المدرسة العليا للعلوم السياسية

قسم :الدراسات الإقليمية

تخصص:فضاء إقليمي و السياسات الدولية للجزائر

المقاربة الجزائرية لحل المعضلةالأمنية في مالي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

إعداد الطالبة: الأستاذ المشرف:

طلحي ربيعة د. لراري علي

لجنة المناقشة:

الأستاذ: جنوحات حسين رئيسا

الأستاذ: لراري علي مشرفا ومقررا

الأستاذ: العيدي نور الدين عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2016/2015

انطلاقا من قوله صلى الله عليه و سلم " **من لم يشكر الناس لم يشكر الله** "

فإنني أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من كان له أثر في إنجاز هذا العمل

المتواضع، الذي أتمنى أن ينتفع به كل من يقرأه، و أخص بالذكر

الأستاذ المشرف **لراري علي** .

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى التي كانت سببا في وجودي و ضحت بكل شيء غالي من أجل أن تراني ناجحة في هاته الحياة، إلى الشمعة التي احترقت من أجل أن تضيء لي دربي.

إلى الغالية.....أمي.

ملخـــــص:

يتمحور موضوع الدراسة حول المقاربة الجزائرية، ودورها في إحلال الأمن و السلم في مالي، و بالنظر إلى الانكشاف الأمني الذي تعاني منه جمهورية مالي نتيجة لضعف نظامها السياسي و عدم قدرته على مواجهة المشاكل المتراكمة، هشاشة الدولة، وضعف البناء الاجتماعي والاقتصادي. ضف إلى ذلك تبعات الأزمة الليبية على الساحل وعلى مالي خاصة، حيث أصبحت مالي مصدر تهديد على دول الجوار وعلى الأمن الداخلي الجزائري، بعد انتشار الإرهاب والجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية، و اللاجئين، و المخدرات و انتشار الأسلحة كذلك الاتجار بالبشر.

إن التدخل الأجنبي في مالي الذي كان هدفه خدمة مصالح القوى الكبرى، ساهم في انفجار الوضع الأمني في مالي، وتهديد استقرار الجزائر، إن ظهور التهديدات اللاتماثلية، جعل الجزائر تتبنى آليات تتماشى وواقع هذه التهديدات، بتأمين حدودها، وإبرام اتفاقات تعاون ثنائية و متعددة الأطراف في المجال الأمني، حيث تعمل الدبلوماسية الجزائرية دائما في إطار مبادئ سياستها الخارجية المبنية على حل النزاعات بالطرق السلمية، وعدم التدخل الأجنبي فالمقاربة الجزائرية تعتمد على تحقيق الأمن يساوي تنمية.

الكلمـــات المفتاحيـــة: المقاربـــة الجزائريـــة – المعضـــلة الأمنيـــة فـــي مـــالي

Résumé :

L'aidée principale de ce sujet tourne autour l'approche Algérienne et son rôle dans la réalisation de la paix et la sécurité ou Mali ; tenant compte son exposition par sa république en raison de la faiblesse de son système politique et l'incapacité a faire face aux problèmes accumulés ; l'état de construit : sociale et économique et la conséquence de la crise Libiane ou sahel et au Mali en particulier que devenir source de menace des pays voisins.

Avec l'cumulet : de criminalité ; l'Algérie a pris des techniques politiques qui marche avec cette réalité de devoir faire fasse a toutes ces problèmes a laide des grandes forces sans sortir de son principe diplomatique ; sons l'e titre de" sécurité =développement"

***Mots clé** : l'Approche Algérienne-dilemme sécuritaire au Mali*

Summary :

The main aided this issue revolves around the approach of Algeria and its role in achieving peace and security or Mali; taking into account its exposure through its republic due to the weakness of its political system and the inability to cope with accumulated problems; the state of built: social and economic and consequence of the crisis or Libiane Sahel and in Mali in particular, become a source of threat to neighboring countries.

With cumulet: crime; Algeria has made political techniques walk with the reality of having to do all these problems is a major strength ugly without departing from its diplomatic principle; e sounds as "security = development"

Key words: Approach safe-Algerian - dilemma in Mali

مقدمـــة

مقـــــــدمة :

إن الأزمة في دول الساحل معقدة ومتعددة الأبعاد، والبعد الأساسي فيها يتمثل في أزمة بناء الدولة، سواء في مالي أو موريتانيا أو النيجر أو حتى التشاد، إذ أنّ جميع هذه الدول عرفت مسارا تاريخيا متشابها و ورثت ميراثا استعماريا جعلها تعجز عن تشكيل بنى سياسية قوية و موحدة، تستطيع استيعاب التنوع و التعدّد المجتمعي و الاقتصادي و السياسي.

و لهذا فإنّه من غير الممكن فصل تطور النزاع في مالي عن تطور إشكالية السلام والأمن في منطقة الساحل خصوصا و عن مجمل قارة أفريقيا عموما، فتطور مسألة الأمن في أفريقيا مرت بمرحلتين، المرحلة الأولى امتدت من استقلال الدول الإفريقية حتى نهاية الثمانينيات مع تصدع المعسكر الاشتراكي و تميزت بإعطاء الأولوية لمسألتي بناء الدولة والتنمية الوطنية كشرطين أساسيين للتطور الاجتماعي والأمن والاستقرار لكن هشاشة الدول في هذه المرحلة نتج عنها نزاعات حدودية بين دول وكذا نزاعات مسلحة داخلية تعد من مخلفات الإرث الاستعماري. و المرحلة الثانية بدأت مع انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الثنائية القطبية التي مهدّت لبروز أشكال جديدة من النزاعات على غرار النزاعات العرقية و القومية.

و لهذا فليس من باب المصادفة أن تشهد سنة 1990 أول صدام حقيقي بين قبائل التوارق والجيش النظامي المالي، وتزامن ذلك مع عودة آلاف التوارق من الجزائر بعد قرارها إرجاع التوارق المقيمين على أراضيها، ومنه توفرت الشروط الموضوعية للصدام.

1- الإشكالية:

و بالنظر إلى الانكشاف الأمني الذي تعاني منه جمهورية مالي نتيجة لضعف نظامها السياسي و عدم قدرته على مواجهة المشاكل المتراكمة طيلة نصف قرن من الزمن فلقد أصبحت مالي أرضا تتصارع فيها حركات عرقية و انفصالية مع السلطات المركزية، و هو ما فتح المجال لنمو الحركات الإرهابية التي استغلّت الامتداد الجغرافي الصحراوي لتنتشر بوتيرة متصاعدة و لتشكّل تهديدا مطردا للدولة المالية.

بيد أنّ هذا التهديد لم يتوقّف عند حدود مالي، فالظاهرة الإرهابية ظاهرة عابرة للحدود و لا تعترف بها إطلاقا، و هو ما يجعل الوضع في مالي يخرج من مستواه الداخلي البسيط إلى المستوى الدولي المعقّد.

و بما أنّ الجزائر تشترك مع دولة مالي في حدود جغرافية طويلة و في تركيبة بشرية واحدة تتوزع على أطراف الحدود و هي " جماعة الطوارق" و تعاني من امتدادات الظاهرة الإرهابية التي قاومتها

طيلة عقدين من الزمن فإنّ الجزائر معنية و متأثرة بما يحدث في مالي أكثر من غيرها من الدول و هي مطالبة بصناعة سياسة خارجية و أمنية كفيلة بمواجهة تحدّيات الأزمة الأمنية المالية.

و من هذه المشكلة تتضح لنا حدود إشكالية البحث التي ستكون مصاغة كالآتي:

الإشكالية:

- **ماهو دور المقاربة الجزائرية في حل الأزمة المالية؟**

و للتفصيل في هذا التساؤل يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ **ماهي خلفيات الأزمة في مالي؟**
- ✓ **ماهي الرهانات و التحديات التي تواجهها الجزائر في ظل الأزمة المالية؟**
- ✓ **ماهي المقاربة التي تبنتها الجزائر لحل الأزمة في مالي؟**

2- **فرضيات الدراسة:**

استناد إلى الإشكالية نصيغ الفرضيات التالية:

- ❖ **طبيعة التركيبة المجتمعية ساهمت في تفاقم الأزمة في مالي**
- ❖ **القرب الجغرافي لدولة مالي من الجزائر ساهم في انعكاس الأزمة على الأمن الجزائري.**
- ❖ **تأثير الأزمة المالية على أمن الجزائر واستقرارا ها الداخلي جعلها تتبنى الحل السياسي .**

3- **أهـــــمية الـــــــــــدراسة:**

يدور المحور الرئيسي لهذا الموضوع حول المقاربة الجزائرية، وفي إحلال السلم و الأمن في مالي، و قد كان اختيار الموضوع راجع بالدرجة الأولى لأهميته؛ لأنه فرض نفسه على الساحة السياسية الوطنية و الإقليمية، والدولية، وكذلك لأنه يشكل مصدر مشاكل و تهديد للأمن الوطني الجزائري على الحدود الجنوبية . و أمام التدخل الفرنسي الإفريقي في مالي، بقت الجزائر متمسكة بالحل السلمي .

4- **أسباب اختيار الموضوع:**

أ/الأسباب الذاتية:

من الأسباب التي جعلتنا نتناول موضوع الدراسة هو أن الموضوع له صلة بالجزائر مباشرة، وما تمثله هذه الأزمة من تهديد مباشر للجزائر.

كما انه من خلال الموضوع أردنا تقديم دراسة عن المقاربة الجزائرية لحل الأزمة المالية في ظل نقص الدراسات المقدمة.

ربما هذه الدراسة البسيطة تضاف للمكتبات، وتكون بداية لتقديم بحوث أخرى وتساعد الدفعات اللاحقة.

ب/الأسباب الموضوعية:

من الأسباب العلمية التي جعلتنا نتناول الموضوع هو نقص المراجع حول السياسة الجزائرية سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي.

التأثير المباشر للتطورات المتتابعة للأزمة المالية، على الأمن الجزائري.

أهمية الدور الجزائري على المستوى الإفريقي، في معالجتها للمشاكل التي تعاني منها منطقة الساحل و الدور الفعال الذي لعبته لحل الأزمة في مالي.

5- **أدبيات الدراسة:**

لقد حاول العديد من الباحثين الاقتراب للموضوع من زوايا مختلفة، إلا أن كان إجماع على أن الأمن في أفريقيا بعد نهاية الحرب الباردة مرتبط بالانقسامات العرقية و الدينية في المجتمع الواحد. وخاصة مع بروز التهديدات الأمنية الجديدة، و المخاطر الأمنية اللاتماثلية، وكذلك نشوء ظاهرة الأمن داخل المجتمع الواحد وامتدادها داخل الإقليم.

سنحاول تقديم بعض الدراسات التي تناولت الموضوع حيث نذكر منها:

مجلة"**آفاق إفريقية**" تعنى هذه المجلة الشأن الإفريقي وقد تناولت في عددها السادس عشر قضية مالي و مستقبل المنطقة، بالتحليل والتمحيص.

بوحنية قوي دراسة منشورة من قبل مركز الجزيرة للدراسات معنونة: ***الإستراتيجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي*** ركز فيها على التحولات الإقليمية كالانقلاب في مالي وكذلك تغير النظام السياسي في تونس، وسقوط النظام الليبي، وربطه بالتدابير التي عملت الجزائر من اجلها في ظل هذه التغيرات.

مؤسسة كارينغي للسلام الدولي نشرت دراسة لأنور بوخرص معنونة***الجزائر و الصراع في مالي*** ركز فيها على الانتفاضة التي قام بها الطوارق، و كذلك الجهود الجزائرية لتسوية الأزمة، وأيضا مجموعة دول غرب أفريقيا.

6- **حدود الدراسة:**

✓ **الحدود المكانية:** يكمن مجال دراستنا في الحدود الجنوبية للجزائر، و بالضبط الشمال المالي الذي يعتبر تهديدا مباشرا للأمن الداخلي الجزائري.

✓ **الحدود الزمانية:** سنحاول من خلال هذه الدراسة توضيح مسار الأزمة، و التركيز على التطورات التي عرفتها منذ بدايتها سنة2012 إلى انتهاء دراستنا في الموضوع.

7- **منهجية الدراسة:**

بخصوص الإطار المنهجي للدراسة، فإن البحث يحتاج إلى قراءة معمقة للتاريخ و فهم جيد للجغرافيا و دراسة جميع المعطيات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، وكذلك استيعاب الواقع في ظل المستجدات الدولية و الإقليمية، وكذلك تبلور الإستراتيجية الأمنية الجزائرية. ونظرا للتنوع والتعقيد الشديدين للأزمة في مالي تطلب الاعتماد على مجموعة من المناهج منها:

1. **المنهج التاريخي:** إن موضوع الدراسة مرتبط بأحداث تاريخية، لهذا وجب علينا عرض امتدادات الظاهرة عبر الزمن و الوقوف على العوامل التي أحاطت بها، و كذلك تتبع الجذور التاريخية للأزمة في مالي، وأيضا استمرارية السياسة الجزائرية، من خلال الأحداث التاريخية للأزمة في مالي.
2. **منهج تحليل المضمون:** ويقصد به تحليل مختلف المواثيق، وكذلك الآراء و التصريحات التي اعتمدنها في الدراسة، من اجل تحقيق اكبر قدر ممكن من الموضوعية.
3. **المنهج الوصفي:** استعمالنا لهذا المنهج من خلال وصف الأزمة المالية و مختلف الفواعل فيها وكذلك المقاربة الجزائرية التي تعتمد عليها لحل الأزمة في شمال مالي[1].
4. **الإطار النظري:**

يمكن النظر إلى النزاع في مالي من خلال عدة مقاربات نظرية أهمها:

- **النظريـة البنائيـة** حول الأمن التي تتمحور حول أعمال مدرسة شمال أوروبا التي تجمع بين أكاديمية كوبنهاغن للسلام و المدرسة الانجليزية فهي تجمع بين "باري بوزانBAR BUZAN"و "أولي ويفرOLEWEAVER" اللّذان تحدّثا على المركب الإقليمي للأمن وأنّ الأمن مركّب من خمسة نقاط و هي الأمن العسكري بمعنى أمن الدولة من التهديدات الخارجية، والأمن الاقتصادي من خلال توفير الحاجيات المادية للشعب، والأمن السياسي من خلال وجود نظام سياسي مستقر لتوفير شروط الحكم الديمقراطي، و الأمن المجتمعي منخلال وجود تجانس في رموز الهوية و الوحدة مهما كانت مستويات تركيب المجتمع من حيث عدد الأقليات، والأمن البيئي من خلال الحفظ على وسط بيئي يضمن شروط استدامة الحياة والأجيال، و كل هذا يتحقّق من خلال بناء هوية أمنية مشتركة لمجموعة من الدول تتعرّض لنفس طبيعة التهديدات مثلما تعاني منه منطقة الساحل تمامًا و ذلك بربطها بوجود قناعة بأنّ التهديدات هي عبر وطنية و تقتضي العمل العبر الوطني المشترك، بالإضافة إلى إيجاد هوية أمنية مشتركة التي ينتج عنها إستراتيجية كاملة متعدّدة الأبعاد تتضمّن قواعد التزام واضحة و بعيدة المدى قد ينتج عنها في النهاية بناء كيان إقليمي مؤسّس.
- **نظريـة العنـف السياسـي** لـ "روبرت غور"*ROBERTEGORE* الذي يتحدّث عن وجود إشكال من العنف السياسي ليست مرتبطة بالجوع و الفقر بل بوجود جماعات سياسية تتميّز بالشذوذ السياسي و لجوئها إلى العنف لتحقيق مصالح غير اقتصادية، كذلك نجد نظرية العنف البنيوي لـ" يوهان غالتونغJOHANGALTUNG" الذي يربط بين فكرة ضعف التوزيع وعدم عدالته ببروز الأزمات الداخلية – حالة الأزواد في مالي– و خاصّة عندما تكون أزمة الهوية مرتبطة بمكوّن اجتماعي متمركز جغرافيًا ما قد ينتج عنه انفصال عن الدولة ممّا يؤدّي لحالة الانفلات الأمني و انهيار الدولة و انتقال التهديدات لدول الجوار[2].

1 متولي النقيب،**مهارات البحث عن المعلومات و إعداد البحوث البينية و الرقمية**،الدار المصرية اللبنانية،ص، ص31، 35، 36
1سبسيمحمدالأمين**أهمالمقارباتالنظرية**، تاريخ الإطلاع2016/02/02

- **مقاربة الأمن الإنساني:** تفترض المقاربة المركزية للأمن الإنساني على الدولة احترام كل الأبعاد السياسية و الاقتصادية، و الاجتماعية، التي تسمح للأفراد بالعيش بعيدا عن الخوف و الخطر.

8- تحديد مفاهيم الدراسة

1) المعضلة الأمنية:

الغرض من هذا هو تحديد أهم المفاهيم المتعلقة بالمعضلة الأمنية، ، حيث تعتبر المسائل الأمنية من أهم الاهتمامات الأساسية للسياسة الخارجية لمختلف الدول . خاصة في ظل الأوضاع الدولية الراهنة المتميزة بتنوع التهديد الأمني .

أ) مفهوم المعضلة الأمنية:

المُعضلة الأمِنية تقابلها في اللغة الإنجليزية The Security Dilemma، وفي اللغة العربية وبالرغم من ندرة المراجع المختصّة بالموضوع إلا أن اللفظَة الإنجليزية يعبُر عنها بمصطلح المأزق الأمني وليس المعضلة الأمنيَةِ، مصطلح المعضلة أو المأزق الأمني يعتبر من أهم المفاهيم في حقل العلاقات الدولية وهو مصطلح جديد نسبيًا، صاغه لأول مرة عالم السياسة الأمريكي "جون هارتز John hartz" في كتابه المنشُورِ عام 1950.

(Idealis internationalism and security dilemma). إضافةإلى المؤرخ البريطاني "هربرت بيتر فيلد

Herbert butterfiled"، (History and Humain Relation-1954).والّذي أشار إلى المعضلة الأمنية كحالة من الخوف الهوبزي(نسبة إلى توماس هوبز) وكل واحد منها أشار إلى المعضلة الأمنية باعتبارها مأساة

Tragedy[1]، و منذ عام 1950 قام العديد من المؤلفين بتقديم تفسيرات مختلفة للمعضلة الأمنية، ومن أشهرهم(روبرت جرِفيس، تشَارلز فلازْر، بارِي بوزانْ، سِتيوارت كوفمَان، ديفيدلاكو دونالد روتشايْلد).

ومن ثم أصبح مفهوم المعضلة أو المأزق الأمني الميزة الأسياسة للحوار بين التيارين الهجومي والدفاعي للواقعية (Offensive- Défensive réalism). وعلى الرغم من انبثاق هذا المفهوم عن المعسكر الواقعي، فأنه ليس مقتصرا على هذا الفكر-الفكر الواقعي-، فمثلا ألكسَندرِ ويْنت alexander wendt يستخدمه في كتاباته البنيوية.

كما ظهر أيضا في أدبيات الدراسات الأمنية النقدية، وأغلب استعمالاته الحالية تتنوع بتنوع مواضيع الخلافات كالصراعات الإثنية بالنسبة لباري بوزان، من خلال كتابه عن المعضلة الأمنية و الصراع

http// www.maktoub blog.com

(1)Alan Collins, "state-induced security dilemma maintaining the tragedy". Page 05

الإثني 1993، أو بالنسبة لكوفمان "الإنفجار اليوغسلافي والسياسة الغربية 1996، breakup and western policy-1996)[1](Yogoslav.

المعضلة الأمنية واحدة من أكثر المفاهيم الهامة في حقل العلاقات الدولية، و إن كان قد استعمل سابقا إلا انه و بعد أحداث 11 سبتمبر أعطيت له الأهمية الكبرى كنتيجة للنزاعات و سوء التفاهم بين الدول وعدم الاستقرار بينهم .

2) الأزمـــــة : CRISIS

يواجه مفهوم الأزمة مشكلة من نوع خاص تتمثل في كونه، وعلى حد تعبير جيمس روبنسون، "مفهوما عاما يبحث عن تعريف، ومعنى علمي متخصص" فالبعض يعاملونه كمرادف للضغط *Stress*، أو الانهيار *Panic*، أو الكارثة *Disater*، أو العنف *Violence*، أو الكامن *PotentialViolence*. أما في إطار ممارسات المدرسة الطبية، فإن استخدام مفهوم الأزمة من قبل المنتمين إليها إنما يتم للدلالة على "نقطة تحول بين التحول المحظوظ وغير المحظوظ في حالة الكائن الحى"، أى بين الحياة والموت، خصوصية مفهوم الأزمة تزداد صعوبة إذا أخذ في الاعتبار حقيقة أن المفهوم يكثر استخدامه من قبل العديد من المتخصصين في علوم النفس، والاجتماع، والسياسة، والتاريخ، وفى غيرها من مجالات العلوم الاجتماعية، الأمر[2] الذي يترتب عليه قصور فائدة المفهوم في بناء نظام معرفى حول الأزمة كظاهرة اجتماعية. وعلى ضوء ذلك يرى روبنسون أن هناك اتجاها عاما نحو استخدام المفهوم للتدليل على "نقطة تحول تميز ناتج حدث ما بشكل مرغوب أو غير مرغوب فيه، بين الحياة والموت، العنف أو اللاعنف، الحل أو الصراع الممتد.

ومن ثم، ففى إطار السعى نحو التوصل إلى دلالات أكثر دقة وتحديدا لمفهوم الأزمة، فإن الاتجاه العام ينصرف إلى التمييز بين جوانب جوهرية وأخرى إجرائية عند تعريف الأزمة، كما يتم التمييز أيضا فى الأزمة كموقف اتخاذ قرار. وبينما يستند التعريف الجوهرى للأزمة على تحديد محتوى السياسة، أو المشكلة، أو الموقف، فإن التعريف الإجرائى يؤكد على السمات الجوهرية الأسياسة للموقف بدون النظر إلى ما إذا كانت حالة خاصة تتضمن على سبيل المثال، أزمة داخلية، أو سياسية، أو حتى أزمة على المستوى الفردى. أما تعريف الأزمة كموقف قرار، فإنه يتطلب تحديد عناصر ثلاثة أسياسة: أصل الحدث لصانع القرار، سواء كان هذا الحدث داخليا أو خارجيا، الوقت المتاح لاتخاذ القرار أو للاستجابة، وهنا يتم التمييز بين مستويات ثلاثة: قصير، متوسط، طويل، وأخيرا تحديد الأهمية النسبية للقيم موضع الخطر بالنسبة للمشاركين من حيث كونها عالية أو منخفضة.

على ضوء ذلك، يمكن الإشارة إلى بعض تطبيقات المعايير فى التعريف بالأزمة. فهناك من يتجه إلى تعريفها بأنها " فعل أو رد فعل إنساني يهدف إلى توقف، أو انقطاع نشاط من الأنشطة، أو زعزعة

1ibid
2James A. Robinson, **" Crisis",** in IESS, 168:10-513, p.51.

استقرار وضع من الأوضاع، بهدف إحداث تغيير في هذا النشاط أو الوضع لصالح مدبره". كما تعرف الأزمة أيضا "بأنها تحول فجائي عن السلوك المعتاد" بمعنى تداعى سلسلة من التفاعلات يترتب عليها نشوء موقف مفاجئ ينطوي على تهديد مباشر للقيم أو المصالح الجوهرية لأحد أطراف الصراع (أفراد، جماعات، دول)، مما يستلزم اتخاذ قرارات سريعة في وقت ضيق، وفى ظروف عدم التأكد، وذلك حتى لا تنفجر الأزمة في شكل صدام أو مواجهة (خاصة المواجهة العسكرية في حالة كون أطراف الأزمة دولا). وعادة ما تتم مواجهة الأزمة بإدارتها، أو التلاعب بعناصرها المكونة لها، وبأطرافها بهدف تعظيم الاستفادة من ورائها لصالح الأمن القومي.

ومن الناحية الاجتماعية تحدد الأزمة بأنها توقف الحوادث المنتظمة، والمتوقعة، واضطراب العادات والعرف، مما يستلزم التغيير السريع لاستعادة التوازن، ولتكوين عادات جديدة أكثر ملاءمة[1].

3) مفهوم الأمن الإنساني

- **الأمن لغة:** يعني الاطمئنان الناتج عن الوثوق بالغير، وبالله ومنه جاء الإيمان، وقد تغير مفهوم الأمن وتعقد بسبب التراكم التاريخي وتعقد الظاهرة الإنسانية، فيعتبر التحول في مفهوم الأمن نتيجة منطقية لتغير المشهد الدولي حيث تعددت الفواعل على الساحة العالمية كما تنوعت مصادر التهديد داخل وخارج الدولة مما يستلزم مفهوم جديد للأمن يحاول أن يشمل كل هذه الظواهر الجديدة فظهر الأمن الإنساني [2].

نجد له تعريف انه " امن الإنسان من الخوف (القهر، العنف، التهميش) والحاجة (الحرمان وعدم التمكين الاجتماعي) أي محاولة خلق ديناميكية تدمج الإنسان في الأولويات التنموية والسياسية بدل التركيز على استقرار النظام السياسي وبيئته .

كما تعرفه لجنة الأمن الإنساني على انه "حماية أساسيات البقاء بطريقة ترقي من حقوق وحريات الإنسان

فالفرد جوهر الأمن الإنساني، إذ يعنى بالتخلص من كافة ما يهدد امن الأفراد السياسي والاقتصادي والاجتماعي من خلال التركيز على الإصلاح المؤسسي وذلك بإصلاح المؤسسات الأمنية القائمة وإنشاء مؤسسات أمنية جديدة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية مع البحث عن سبل تنفيذ ما هو قائم من تعهدات دولية تهدف إلى تحقيق امن الأفراد وهو ما لا يمكن تحقيقه بمعزل عن امن الدول . [3]

أما كوفي عنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة في تقريره للأمم المتحدة عام 2000 والمعنون بـ "نحن البشر" أعطى توصيف للأمن الإنساني كالآتي :

1ibid

2برقوق محند، **الأمن الإنساني ومفارقات العولمة**:
boulemkahel.yolasite.com/.../الأمن%20الإنساني%20مفارقات%20و%20العولمة.doc

3 نفس المرجع

يتضمن امن الإنسان بأوسع معانيه ما هو أكثر بمراحل من انعدام الصراعات العنيفة فهو يشمل حقوق الإنسان، الحكم الرشيد وإمكانية الحصول على التعليم وعلى الرعاية الصحية وكفالة إتاحة الفرص والخيارات لكل فرد لتحقيق إمكاناته، وكل خطوة في هذا الاتجاه هي أيضا خطوة نحو الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي ومنع الصراعات والتحرر من الفاقة وحرية الأجيال المقبلة في أن ترث بيئة طبيعية صحية هي اللبنات المترابطة التي يتكون منها امن الإنسان وبالتالي الأمن القومي . [1]

وقد حدد محرري تقرير الأمم المتحدة عن الأمن الإنساني في 1994 وهما الباكستاني محبوب الحق والهندي امارتيا سان amartiya sen أبعاد للأمن الإنساني حسب فلسفة الحاجات الإنسانية :

1/ **الأمن الاقتصادي** : أي ضمان الحد الأدنى من المدخول لكل فرد .

2/ الأمن الغذائي : أي ضمان الحد الأدنى من الغذاء لكل فرد .

3/ الأمن الصحي :أي ضمان الحد الأدنى من الرعاية الصحية لكل فرد

4/ الأمن البيئي: أي حماية الإنسان من الكوارث الطبيعية والحفاظ على البيئة من استدمار الإنسان .

5/ **الأمن الفردي** : ويعني حماية الإنسان من العنف المادي من طرف الدولة /الدول/الفواعل غبر الدولية.

6/ **الأمن المجتمعي** : الذي يقوم على ضمان الاستمرار في العلاقات الاجتماعية التقليدية والحماية من العنف العرقي/الطائفي .

7/ **الأمن السياسي** : الذي يضمن للبشر العيش في كنف مجتمع يضمن ويرقي حقوق الإنسان . [2]

فأصبح الأمن الإنساني إطارا موسعا للأمن الوطني مكون من (امن الدولة + امن المجتمع +امن الإنسان)، وقد أنتج مفهوم الأمن الإنساني مجموعة من المبادرات الدولية مثل المبادرات اليابانية، النرويجية، الكندية . . والتي جعلته أولوية من أولويات سياستها الخارجية

* الأمن الإنساني وعلاقته بالمفاهيم الأخرى .

أ/ امن الإنسان وأمن الدولة :

يكمل امن الإنسان امن الدولة في أربعة جوانب:

- اهتمامه هو الفرد والمجتمع لا الدولة .
- تشمل التهديدات لأمن الناس، التهديدات والأوضاع التي لم تكن تصنف دائما على أنها تهديدات لأمن الدولة .
- نطاق الجهات الفاعلة أوسع من مجرد الدولة وحدها .

1خديجة عرفة، **مفهوم وقضايا الأمن الإنساني وتحديات الإصلاح في القرن الحادي والعشرين**، boulemkahel.yolasite.com

2 منى حسن علي، **مفهوم الأمن الإنساني**، sudanpolice.gov.sd/pdf/55555.pdf

- تحقيق امن الإنسان لا يتضمن مجرد حماية الناس بل يتضمن أيضا تمكين الناس من أن يدافعوا عن أنفسهم .
- يركز امن الدولة على الدولة على الدول الأخرى التي لديها مخططات عدوانية أو عدائية، أما امن الإنسان فهو يحول التركيز على العدوان إلى حماية الناس من مجموع تهديدات مختلفة

ب/ امن الإنسان وحقوق الإنسان :

يمثل احترام حقوق الإنسان لب حماية امن الإنسان ويشدد إعلان فيينا لحقوق الإنسان الصادر في 1993 على عالمية وترابط حقوق الإنسان لجميع الناس، لذلك فحقوق الإنسان وامن الإنسان يعزز كل منهما الآخر، فأمن الإنسان يساعد على تحديد الحقوق المعرضة للخطر في حالة بعينها، وحقوق الإنسان تجيب على السؤال التالي : لماذا ينبغي تعزيز امن الإنسان ؟[1]

ج/ امن الإنسان والتدخل الإنساني : مصطلح التدخل الإنساني مركب من كلمتين التدخل والإنساني فالتدخل يعني التدخل العسكري أي استعمال القوة، والإنساني يتعلق بالإنسان و خاصة المبادئ العالمية لحقوق الإنسان التي تم في حقها خرق أو انتهاك فادح، أي استعمال القوة لوضع حد لانتهاك حقوق الإنسان . [2]

من الملاحظ الاختلاف بين التدخل الإنساني والأمن الإنسان لأن الأول يكون في حالة انتهاك الفادح للحقوق البشرية بشكل تعسفي أي انه يكون كحل أخير بعد حدوث الخطر، أما الأمن الإنساني فهو اشمل يحاول عدم الوصول إلى هذه المرحلة المتقدمة من خلال ضمان كل احتياجات البشر لتحقيق السلم العالمي . كما أن التدخل الإنساني قد يكون غطاء ووسيلة للتدخل في شؤون الدول .

الوساطة : وتعرف على أنها جهود تبذلها جهة معينة للتوسط بين طرفين متنازعين من خلال العمل الحثيث على تهيئة الأجواء لدخول المتنازعين في مفاوضات لفض النزاع القائم بينهما، و المشاركة الفعلية في عملية المفاوضة وما يرتبط بذلك من تقديم الوسيط للمقترحات والتعبير عن وجهة نظر، و الدفاع عنها، وقد يساهم الوسيط في الأساس الذي يقوم عليه حل النزاع.

و هي أيضا سعي دولة لإيجاد حل لنزاع قائم بين دولتين عن طريق اشتراكهما مباشرة في مفاوضات تقوم بها الدولتان المتنازعتان للتقريب بين وجهات النظر والدولة التي تقوم بالوساطة إنما تتدخل من تلقاء نفسها أو بناء على طلب من أطراف النزاع فبإمكانهم تقديم باسمها وشروط للحل لا تلزم الأطراف و لا تعتمد حتما على اعتبارات قانونية، وتكمن مهمة الدولة الوسيطة في التوفيق بين المطالب المتضاربة لأطراف النزاع و التخفيف من حدة الجفاء الذي يكون بينهما ومهمة الوسيط صعبة ومعقدة، إذ يقع عليها

1منى حسن علي، نفس المرجع السابق.

2مرابط رابح، **اثر المجموعة العرقية على استقرار الدول دراسة حالة كوسوفو** .أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية .جامعة الحاج لخضر .باتنة .الجزائر، ص 143.

عبء اقتراح مبادرات يمكنها أن تغذي قوة الدفع في عملية التفاوض وتتمثل الوساطة الشخصية في اختيار شخص كفء بدلا من الدولة للقيام بالوساطة وللوساطة أشكال من حيث الشكل قد تكون فردية تقوم بها دولة واحدة أو جماعية تقوم بها عدة دول.

أما الوساطة المزدوجة فهي نوع خاص من الوساطة يلجأ إليها بالنسبة للمنازعات الخطيرة التي تهدد السلام ومحتواها أن الدولتان المتنازعتين تختاران دولة أجنبية تعهد إليها بأن تتولى عنها المفاوضة بشأن النزاع القائم وتعمل الدولتان المختارتان على عدم قطع العلاقات السلمية بين طرفي النزاع ثم تقومان في أمر تسوية على أن لا تتعدى المدة التي تستغرقانها في هذه المهمة ثلاثين يوما، يمتنع أثناءها الطرفان المتنازعان على الكلام بتاتا فإن لم تنجح المفاوضات فهذا يؤدي إلى قطع العلاقات السلمية بينهما. [1]

9- صعوبات الدراسة:

كأي باحث في المجال العلمي، لقد واجهتنا صعوبات و عراقيل في جمع المادة العلمية خصوصا وقلة المراجع باللغة العربية، وكذلك الحذر الكبير عند التعامل مع المراجع الأجنبية خاصة التي هي باللغة الفرنسية. مما بتطلب منا الوقت والجهد و كذلك العمل بسرعة، و هذا ما يجعلنا نقع في أخطاء غير مقصودة.

10-تقسيم الدراسة:

من خلال دراسة المقاربة الجزائرية لحل المعضلة الأمنية في مالي، تم علينا تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول حيث نتناول في الفصل الأول المحددات البنيوية لدولة مالي،في الإطار التاريخي و الجغرافي ،كذلك التنظيم الاجتماعي السياسي،والاقتصادي .

أما الفصل الثاني يتضمن تأثير الأزمة في مالي على الأمن الوطني،و الرهانات التي تعيشها الجزائر،مع التحديات التي تواجها.

أما الفصل الثالث يتطرق إلى المقاربة الجزائرية في مواجهة الأزمة المالية ،و الآليات التي استعملتها لحل هذه الأزمة.

الخاتمة عبارة عن استنتاجات ،محاولين فيها أيضا الإجابة على التساؤل الرئيسي،والفرضيات محاولين نفيها أو إثباتها.

1علاء أبو عامر ،**العلاقات الدولية**، الأردن : دار الشروق ، 2004 ، ص 208

الفـــــــصـــــــل الأول:
محـــــــددات الأزمـــــــة الماليـــــــة و أبعادهـــــــا

الفـــــصـــــل الأول: محددات الأزمة المالية و أبعادها

تُعتبر مالي إحدى الدول الغنية من حيث الثّروات الطّبيعية، وهذه الأهميّة الجيوبوليتيكية هي التي زادت من حدّة تنافس القوى الغربية على المنطقة، إذْ تعتبرها فرنسا منطقة نفوذ حيوي، باعتبارها مستعمرة سابقة لها، هذا بالإضافة لموقعها الإستراتيجي، فهي تحاذي العديد من الدول الغنية بالثروات المعدنية، ومنها مثلًا: الجزائر، موريتانيا، النيجر، وعلى ضوء ما حدث في مالي إثر الانقلاب العسكري الأخير في 2012 وما تبعه من مختلف الجهود الإقليمية، وحتى الدولية لتسوية النزاع في مالي، فقد كان واضحًا حرص فرنسا وبعض الدول داخل النظام الدولي على تضخيم ما حدث في مالي، وتصويره على أنه إرهابًا، وأنه لابد لفرنسا أن تتدخل لإعادة سيطرة النظام الحاكم في الدولة المالية على استعادة السيادة على أراضيها، إلا أن الواقع يشير إلى أن الدافع الرئيسي لفرنسا هو المحافظة والإبقاء على مصالحها، والسعي لاسترجاع نفوذها ومكانتها وهيمنتها السابقة خلال الحقبة الاستعمارية في القارة الأفريقية، والسيطرة على ما تملكه الدولة المالية وتزخر به من ثروات وموارد أولية هامةوبناء على ما تقدم سنحاول في هذا الفصل تناول طبيعة الأزمةفي مالي، و ذلك من خلال إبراز الموقع لمالي كما سنحاول إبراز الأسباب الكامنة وراء تأزم الوضع .

المبحث الأول: المحددات البنيوية و السياسية

لدراسة أزمة محاولة معرفة جذورها،أسبابها و تطورها،وجب علينا أولا دراسة موقع الدولة و طبيعتها مع الوقوف على الظروف السياسية والاقتصادية و الاجتماعية للوحدة السياسية و عليه سنحاول تقديم دراسة لدولة مالي من خلال.

المطلب الأول: الإطار التاريخي و الجغرافي لولة مالي

1. الإطار التاريخي لدولة مالي:

شهد غرب إفريقيا عدة ممالك ومن أقدمها مملكة" السونينكي" " الهوسة" السونغاي "برنو..."ومملكة "غانا " والتي قامت على أنقاذها مملكة مالي .كانت قبائل سونينكي و ماندينكا)أو منديجو أو مالينكي(، قد انفصلت عن ووغادو) غانا عام 1230 م، حيث قام قائد ماندينكا" سونديانا كيتا "بتكوين إتحاد للقبائل، وجعل جيرانه تحت سيطرته مؤسسا إمبراطورية مالي، وكانت أكبر من مملكة غانا ،وأثناء أوجها امتدت من ساحل المحيط الأطلنطي بالغرب إلى ما وراء تخوم منحى نهر النيجر بالشرق، ومن حقول الذهب في غينيا إلى محيط القوافل التجارية عبر الصحراء بالشمال...وفي أواخر القرن الرابع عشر استقلت الأقاليم الخارجية، ومنقلب الإمبراطورية واستولى "منحى نهر النيجر، هامت قبائل" مسنى موسى التوارق بدو جنوب الصحراء الكبرى على تمبكتو العاصمة ، وبلغت دولة مالي في 1332ذروتها في التطور الازدهار والازدهار لم تشهده من قبل سنة1307في عهد "مسني موسى"سنة1307، ولكن بعد وفاته دخلت مالي مرحلة الضعف ، وبلغت نهايتها في القرن الخامس عشر والقرن السادس عشر ميلادي، وأصبحت مجرد

مملكة صغيرة كما كانت في بدايتها ، ورثتها مملكة السونغاي فيما بعد ، وقد زارها الكثير من العلماء والرحالة وفي نهاية القرن التاسع عشر أخضع الفرنسيون هذه المنطقة التى أصبحت مستعمرة فرنسية ، وفي عام 1904 سميت بالسودان الفرنسية، وفي عام 1920 أصبحت جزءا من الإتحاد الفرنسي، استقلت من الجمهورية السودانية والسنغال عن فرنسا في 22 سبتمبر 1960 باسم فدرالية مالي، وعندما انسحبت السنغال بعد ذلك بشهور قليلة ، تم تغيير تسمية الجمهورية السودانية إلى مالي، وفي ستينات القرن العشرين ركزت مالي على التنمية الاقتصادية، وأصبحت تلقى المساعدات من الكتلة السوفيتية ومن الدول الغربية، ومن الوكالات الدولية كذلك وتمثلت هذه الفترة في حكم " ماديبو كايتا "، حيث طور بلاده بقيامه بالعديد من المشاريع في مالي ، وأقام العديد من المصانع والمؤسسات ، لكن بالنظر إلى التضخم العالمي الشديد والتجربة الفاشلة في محاولة إقامة نظام نقدي جديد في مالي،وكان " مديبو كايتا "يقوم بتصفية معارضيه ، ونتيجة الأزمة الاقتصادية[1] المتفاقمة التي حدثت في مالي، فقد تدهورت الأحوال في هذه الدولة،كما أن استمرار الرئيس في سياسته الاشتراكية التي لم يطبق فيها الديمقراطية في البلاد، أدت إلى الإطاحة به في انقلاب عسكري قاده الملازم" موسى تراوري "في وأزاح كايتا من السلطة وعطل الدستور 1968وتولى رئاسة اللجنة العسكرية حتى كون حكومته في سبتمبر 1969 ، وتولى هو رئاستها، ومن تم تم التصديق على دستور جديد للدولة في عام 1974 والذي جعل مالي دولة الحزب الواحد يسيطر عليها الشعب المالي الديمقراطي الاشتراكي بزعامة " موسى تراوري " ،وتضمن الدستور الدعوة إلى انتخابات رئيس الدولة، وهيئة تشريعية، و أنشأ حزب، الإتحاد الديمقراطي لشعب مالي، وأعيد إنتخابه في 1979 إلى غاية1991 وبالرغم من إعلان" تراوري "الدستور الجديد الذي يتيح بالتعددية الحزبية، إلا أنه لم يف بوعده واستمر في حكمه العسكري، مما زاد الأمور خطورة باشتداد قوى المعارضة التي تطالب بالديمقراطية، وفي 26 مارس 1991 ، جرى انقلاب بقيادة الكولونيل " أمادو توماني توري "الذي مهد الطريق لقيام انتخابات ديمقراطية والتي أتت ب"ألفا عمر كوناري "وتم إجراء أول انتخابات رئاسية ديمقراطية فاز فيها الرئيس " ألفا عمر كوناري"، ولدى انتخابه عام 1997 سار في نهج الإصلاح بانتخابات ديمقراطية السياسي والاقتصادي ومحاربة الفساد ، وفي 2002 خلفه الرئيس" أمادو توماني توري"، والذي حصل على نسبة 64.4 % من إجمالي الأصوات، وأعيد انتخابه عام 2007 ، وبقي في الحكم إلى أن قام مجموعة من الجنود العسكريين بقيادة " أمادو سانوغو "بانقلاب للإطاحة بحكم" أمادو توماني توري "في 22 مارس 2012 ، ليصبح " ديانكوندا تراوري "رئيسا للفترة الانتقالية إلى إن يتم تنظيم انتخابات رئاسية في مالي.

[1] أحمد عبد الدايم،تاريخ القضية الأزوادية و تطورها،مجلة قراءات افريقية، العددالسادس عشر، تاريخ النشر:ابريل جوان 2013،ص 16

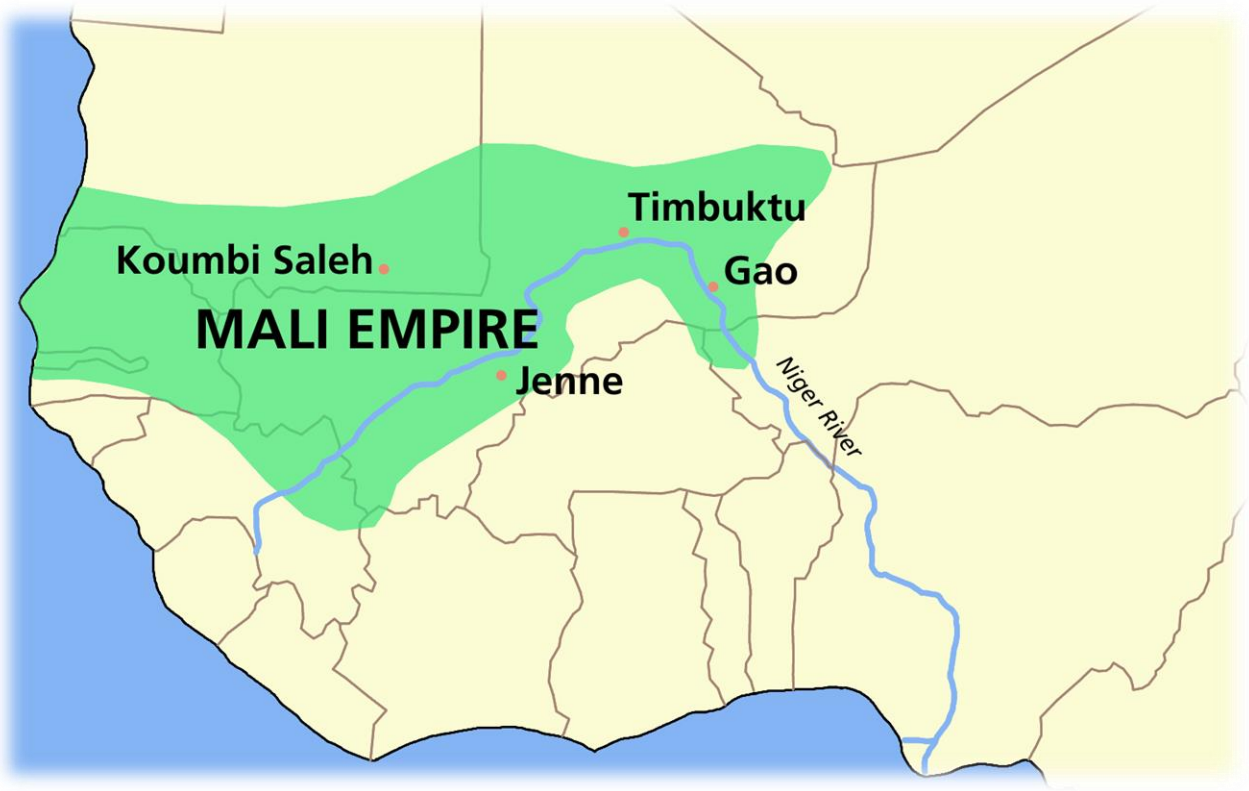

الشكل رقم 01: خريطة امبراطورية مالي,Microsoft ® Encarta ® 2009

2.الإطار الجغرافي لدولة مالي

تقع دولة مالي أو جمهورية مالي في غرب أفريقيا يحدها شمالا الجزائر، النيجر شرقا، بوركينافاسو و ساحل العاج جنوبا غينيا من الجنوب الغربي و السنغال و موريتانيا من الغرب، تقدر مساحتها 1. 240كلم^2، يبلغ عدد سكانها 1405170176 مليون نسمة و عاصمتها باماكو حيث تحتل المرتبة 24 من حيث المساحة العالمية، حدودها البرية تقدر 7. 243 كلم^2 تشترك فيها مع 7 دول[1]وهي:

1Microsoft ® Encarta ® 2009. © 1993-2008 Microsoft Corporation. Tous droits réservés.

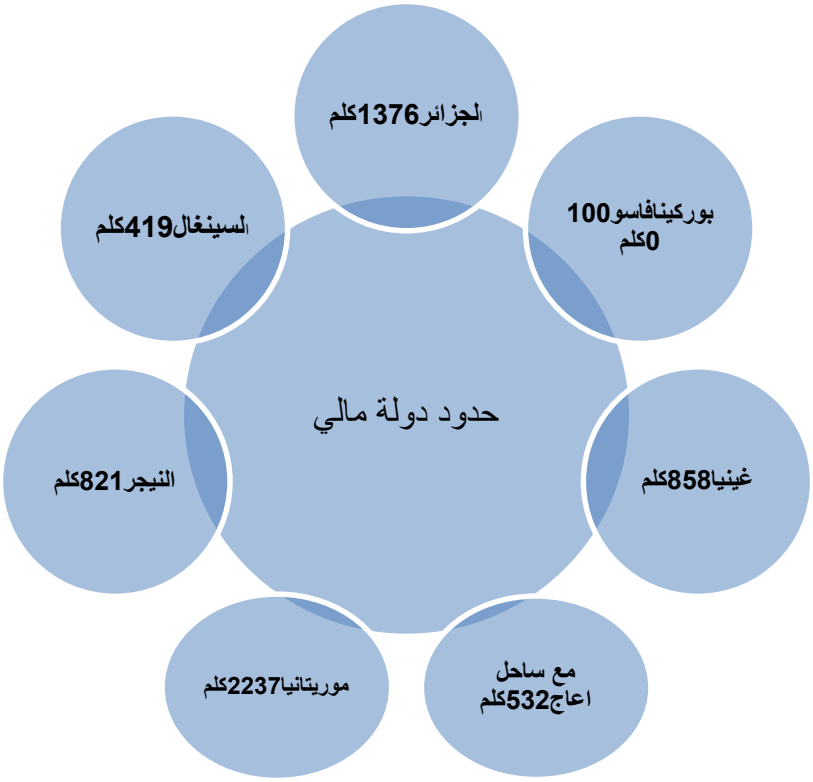

الشكل رقم02: يمثل طول الحدود المالية(من إعداد الطالبة)

الشكل رقم03: خريطة توضح الموقع الجغرافي لمالي

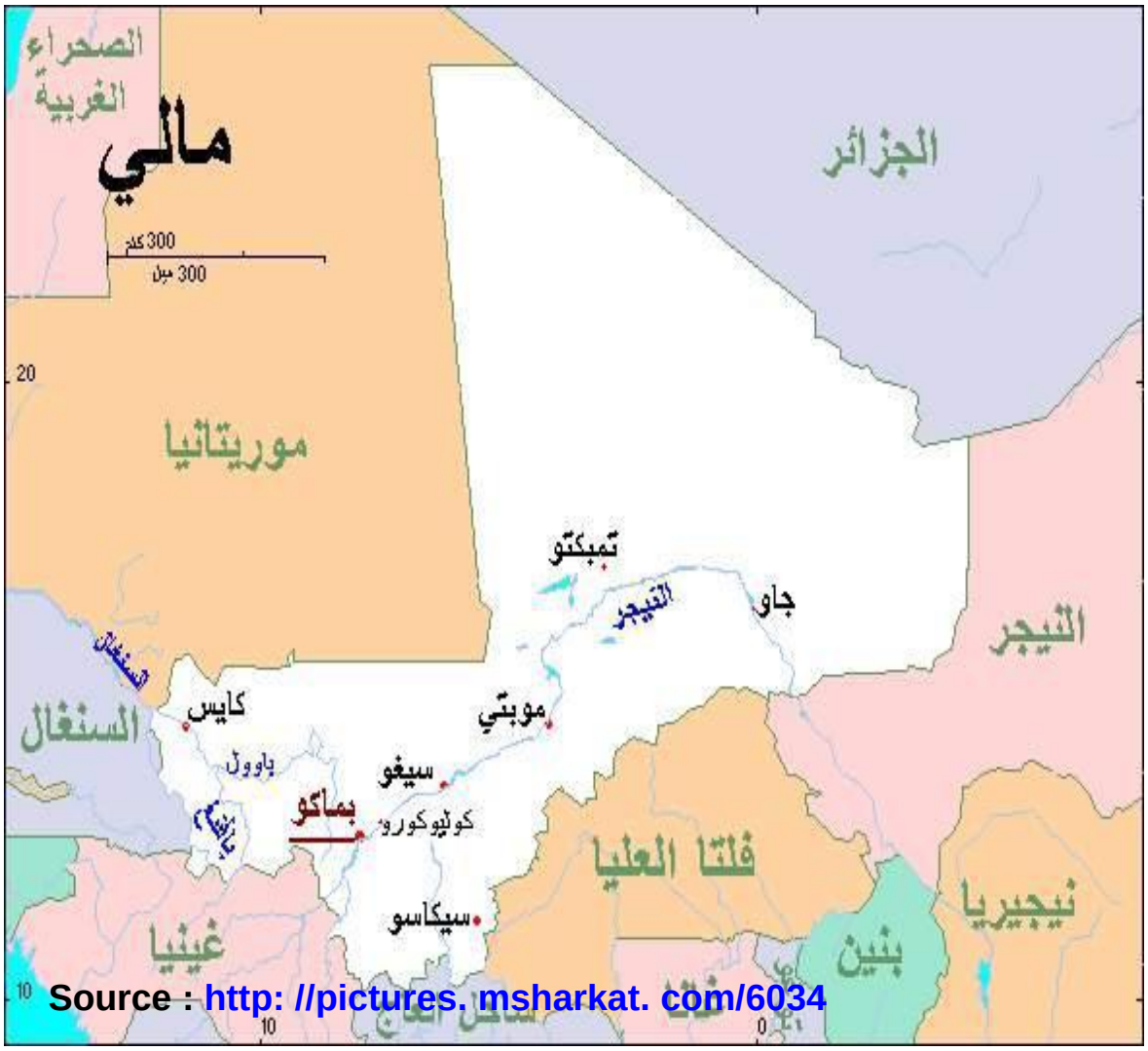

تتقسم مالي إلى ثلاث أقاليم طبيعية: الصحاري القاحلة في الشمال، السهول شبه الصحراوية في الوسط، أراضي الحشائش المنبسطة في الجنوب.

كما تقدر نسبة اليابسة 1. 22مليون كلم^2 مقارنة بالمسطحات المائية المقدرة ب 20 ألف كلم^2 و التي مصدرها نهر السنغال [1]و النيجر هذا الأخير يبلغ طوله 1. 870 كلم^2 .

أما فيما يخص المناخ تنقسم إلى 3 مناطق مناخية:

- ✓ منطقة السفانا المدارية في الجنوب
- ✓ منطقة الإستبس شبه الجاف في الجزء الأوسط[2]
- ✓ منطقة السهول الرملية الجافة والقليل من الأشجار في الشمال

[1]1Microsoft ® Encarta ® 2009. © 1993-2008 Microsoft Corporation. Tous droits réservés.

2 موسوعة المقاتل، دولة مالي: السمات الجغرافية ، على الموقعالالكتروني http :www.moqetel.com

عامل المناخ و تنوعه قد تكون له نتائج إيجابية أو سلبية، فظاهرة الجفاف و إرتفاع الحرارة من العوامل التي تعيق إلى حد ما النشاط البشري و من ثمة تطوره كقوة سياسية و اقتصادي، وما تصاحبه من مشاكل معقدة على جميع الأصعدة.

تتنوع التضاريس بين أرض منبسطة و سهول متموجة تغطيها الرمال في الشمال مع وجود تلال و جبال وعرة، أما في الجنوب هناك سهل أجدب و الأراضي الزراعية تمثل10% من الأراضي الصالحة للزراعة.

كما تتمتع مالي بثروات طبيعية هامة و معادن ثمينة البوكست، النحاس، الحديد، المنغنيز، الفوسفات، اليورانيوم و أكبر إنتاج للملح ثم الذهب باحتياط قدره800 طن حسب بيان وزارة المعادن و الطاقة المالية 2012و هي 3 منتج للذهب في أفريقيا[1]، كما يحتوي منجم 'فاليا' مبدئيا حسب التقديرات الأولية لشركة 'روك جيت' الكندية على 12ألف طن من اليورانيوم أي ما يزيد عن 4 مرات إنتاج منجم النيجر.

إضافةإلى ذلك يحتوي على محاصيل زراعية فهو في طليعة الدول المنتجة للأرز في غرب أفريقيا و أكبر منتج للقطن على المستوى العالمي الذي يمثل2/1 صادرات مالي، زيادة على الثروة السمكية التي تمثل42% من الناتج المحلي.

تعمل على تصدير الأسماك و الجلود و الماشية و الفول السوداني و توجه أكثر صادراتها إلى الصين، تيلندا، المغرب و الدانمرك و تتمثل أهم وارداتها في المواد الكيماوية و الغذائية و الآلات و النفط و المنتوجات و يتم التبادل على أساسا بين دول غرب أفريقيا و فرنسا و بعض دول غرب اروبا، و بالتحديد تستورد من السنغال نسبة 13% ساحل العاج 12% فرنسا 11% أما الصين حوالي6%.

المطلب الثاني: التركيبة الاجتماعية

تشهد نمو ديموغرافي متزايد رغم تفاقم الهجرة و الصراعات الدموية و الأزمات الغذائية و البيئية، إلى جانب مستوى متدني في التنمية البشرية حيث قدر في 2012 نحو 0. 359.

من مشكلات مالي تدني المستوى الصحي حيث يقل مستوى العمر المتوقع فيها عن 50 سنة مع إرتفاع معدلات الوفيات مع وفاة نصف الأطفال حديثي الولادة، كذا تفاقم مشكلة الأمية فنحو 69% من الراشدين أميين في حين 27 %من الأطفال لا يلتحقون بالدراسة.

و تتميز بتركيبة مجتمعية متنوعة حيث تضم 23 عرق موزعة في 5 مجموعات أسياسة: البوازار، الماندينغ، الفولتاييك، الصحراويين و السوغاي، بالإضافة إلى عدد كبير من الأعراق إلى جانب العرب و التوارق ،حيث يبلغ عدد العرب 300 ألف نسمة و عدد القبائل التو ارق حوالي 4/1 السكان ينتشرون في كيدال، غاو، تمبكتو و من أهم الأعراق في مالي. [2]

1عبد الشافعي عصام، التداعيات الاق على القضية المالية، مجلة قراءات افريقية، العدد26، 2013
2 نفس المرجع السابق

العرب : بنسبة 25% من سكان إقليم الأزواد يتحدثون العربية باللهجة الحسا نية بسبة إلى قبائل بني حسان اليمنية يمارسون تربية المواشي و ينتقلون حسب أماكن الكلاء و الفصول.

التـوارق: أو أمـا زيـغ الصـحراء أو الرجـال الـزرق و هـم مـن المسـلمين السـنة المـالكيين يتحـدثون الأمازيغيـة ب3 لهجـات و يمثلـون 35 %مـن مجمـوع الأزواديـين. يشـكل الطـوارق المجموعـة الأمازيغيـة الأكثر توغلا في أفريقيا جنوب الصحراء والأكثر انفصالا عن السكان العرب بالشمال الأفريقي، ومن المفارقة أنهم في أسلوب عيشهم ونمط حياتهم أقرب الناس إلى البدو العرب. وقد درج المهتمون بالطوارق على كتابة اسمهم بالطاء وكان الأولى أن يكتب بالتاء، لأن اسمهم *التوارق: حسب بعض الباحثين– مأخوذ من كلمة "تاركة" وهو واد في منطقة فزان بليبيا، والنسبة إليها "تاركي"، فالاسم مأخوذ من مكان بليبيا لا من اسم القائد المسلم طارق بن زياد. ويطلق عليهم أيضا في الكتابات الأوروبية "الرجال الزرق" نظرا لكثرة استعمالهم القماش الأزرق لباسا. ويفضل الطوارق أن يطلق عليهم اسم "إيماجغن" أو تماشق" وهما مرادفان لأمازيغ ومعناها الرجال الأحرار. وبحكم مجاورتهم للعرب في الشمال وللأفارقة الزنوج في الجنوب، صار الطوارق شعبا مهجنا يجمع في دمائه أعراقا طارقية وعربية وأفريقية.

الزنـوج: أهمهم السانغاي من أصول عربية مغربية نشاطهم الأساسي تجارة المواشي و يشكلون 30 %من إقليم الأزواد.

أمـا الديانـة، فيـدين 90 %بالإسـلام و نحـو 5% مسـيحية و 5 %ديانـات محليـة أخـرى، و اللغـة الرسمية هي الفرنسية لكن توجد أكثر من 40 لغة إفريقية.

يعد التنوع و الثراء الإثني و الديني و العرقي مكسب للدولة من خلال توظيفه توظيفا حسنا يعود بالنفع على شعوب المنطقة لكن في مالي تم التعامل مع هذا التنوع بصورة سيئة خلق العديد من النزاعات و الحروب منذ الإستقلال إلى غاية الوقت الراهن و كانت أشد أزمة في 2012 التي أخذت بعد دولي.

المطلب الثالث: النظام السياسي الاقتصادي لدولة مالي

1) النظام السياسي لدولة مالي

نظـام الحكـم فـي مـالي ديمقراطـي جمهـوري، فالسـلطة التنفيذيـة بيـد الـرئيس المنتخَـب لفتـرة خمـس سنوات، ولا يجوز انتخابه لأكثر من ولايتين، إذ يقوم بتعيين رئيس الوزراء وأعضاء وزارته، والسلطة التشريعية بيد المجلس الوطني الذي يتكون من 147 عضوًا ينتخبهم الشعب لمدة 5 سنوات، أما السلطة القضائية فتشرف عليها المحكمة العليا للبلاد. حيث شهدت البلاد انتقال زمام الحكم بين خمسة رؤساء منذ الاستقلال عن فرنسا عام 1960 وهم على الترتيب التالي:

1. موديبو كايتا Modibo Keitaما بين 22 سبتمبر 1960 إلى غاية 19 نوفمبر 1968 أُطيح به بانقلاب عسكري من قبل الملازم Moussa Traoré. (امتاز حكمه بتأسيس نظام الحزب الواحد ذي الميول الاشتراكية الدكتاتورية)[1].

2. موسى تراوري من19 نوفمبر 1968 إلى 26 مارس1991 أطيح به بانقلاب عسكري من طرف الكولونيل توريري Amadou Toumani Touré.

3. أمادو توماني توري: رئيس الهيئة الانتقالية بتاريخ 26 مارس1991 حتى 8 جوان 1992: نظم انتخابات رئاسية ديمقراطية فاز فيها المعارض ألفا عمر كوناري Alpha Oumar Konaré .

4. ألفا عمر كوناري: انتخب في 8 جوان 1992، وأُعيد انتخابه لفترة ثانية في ماي 1997 إلى غاية 8 جوان 2002 (انتخب لعهدتين متتاليتين حسب ما يسمح به الدستور حيث عمل على محاربة الفساد وتحقيق الإصلاح السياسي والاقتصادي، وأصبح وسيطًا بارزًا في النزاعات الأفريقية).

5. أمادو توماني توري منذ 8 يونيو 2002، وأعيد انتخابه سنة 2007، أطيح به بانقلاب عسكري بقيادة أمادو سانوغو Captain Amadou Sanogo في 22 مارس 2012. [2]

6. ديانكوندا تراوري Doncoundé Traoré يقود الحكومة الانتقالية منذ أبريل 2012، رئيس البرلمان السابق وأحد المقربين من الرئيس المخلوع" أمادو تومانيتوري".

- 7. الرئيس الحالي "ابراهيم بوبكر كايتا" IbrahimBoubacarKeïtaمنذ 4 سبتمبر 2013 و رئيس الحكومة رئيس الوزراء "موسى مارا" منذ 9أفريل 2014

وهنا لا بد أن نبين أن ما يميز النظام القانوني في مالي أنه مستمد من النظام القانوني المدني الفرنسي الدولة المستعمرة لها سابقًا، إذْ تجرى مراجعة القوانين قضائيا في المحكمة الدستورية والتي تأسست رسميًا في التاسع من مارس 1994 إلا أنّ جمهورية مالي لم تقبل بالسلطة الإلزامية لمحكمة العدل الدولية. [3]

❖ تتكون الهيئةا لتنفيذية من:

- **رئيس الدولة:** وينتخب بالإقتراع الشعبي لمدة خمس سنوات وهوالذي يعين رئيسالوزراء. والرئيس الحالي هو "ابراهيم بوبكر كايتا"منذ 4 سبتمبر 2013
- **رئيس الحكومة:** وهو رئيس الوزراء "موسى مارا" منذ 9أفريل 2014
- **الحكومة:** مجلس الوزراء يعينه رئيس الوزراء[4]
- **الانتخابات:** ينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع الشعبي لفترة رئاسية مدتها خمس سنوات (له الحق في مدة ثانية)، كان من المقرر أن تجري الانتخابات في 29أفريل 2012، إلا أنها تأجلت بسبب

[1] موسوعة المقاتل، مرجع سابق
2**موسوعة المقاتل**، المرجع السابق
3المرجع السابق
4**موسوعة المقاتل**، دولة مالي: السمات الجغرافية

الانقلاب العسكري، الذي حدث في مارس2012، فجرت الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في 28جويلية2013 و الجولة الثانية في 11اوت 2013، أما رئيس الوزراء فيعينه رئيس الجمهورية، انتخب "ابراهيم بوبكر كايتا "رئيسا لمالي وحصل على نسبة 77. 6%من إجمالي الأصوات، بينما حصل منافسه "سوميلا سيسي"SOUMILA CISSE على 24. 4%.

- **الهيئة التشريعية:** تتكون من مجلس واحد وهو:

أ- **الجمعية الوطنية** وتتألف من 160عضوا، يجري انتخاب 147عضوا منهم عن طريق الانتخابات الشعبية من خلال دوائر انتخابية بحيث يمثل كل عضو دائرة انتخابية، أما بقية الأعضاء فينتخبوهم الماليون المقيمون في الخارج، ومدة عضويتهم خمس سنوات. [1]

ب-الانتخابات: جرت الانتخابات الأخيرة في 24و15 سبتمبر 2013ومن المقرر أن تجري انتخاباتفي عام 2017.

ج-نتائج الانتخابات:

- حسب نسبة التصويت
- حسب عدد المقاعد: وكانت النتائج كمايلي:

➢ حصل تحالف الجبهة من أجل الديمقراطية و الجمهورية FDR على64 مقعدا ويشمل على (التجمع من أجل مالي 61RPMمقعدا، و حزب التجديدالوطنيPARENA ثلاثة مقاعد).

➢ و التحالف من أجل الديمقراطية 42ADP مقعدا و يشمل(التحالف من أجل الجمهورية و الديمقراطيةADEMA 20 مقعدا، و الاتحاد من أجل الجمهورية و الديمقراطيةURD18مقعدا، و المؤتمر الوطني أجل المبادرة الديمقراطيةCNID أربعة مقاعد).

➢ القوى البديلة من أجل التجديد و النهوضFAREخمسة مقاعد.

➢ التقارب من أجل تنمية مالي CODEM خمسة مقاعد.

➢ التضامن من أجل تضامن تقارب مالي للقوى الوطنية ASMA. CEP أربعة مقاعد.

➢ و حزب يليماYELEMAمقعدين.

➢ و حصل المستقلون على 16مقعدا، وأحزاب آخرى على 13مقعد، و13 عضوا احتارهم الماليون في الخارج.

- **الهيئة القضائية:**

1- **المحكمة العليا:** تتمثل في أعلى سلطة قضائية في مالي تتكون من 19 عضوا ينتظمون ضمن ثلاث دوائر مدنية و دائرة جنائية، إضافةإلى المحكمة الدستورية تتكون من تسعة أعضاء. [2]

1 نفس المرجع
2 نفس المرجع

2- **طريقة اختيار القضاة و مدة عضويتهم:** يعين وزير العدل أعضاء المحكمة العليالمدة خمس سنوات، أما أعضاء المحكمة الدستورية فيعين ثلاثة منهم رئيس البلاد، و ثلاثة الجمعية الوطنية، وثلاثة المجلس الأعلى للقضاء، ومدة خدمتهم سبع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط.

3- **المحاكم الفرعية:** تتمثل في المحكمة العدل العليا، ويقتصر اختصاصها على حالات الخيانة العظمى أو الجرائم الجنائية التي يقترفها رئيس البلاد أو الوزراء وهم على رأس العمل.

4- **القوى السياسية:** بلغ عدد الأحزاب في مالي 91 حزب منها 51 حزب فاعل أهمها: [1]

- تحالف الجبهة من أجل الديمقراطية و الجمهورية FDR هوائتلاف بشمل أحزاب سياسة لمعارضة أمادو توري للانتخابات الرئاسية
- على التجمع من أجل مالي RPM بزعامة CHOUGEL KOKALLA MAIGA
- حزب التجديدالوطني PARENA بزعامة TIEBILE DRAMA.
- التحالف من أجل الديمقراطية ADP هو ائتلاف يشمل أحزاب سياسية لدعم أمادو توري للإنتخابات في ديسمبر 2006
- التحالف من أجل الجمهورية و الديمقراطية ADEMA بزعامة DIONCONDA TRAORE
- الاتحاد من أجل الجمهورية و الديمقراطية URD بزعامة YOUNOUSSI TOURE
- المؤتمر الوطني أجل المبادرة الديمقراطية CNID بزعامة MONTAGA TALL.
- القوى البديلة من أجل التجديد و النهوض FARE بزعامة MADIBO SIDIBE.
- التقارب من أجل تنمية مالي CODEM بزعامة HOUSSEYNI GUINDO.
- التضامن من أجل تضامن تقارب مالي للقوى الوطنية ASMA. CEP بزعامة SOUMEYLO BOUBEYE.
- حزب يليما YELEMA بزعامة MOUSS MARA.

2) النظام الاقتصادي لدولة مالي:

بالإضافة للأهمية الجغرافية المتميزة التي تتمتع بها مالي، فإنها تتميز بمجموعة من الموارد الاقتصادية المهمة والتي زادت من أهمية تلك المنطقة، فهي تزخر بالعديد من المعادن والثروات من الذهب، البوكسيت، اليورانيوم، الحديد، والنحاس، اللتيوم، المنغنيز والفوسفات والملح. . ومعادن أخرى إستراتجية. ويعتبر الذهب أهم المصادر المعدنية للاقتصاد المالي، إذْ تعد ثالث أكبر منتج للذهب في أفريقيا بعد جنوب أفريقيا وغانا. [2]

---

1 نفس المرجع

تغريد رامز هاشم،الجغرافية العذاري http: www.nobabylom.edu.iq/nobcoleges/lecture.aspx?fidتاريخ الدخول:2016/01/26

2السياسية

أما في مجال النفط فقد منحت حكومة الرئيس المالي السابق "أمادو توماني توري" عقود التنقيب لـ 6 شركات أجنبية مختلفة، ذلك إلى جانب الشركات الوطنية، وهي شيفرون الأمريكية Chevron وإيكسون Exxon وإلف الفرنسية Elf تعاقبت على اكتشاف الاحتياطات النفطية منذ السبعينيات، فالأطماع النفطية في منطقة حوض تاودني Taoudenni الموجود بموريتانيا والمتوغل شرقًا نحو إقليم مالي أثبت وجود احتياطات مهمة من النفط، حيث إن الجزء المالي من الحوض يحظى باهتمام أيضًا من جانب عدد من الشركات وعلى رأسها الشركة الإيطالية إينيENI.، بالتعاون مع الشركة الجزائرية سوناطراك اللتين تنقبان في المنطقتين المحددتين من جانب الحكومة المالية برقمي7 و11.

كما يتصدر القطاع الزراعي أهم القطاعات التي يرتكز عليها اقتصاد مالي، حيث تقدر مساحة الأراضي المزروعة بمالي نحو 3 ملايين هكتار أي ما يمثل 10% من الأراضي الصالحة للزراعة بالبلاد، وتشير التقديرات إلى أن أكثر من نصف سكان مالي يعتمدون في دخلهم على نشاطهم الزراعي، إذْ تحتل زراعة الحبوب مكانة كبيرة في تأمين المتطلبات المعيشية للسكان. كما تأتي مالي في طليعة الدول المنتجة للأرز على مستوى غرب أفريقيا، وتعتبر البلاد من أكبر منتجي القطن على المستوى العالمي، ويعد المحصول الرئيسي للتصدير ما يقارب نصف الصادر من مالي يُغطي إنتاج البلاد سنويًا من القطن نحو 15% من الناتج المحلي الداخلي، ويعيش علي حساب القطن المالي نحو 3 ملايين مالي[1].

فيما تعد الثروة الحيوانية ثاني أكبر ثروة بالبلاد بعد الزراعة، وتمثل نحو 10% من الناتج الوطني الخام ويعتمد عليها نحو 30% من السكان، وتتركز الثروة الحيوانية بالمناطق الشمالية من البلاد، ويعتمد عليها بشكل رئيسي سكان هذه المناطق[2] كالعرب والطوارق والفلان، حيث كشفت إحصائيات اقتصادية حديثة أن هذه الثروة تحتل المركز الثالث في صادرات البلد الخارجية، خصوصًا إلى البلدان المجاورة كالسنغال وساحل العاج وموريتانيا.

بالإضافة لما سبق هناك قطاع الصيد الذي لا يقل أهمية عن باقي القطاعات، فهو يشكل نحو 4. 2% من الناتج المحلي الإجمالي، ويعمل فيه قرابة ربع مليون شخص، وينتعش نشاط الصيد في المناطق القريبة من دلتا النيجر وبحيرات "سلينكي" و"مانتلي" وبحيرة "دبو"، ومعظم الإنتاج من أسماك الشبّوط والسلور والأسماك النهرية.

وتتمثل أهم واردات دولة مالي في المواد الكيميائية والمواد الغذائية والآلات والنفط والمنسوجات، فإلى جانب تصدير القطن هناك الأسماك والجلود والماشية واللحوم والفول السوداني ويتم التبادل التجاري

[1] عبد الشافعي عصام، التداعيات الاقتصادية على القضية المالية،**مجلة قراءات افريقية**، العدد2013،26،ص46

2Amandine Adamczewski et Jean-Yves Jamin, "Investisseurs libyens, paysans maliens", **Le Monde Diplomatique**, septembre 2011, p p 3-5

أساسًا مع دول غرب أفريقيا وفرنسا وبعض دول غرب أوربا، وتعد السنغال أكبر دولة مصدرة لمالي بعد فرنسا، فيما تعد الصين أكبر دولة مستوردة من مالي بنسبة 19. 6 %.

شهدت مالي نموا اقتصاديا بلغ حوالي 5% سنويا خلال فترة 1996-2011 إلا أنه انخفض في العام 2012 جراء الركود العالمي و الانقلاب العسكري و الإنشطة الإرهابية في شمالي البلاد، و عاود النمو و لكن بوتيرة بطيئة[1] سنة 2013.

إن ما يهدد الاقتصاد المالي، بشكل رئيسي، هو عودة حالة عدم الأمان و ضعف البنية التحتية، و انخفاض مستويات رأس المال البشري.

- إجمالي الناتج المحلي طبقا لتقديرات 2013

أ- مقوما بالقوة الشرائية في الولايات المتحدة الأمريكية: 18. 6

ب- مقوما بسعر الصرف الرسمي للدولار: 11. 37 بليون دولار

ت- معل النمو الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي: 4. 8%

ث- متوسط دخل الفرد من إجمالي الناتج المحلي المذكور (مقوما بالقدرة الشرائية الأمريكية): 1100

- مصادر إجمالي الناتج المحلي، طبقا لتقديرات 2013

أ- قطاع الزراعة 38. 5 %

ب- قطاع الصناعة: 24. 4%

ج- قطاع الخدمات 37%

- قوة العمل:

أ-الإجمالي 3. 241 ملايين عامل، طبقا لتقديرات 2007

ب- توزيعها، طبقا لتقديرات عام 2005[2]

- قطاع الزراعة: 80%
- قطاع الصناعة و الخدماتك20%

- معدل البطالة :30% 2005
- السكان تحت خط الفقر 36. 1% 2005
- الدخل أو الإنفاق العائلي، حسب الحصة المئوية من إجمالي عدد الأسر، طبقا لتقديرات عام 2013

- أقل أل 10%: 3. 5%
- أعلى أل10%: 25. 8%

-معدل التضخم: 0. 1%طبقا لتقديرات 2013

[1] موسوعة المقاتل ،مرجع سابق
2 موسوعة المقاتل ، مرجع سابق

– الموازنة: طبقا لتقديرات 2013

- الإيرادات: 2. 868 بليون دولا
- النفقات: 2. 948 بليون دولار

–الدين العام: 30. 5% ما إجمالي الناتج المحلي، طبقا لتقديرات عام 2013

– معدل نمو الإنتاج الصناعي: 7%

– الكهرباء:

أ– الانتاج: 520 كيلواط /الساعة، حسب تقديرات 2010

ب– الاستهلاك: 483مليون كيلواط/الساعة حسب تقديرات 2010

ت– الصادرات و الواردات من الكهرباء صفر كيلواط/الساعة.

–النفط الخاو و المكرر، و الغاز الطبيعي صفر حسب تقديرات 2013

–الميزان التجاري: –918مليون دولارسنة 2013

– الواردات: [1]

✓ القيمة الإجمالية للواردات: 2. 895 بليون دولار حسب سنة 2013

✓ أهم الواردات: الآلات و المعدات، و معدات البناء، و النفط و السلع الغذائية، و المنسوجات.

✓ أهم الدول المصدرة: فرنسا11. 2%، السينغال 9. 9%، وساحل العاج8. 7%، و الصين8. 6%، حسب تقديرات 2012

– الدين الخارجي: 3. 349 بلايين دولار طبقا لتقديرات 31ديسمبر 2013

– الاستثمارات المالية في الخارج: غير متيسر طبقا لتقديرات 31ديسمبر 2013

– القيمة السوقية للأسهم غير متيسر طبقا لتقديرات 31ديسمبر 2013

– العملة المتداولة و رمزها: الفرنك الإفريقي(xof) (فرنك غرب أفريقيا)

– أسعار الصرف مقابل الدولارالأمريكي: 500. 7في عام 2013

1 نفس المرجع السابق

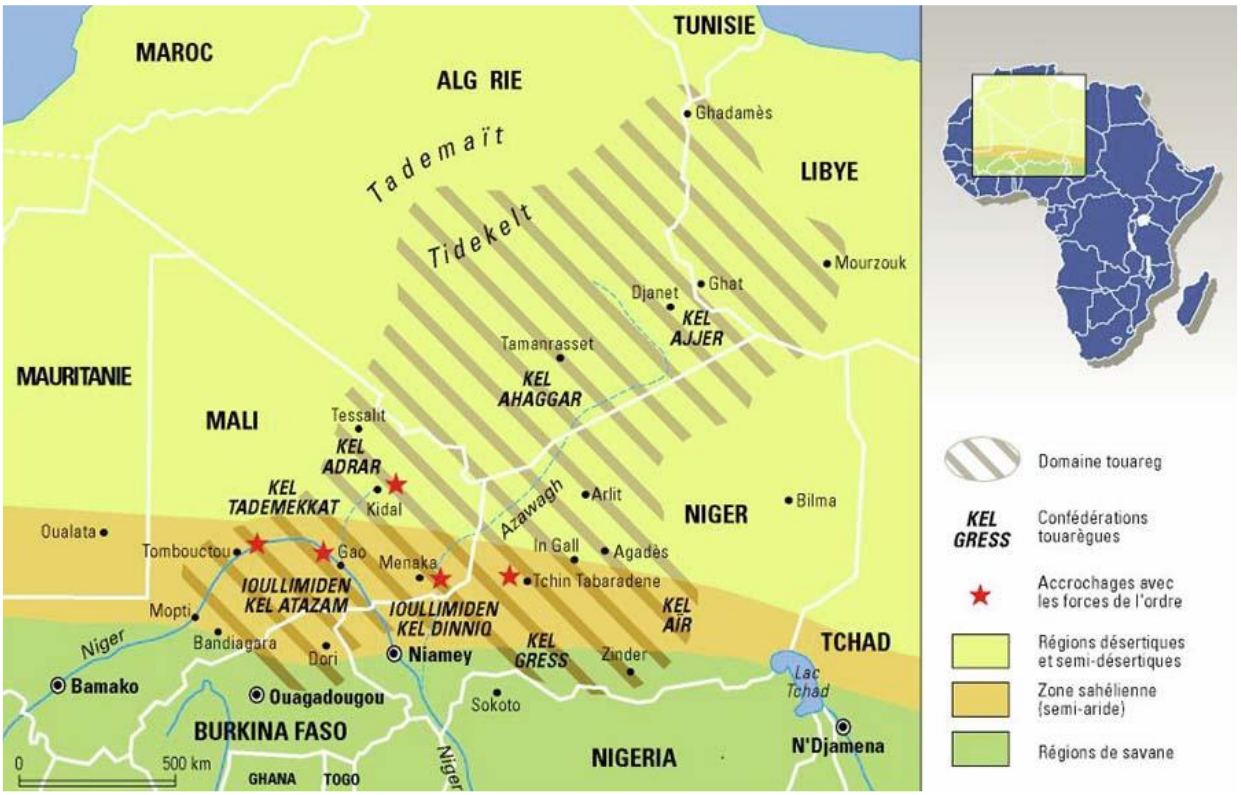

الشكل رقم4:خريطة تبين مناطق تواجد التوارق

http: //www. monde-diplomatique. fr/IMG/jpg/artoff579. jpg

استمر تدهور الظروف حتى بعد الاستقلال بحكم السياسات الجائرة من الحكومة المركزية، فالسلطة و الأموال و الخدمات كانت لصالح الجنوب على حساب الشمال مما زاد في التخلف و بعث شعور بالظلم و التعسف من خلال التهميش و التمييز[1]، فقد مارست حكومة باماكو الحرمان السياسي إذ ليس لديهم تمثيل أو حضور سياسي في الدولة و مؤسساتها للتعبير عن مطالبهم.

ولد الحرمان السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي الراجع إلى ضعف و سوء العدالة التوزيعية و الشعور بالإحباط، العنف و العدوان و الذي تجلى في سلسلة من التمردات.

المبحث الثاني: أسباب الأزمة المالية و تطورها

المطلب الأول: جذور ومستويات الأزمة في مالي

أولا: جذور الأزمة في مالي

سنتطرق لسلسلة التمردات التارقية عبر محطات تاريخية دورية:

❖ مرحلة بداية النزاع 1960-1989 : هي حركة مسلحة قادتها قبائل الطوارق و العرب ضد حكومة مالي التي اعتبروها امتداد للسياسة الاستعمارية الجائرة و رغبة منهم في استرجاع حقوقهم

1ولد ابراهيم الحاج، أزمة شمال مالي. أنجار الداخل و تداعيات الإقليم، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، 2012

المسلوبة و انتهت المواجهة دون إحراز نتيجة لصالح الطوارق، حيث عمدت السلطة المركزية إلى إبادة قطعان الماشية و تسميم الآبار، كما حكم الرئيس'موديبو كايتا' بإعدام اللاجئين التوارق الذين تم تسليمهم من قبل الحكومة الجزائرية و وضع المنطقة تحت السيطرة العسكرية، و نفس السياسة أنتهجها'موسى تراوي' باعتبار منطقة الشمال متمردة على السلطة المركزية.

❖ مرحلة التنظيم والعمل المسلح 1990-2010 : في 26 جوان اندلعت عمليات ثورية مسلحة بالإستلاء على مدينة 'ميناكا' كأول هدف إستراتيجي للتزود بالأسلحة ثم بالإستلاء على قاعدة 'تايكاري' التي تقع على بعد 400 كلم من مدينة 'غاو' ثم اتخاذها كقاعدة عسكرية للحركة إلى جانب بناء قاعدتين عسكريتين إضافيتين في 'بروسا' على بعد 250كلم من 'كيدال' و 'بنغرغار' على بعد 200 كلم من نفس لمدينة.

لاقت هذه الهجمات المسلحة ردا عنيفا من قبل الحكومة التي مارست كل أساليب الوحشية و القمع أين استهدفت المدنيين انتقاما من المتمردين[1]، مما أدى إلى ارتفاع معدلات الهجرة السرية و عدد اللاجئين إلى البلدان المجاورة.

❖ تمرد 2006: في 23 ماي أعلن الزعيمين المتمردين'إبراهيم آغ باهانغا' و 'الحسن فاغاغا' الحرب على الحكومة بعد فشل وساطة غير معلنة قام بها ' إياد آغ غالي' فشل فيها إقناع الرئيس ' أمادو تومانى توري' بمطالب الأزواد في لقاء جمعهما في 2006/03/22 .

إن الهجوم وقع على ثكنتين عسكريتين في 'كيدال'و 'مناكا' من قبل التحالف الديمقراطي(تحالف 23 ماي الذي تأسس2006) مخلفا قتلى في صفوف الجيش المالي مع الإستلاء على أسلحة و معدات وسيارات عسكرية. [2]

و انتهى رسميا تمرد الطوارق بتوقيع اتفاقية السلام بالجزائر في جويلية 2006، و كما كل مرة عادت أعمال العنف من خلال هجوم التوارق على مركز عسكري للجيش على بعد 150 كلم من 'كيدال' مما شكل خرق صارخ لاتفاقية الجزائر.

لم تمر سنة على اتفاقيات السلام و التي كانت السبب في إنهاء تمرد2006 عرف الشمال موجة حادة من الجفاف الأمر الذي دفع وكالات الإغاثة إلى دق ناقوس الخطر بكارثة فتم تخصيص مبلغ 69 مليار دولار للبرنامج الخاص للسلام و الأمن و التنمية لشمال مالي في أوت 2011 إلا أن القرار كان متأخرا و المبلغ قليل. [3]

* قاسمي بن شيهب، مرجع سابق، ص16

2لامية زرقاني حركة الازواد في مالي و تأثيراتها على الأمن القومي الجزائري، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، الجزائر، ص24

3فريدوم اونوها، مرجع سابق

هذا زاد من سخط الطوارق و تفاقم النزاع لا سيما الأوضاع السياسية و الثورة الليبية التي كانت من بين العوامل الرئيسية في تأزم الوضع بعودة الآلاف من المقاتلين بعد سقوط نظام القذافي إلى شمال مالي و تأسيس الحركة الوطنية لتحرير الأزواد في 2011/10/16.

❖ التمرد التارقي 2012: بعودة التو ارق من ليبيا تحولت المطالب من اجتماعية، اقتصادية و سياسية تتمثل في الاندماج في مؤسسات الدولة إلى مطالب انفصالية نتج عنها الإعلان عن تمرد جديد و عنيف.

و قد كان تاريخ 2012/01/17 إعلان رسمي عن التمرد بشن حركة الأزواد هجوم واسع على 'تساليت'، 'أغيلهوك' و 'ميناكا' شمال شرق البلاد قرب الحدود مع الجزائر و في بيان صدر يوم الأربعاء 2012/01/18 .

الشكل رقم5:خارطة تبين دولة الأزواد المستقلة

المصدر: https: //ar. wikipedia. org/wiki

طالبت الحركة MNLA بتحرير المنطقة من الهيمنة المالية و أنها حركة انفصالية تسعى لإقامة دولة خاصة تصاعد المطالب الانفصالية راجع لجملة من المتغيرات الحاصلة في البيئة الداخلية و الخارجية و لا سيما مناطق الوطن العربي منذ نهاية 2010.

- الأسباب الكامنة وراء هذا التمرد الداخلية و الخارجية يمكن إجمالها في النقاط التالية:
  - اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية في مالي لتفجير الوضع[1].
  - سوء إدارة الحكومة لملف التو ارق بسبب الفساد الذي ينخر النظام المالي.
  - استعدادات الحكومة و نشر قواتها اعتبرته الحركة بمثابة إعلان حرب.
  - سقوط نظام القذافي في نهاية 2011 و عودت الآلاف من المجندين في جيش القدافي محملين بالسلاح دون اتخاذ إجراءات أو تجريدهم من السلاح من قبل السلطات الحكومية.
  - عمليات التمرد التي شنتها حركة الأزواد زعزعت المؤسسة العسكرية و أعلنت الانقلاب العسكري.

1محمد سعيد باه، المرجع السابق

الشكل رقم6:خريطة مناطق التمرد في مالي(مركز الجزيرة للدراسات)

- الانقلاب العسكري: أمام الوضع الأمني الهش و تنامي سلطة التوارق و الخسائر الكبيرة في صفوف الجيش المالي ة عدم قدرته على صد أعمال العنف و المظاهرات العارمة الشعبية في باماكو منددة بطريقة تعامل الحكومة مع الوضع، أعلنت مجموعة من الجنود السيطرة على القصر الرئاسي و الإطاحة بحكم الرئيس في 2012/03/22 مع تعليق العمل بالدستور و اعتقال رئيس الوزراء، وزير الخارجية، وزير الإدارة المحلية.

و ترجع أسباب الانقلاب الذي قادته اللجنة الوطنية لتقويم الديمقراطية و إرساء الدولة إلى سوء إدارة الرئيس لملف التوارق و عدم تقديم الدعم الكاف للجيش المالي، إلى جانب الفساد و العجز عن قيادات العمليات العسكرية[1]، و كذا تذمر الرأي العام من تدفق السلاح الليبي دون صرامة من الحكومة مما سمح بتشديد الهجمات.

إلى جانب ذلك تظاهر أمهات و أرامل الجنود أمام القصر الرئاسي بسبب التراخي و عدم الكشف عن الأوضاع في شمال مالي.

قوبل الانقلاب العسكري في مالي بالإدانة الدولية و الإقليمية و أكدت أهمية احترام السلطة الشرعية، و على إثرها قام الإنقلابيون بالتخلي عن السلطة و تسليم الحكم للمدنيين بتعيين رئيس انتقالي 'ديوكوندا تراوري'.

هذا الانقلاب كان بمثابة الفرصة الذهبية لتنفيذ المخطط الانفصالي للأزواد.

الإعلان عن استقلال إقليم الأزواد : أمام تركيز الإنقلابيون على تثبيت سلطتهم، قامت حركة أنصار الدين بالإستلاء على مدينة 'كيدال'في 2012/03/30 ثم مدينة'غاو'، في حين استولت حركة

1أزمة مالي، متاهة الانقلاب و الانفصال، مركز الجزيرة للدراسات، 2012، ص2

الأزواد على مدينة 'تومبوكتو'، و هذا دون مقاومة مسلحة من الجيش تخوفا من فتح جبهتين للقتال في آن واحد جبهة التو ارق و أنصار الرئيس المخلوع. [1]

في 2012/04/06 أعلنت الحركة الأزوادية الانفصال كدولة مستقلة في كيدال، غاو، تومبوكتو ومن خلال "بيان استقلال الأزواد" دعتا لمجتمع الدولي الاعتراف بها مع التعهد بتوفير الأمن و بناء مؤسسات دستورية و الاعتراف و الاحترام لحدود دول الجوار.

قوبل إعلان الانفصال برفض إقليمي لدول الجوار خوفا من انتشار فكرة الانفصال في مناطق أخرى تضم التو ارق، و على المستوى الدولي نددت كل الأطراف إعلان الاستقلال للأزواد.

بعد حوالي 3 أشهر من هذا الإعلان ساد الانشقاق ضمن صفوف التحالف لاختلاف الرؤى بين مطالب الانفصال للحركة الأزوادية ومطالب تطبيق الشريعة و إنشاء دولة الخلافة الإسلامية للحركات المسلحة الأخرى(حركة التوحيد و الجهاد، حركة أنصار الدين، تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي) و ذلك بعد إضعاف قوة الطوارق في المنطقة. [2]

هذه الجماعات بدأت التوجه نحو الجنوب ففي 2013/01/09 قامت بهجمات على مدينة 'كونا' التي تقع على بعد 65 كلم من 'موبتي' المجاورة 'سيفاري' أين توجد القاعدة العسكرية و المطار الدولي و العسكري.

أمام هذا الوضع تقدم الرئيس المالي المؤقت بطلب إلى المجتمع الدولي بضرورة التدخل لمساندة الجيش في مواجهة الإرهاب و ذلك بتاريخ 2013/01/10، أين استجابت فرنسا للطلب الرسمي بالتدخل العسكري في 2013/01/11 و أطراف إفريقية.

المطلب الثاني: مستويات الأزمة المالية

إن تلاشي الصراع الإيديولوجي بانهيار المعسكر الشرقي أعطى نفسا قويا للصراعات العرقية و الإثنية في مناطق العالم و خاصة القارة السمراء مما أدى إلى تفكك الدول كجنوب السودان. تعاني مالي من أزمات و تنامي إشكاليات معقدة على كافة المستويات سواء الأمنية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية.

المستوى السياسي

تتخبط بين ضعف الدولة و فشلها و بين هشاشة المؤسسات الضامنة للأمن الوطني.

✓ **أزمة بناء الدولة القومية:** تتصف بأنها دولة فاشلة حسب إصطلاح 'نعوم تشومسكي' و هذا يعكس الوضع في مالي على أنها غير قادرة على التحكم في مجريات الأحداث الخطيرة و الأوضاع الأمنية المعقدة و عجزها تأمين الحماية لمواطنيها. كما أنها تعاني من العجز الوظيفي على آداء الدور

1أزمة مالي، متاهة الانقلاب و الانفصال، مركز الجزيرة للدراسات، 2012، ص2
2 نفس المرجع

المنوط بها كالحفاظ على السيادة الوطنية و ضمان الإستقرار و درجة الكفاءة على المستوى الداخلي[1]، كما تتميز ببعض خصائص الهشاشة و الضعف حسب' بارى بوزان' من بينها:

- ✓ الافتقار إلى مصادر الشرعية.
- ✓ عدم لقدرة الهياكل المؤسساتية على ضمان آداء جيد للوظائف لجميع فئات المجتمع.
- ✓ العجز على مراقبة الإقليم الجغرافي.

زد على ما تقدم ذكره نظام حكم دكتاتوري و غياب الديمقراطية من أهم مميزات التاريخ السياسي في مالي. [2]

أزمة الشرعية: إن نظم الحكم السلطوية المتعاقبة تفتقد إلى الشرعية السياسية بحكم أنها جاءت عن طريق الانقلاب العسكري حيث عرفت 5 انقلابات عسكرية مما يعمق الفجوة بين السلطة و الشعب، مما يؤدي بالضرورة إلى فقدان الشرعية على المستوى الدولي.

كما أن سكان الشمال المالي عربا كانوا أم توارق قد عاشوا منذ القدم ضمن الفضاء المغاربي الساحلي في تواصل دائم مع بقية المجموعات العربية والبربرية المتواجدة في مجال الشمالي الإفريقي . وعندما قام الاستعمار الفرنسي في أواسط القرن العشرين وعلى نحو اعتباطي، بتقطيع منطقة الساحل إلى دول متميزة عن بعضها قام بطريقة عشوائية وبأسلوب قسري بإدماج جزء من العرب والتوارق في كل من دولتي مالي والنيجر وذلك دون استشارتهم أو الأخذ برأيهم،مما جعلهم يرفضون هذا القرار الاستعماري التعسفي ويقومون بانتفاضات وثورات متوالية احتجاجا عليه . وبدلا من أن تؤخذ تطلعاتهم بعين الاعتبار وتحترم طموحاتهم، تم قمعهم ومحاولة كسر إرادتهم بالقوة.

وبالنتيجة فإن شعورهم بالانتماء إلى دولة مالي وولائهم لها ظلا شبه معدومين، ومما ضاعف نفورهم من هذه الدولة وإحساسهم بالغربة والدونية داخلها هو نزوع الجيش المالي إلى التوغل في منطقتهم وكذا الانفصال المشهود بين الإدارة المحلية و السكان، وانعدام أي استثمار في مجال البنى التحتية من مدارس ومستشفيات وغيرها من المنشآت الضرورية لمتطلبات الحياة اليومية للسكان المنطقة . يضاف إلى كل ذلك تهميش التوارق والعرب المستمر وإقصاؤهم من المناصب ***المدنية*** والعسكرية في الدولة، فضلا عن تجاهل خصوصيتهم الثقافية وتعمد طمس هويتهم المميزة

المستوى الأمني

عدم الاستقرار السياسي أدى إلى زيادة و تنامي التهديدات الأمنية المتمثلة في الظاهرة الإرهابية و التنظيمات الإجرامية، فمالي تقع في قوس الأزمات حيث تعرف انتشار الجماعات الإرهابية و شبكات الجريمة المنظمة.

1عشور قشي، آليات مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، مذكرة ماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2012، ص 49

2، النزاع المسلح في مالي، **مجلة قراءات افريقية**، العدد السادس عشر، تاريخ النشر:ابريل جوان 2013 ص، 33الشيخ ابراهيم كونتاو

المطلب الثالث: المستوى الاقتصادي و الاجتماعي

1. المستوى الاقتصادي:

بالرغم من كونها تعتبر من أغنى الدول في منطقة الساحل الإفريقي من حيث توافرها على الموارد الطبيعية ذات قيمة إستراتيجية عالية، إلا أنها تتخبط في أزمات حادة و منبينها التوزيع غير العادل للموارد بين الشمالو الجنوب الذي يعرف غياب صور التنمية بمختلف مستوياتها، حيث لا تساهم الحكومة المركزية إلا 30% من احتياجات السكان[1]، كذلك زيادة نسبة التضخم و المديونية و العجز المسجل في الميزانية مع انعدام الأمن الغذائي، كل هذه العوامل مهدت لتنامي التهديدات و افتعال الأزمات.

ثمة تصادم بين نمطي الحياة وأسلوبي العيش عند الطوارق والعرب من جهة وعند الأعراق الزنجية من جهة أخرى ؛ إذ أن أغلب العرب والطوارق هم منمون ورحل ينتجعون باستمرار بحثا عن الكلأ والمراعي في حين أن الإثنيات الأخرى مستقرة في قرى ثابتة وتعتمد في عيشها على الزراعة والصيد والعديد من الحرف الأخرى . ومن المعروف أن المزارعين والمنمين غالبا ما يكونون على طرفي نقيض.

2. المستوى الاجتماعي:

غياب ثقافة سياسية وطنية موحدة و هوية مشتركة أنتج أزمات حادة و المتمثلة في أزمة التو ارق في مالي. إن التوارق القاطنين في الشمال وجدوا أنفسهم غداة الاستقلال موزعين على 5 دول ذات سيادة مختلفة و هي كل من الجزائر، ليبيا، مالي، النيجر، بوركينافاسو، و هذا راجع إلى الإدارة الاستعمارية التي قامت برسم الحدود السياسية و الدولاتية من دون مراعاة الطبيعة الأنتربولوجية للمجتمعات، الأمر الذي عقد الوضع كون نمط معيشتهم يعتمد على الترحال بحثا عن الماء و الكلاء، مما جعل القبائل المتمركزة في شمال مالي تتذمر من الوضع الذي آلت إليه.

المستوى السوسيو ثقافي هناك تمايز عرقي بين التوارق والعرب من جهة و الإثنيات الزنجية من جهة أخرى، قد ترتب عنه تباين ملحوظ في اللغة والثقافة والتقاليد والقيم الاجتماعية والإحساس بالغيرية الهوياتية.[2]

المبحث الثالث: أسباب الأزمة في المالي

المطلب الأول: الأسباب الداخلية

تنوعت الأسباب الداخلية لما حدث في مالي لعدة أسباب لعل أبرزها تلك المتعلقة بالطبيعة الجغرافية و المناخية و حتى البشرية لشمال مالي عن جنوبه، بالإضافةإلى الأسباب الأمنية و السياسية من تهميش

1إبراهيم مادي، الأزمة السياسية في مالي ، مجلة آفاق إفريقية، مجلد10، العدد36، 2012، ص109.

[2]نفس المرجع

و إقصاء للجماعة التارقية، كذلك الأسباب الاقتصادية و الاجتماعية و التي سنوضحها على النحو التالي:

1- الأسباب الطبيعية:

أدت جغرافيا الإقليم إلى نشوء وضعيين محتلفين تماما: أقلية من الرعاة في الشمال الصحراوي القاحل، و غالبية السكان في الجنوب، الذي يتلقى أمطار تكفي لنشوء الزراعة و توطن المزارعين، ذلك مأدى بالتوارق للمطالبة بالانفصال. [1]

وقد ساهمت العوامل الطبيعية في تعميق الهوة بين قبائل التوارق و الدول التي ينتمون اليها خاصة في كل من مالي و النيجر، كما أن موجة الجفاف التي ضربت البلدين و أمتدت من سنة 975إلى غاية سنة 1983 قضت على الكثير من المناطق الرعوية في شمال البلدين، مما دفعهم نحو الهجرة إلى الجزائرهربا من الجفاف. [2]

2- الأسباب الأثنية:

المجتمعات الإفريقية عامة تتميز انها مجتمعات تعددية سواء كان اثنية أو لغوية أو دينية، و مالي من بين هذه الدول و قد بلغ عدد سكانها سنة 2009 حوالي 14. 5517176 مليون نسمة ليصل سنة 2012 إلى 14. 533511 مليون نسمة، وحسب الإحصائيات الأخيرة في جويلية2013 وصل تعداد السكان في مالي حوالي 15. 968 مليون نسمة، حيث يمثل الأطفال تحت سن 25 سنة نسبة64%من السكان، أما الذين تتراوح اعمارهم 25 سنة إلى56سنة نسبة 52%، في حين الذين تتراوح اعمارهم بين 55 سنة فأكثر نسبة1. 1%. [3]

تضم مالي مجموعة من الأثنيات وهذا التعدد راجع إلى السياسات الاستعمارية في أفريقيا، نتيجة للحدود التي وضعتها فرنسا الاستعمارية.

3- الأسباب السياسية و الأمنية:

إضافةإلى الأسباب الطبيعية و التنوع الإثني الذي يفصل الشمال عن الجنوب، فنجد ايضا الأسباب الأمنية والسياسية. تعمد رؤساء مالي المتعاقبين على السلطة تهميش الطوارق و عدم دمجهم في العملية السياسية و حتى إبعادهم عن المشاركة في القرار السياسي، و هذا ما أدى إلى الصراع الدائم بين الشمال و [4]الجنوب و هذا ما عبر عنه "**ربرت غار**" في نظرية العنف السياسي و التي تعني وجود أشكال

1بهلول نسيم، جمال محمد السيد ضلع، حوارات الإقليمية و العالمية في منطقة الساحل و الصحراء، دار الحامد للنشر، ط1، 2016، ص، 391

2خالد عبد العظم، الجوار المالي"التداعيات الإقليمية لانفصال أزواد في مالي"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد189،جويلية2012،ص، ص، 2 115، 112

3Wb ,en ligne :http://data.world bank.org /country/mali,

4 أنور بوخرص، الجزائر و الصراع في مالي، أوراق كارينغي، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي بيروت، أكتوبر 2012، ص5

من العنف ليست مرتبطة بالجوع و الفقر بل بوجود جماعات سياسية تتميز بلجوئها إلى العنف لتحقيق مصالحها ونذكر منها:

1)-الحركة الوطنية لتحرير الأزواد

MOUVEMENT NATIONAL POUR LA LIBERATION DE L'AZWAD

تأسست في 2011/11/16 و هي واحدة من الحركات العديدة للتوارق و تمثل أكبر تنظيم في شمال مالي و بعودة الآلاف مدججين بالسلاح بعد سقوط النظام الليبي، و يصف الأمين العام للحركة أنها ذات طابع علماني، و قد وقع إقتتال داخلي بين الحركة و حركة التوحيد و الجهاد و التي تمكنت من السيطرة على غاو.

ترتكز الحركات الأزوادية على أربعة مكونات رئيسية تشكل القوة الضاربة عسكريا: [1]

المجندون الماليون و النيجريون من أصول ترقية يعملون في الوحدة الخاصة 32 يقودها نجل الزعيم الليبي خميس القذافي لآخر مجموعة عادت في 2011/10/03 و اضطرت السلطات في 'كيدال' إلى استقبالها و دمجها في الجيش النظامي.

المجندون السابقون في تحالف 23 ماي 2006 الذي كان يترأسه'إبراهيم آغ باهانغا' .

إلى **جانب حركة أنصار الدين و تنظيم القاعدة** مع وجود طرف غير مسلح و لم يشارك ميدانيا في النزاع يتمثل في بعض الأعيان و الموظفين الساميين في الإدارة الإقليمية.

حركة أنصار الدين

حركة ذات طابع ديني سلفي تسعى لتطبيق الشريعة و إقامة حكم إسلامي في الأزواد، توحدت مع الحركات التوارقية لالتقاء المصالح و العدو الواحد و ذلك في 2011 ضد حكومة 'موديبو ديارا' الممثل السابق NASA و الممثل السابق أيضا لشركة MICROSOFT. [2]

حركة التوحيد و الجهاد[3]

منبثقة من تنظيم القاعدة وقد تأسست في أكتوبر 2013 من قبل'سلطان ولد باي' و أمير تنظيم القاعدة السابق في صحراء موريتانيا و تزامن ذلك و اختطاف 3 من عمال الإغاثة من إسبانيا و إيطاليا في تندوف واصفةنفسها فصيل منبثق عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي و أصبحت واجهة للتيار السلفي الجهادي في المجموعات العربية، و حركة أنصار الدين الواجهة السلفية الجهادية داخل القبائل التوارقية.

القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي

1أزمة مالي متاهة الانقلاب و الانفصال، مركز الجزية للدراسات، ص، 2
2 محمد محمود أبو المعالي، القاعدة وحلفاؤها في الأزواد النشأة وأسرار التوسع، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2014، ص107
4 نفس المرجع، ص3135

انبثقت عن الجماعة السلفية للدعوة و القتال الجزائرية التي قامت باختطاف 32 سائح أروبي في 2003 و اتجهت لمنطقة الساحل الإفريقي أمام التضييق الأمني و بتاريخ 2007/01/26 أعلن رسميا التنظيم التغير من الجماعة السلفية للدعوة و القتال إلى تنظيم القاعدة في بلا المغرب الإسلامي و هو من أقدم التنظيمات في المنطقة من حيث الخبرة و له بعد إقليمي و دولي و له نفوذ قوي و واسع في شمال مالي من خلال الدعم اللوجيستي لبعض القيادات في الصراع. [1]

الحكومة المالية

تعتبر طرف أساسي و مباشر و فاعل في إيقاف سلسلة التمردات التوارقية نتيجة سياسة التهميش و الإقصاء المفروض عليها من خلال أساليب عدائية عنيفة، كما أنها طرف في المفاوضات التي تسعى الجزائر إلى فض النزاع و تسويته نهائيا بتوقيع اتفاقية السلام. [2]

4- الأسباب الاقتصادية و الاجتماعية:

الاقتصاد عمود الأنظمة التسلطية و انهيار اقتصاد دولة ما يكشف الغطاء عن نماذج الشرعية التقليدية، فالتوارق يقيمون في الامتداد الجغرافي الأكثر فقرا، و الأقل تنمية في الصحراء الكبرى بشكل عام و مالي بشكل خاص حيث تمثل كل من "تمبكتو و غاو و كيدال"أهم مدنه، أما جنوبه تتركز فيه الأنشطة الاقتصادية الأسياسة في البلاد نظرا لوجود العاصمة "بامكو"، حيث تشهد مناطق الشمال المالي غياب برامج التنمية(عدم وجود الطرق، المياه السدود الصحة التعليم. . . . .)

حيث ينعكس هذا التخلف على مستوى معدلات النمو الاقتصادي في مالي حيث نجد نسبة الفقر عالية جدا حيث أن 60% من السكان يعيشون تحت مستوى الدولار الأمريكي الواحد في اليوم، ضف إلى ذلك تفاقم الديون، و تدني متوسط دخل الأفراد، وقد بلغ معدل الدخل الفردي في مالي 1200دولار سنويا هي تقع المرتبة 208 عالميا، وحتى تدني مستوى البنى التحتية. . . . الخ[3]

1 نفس المرجع السابق، ص25
2أزمة مالي متاهة الانقلاب و الانفصال، مركز الجزيرة للدراسات، 2012، ص، 2
3 حوارات الإقليمية و العالمية في منطقة الساحل و الصحراء، ص297

الشكل رقم 7:جدول النمو يبين مؤشرات النمو في مالي

مؤشرات و معايير التنمية	دولة مالي
مؤشر التنمية البشرية	359 .0
الإنفاق على الصحة(من إجمالي الناتج المحلي)	9 .2
متوسط العمر المتوقع عند الولادة(بالسنوات)	53
الإنفاق على التعليم (% من إجمالي الناتج المحلي)	4 .4
نسبة الأمية(القراءة و الكتابة)فوق سن 15	69
معد الدخل افردي (بالدولارسنويا)	1200
السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر(%)	4 .51

المصدر: تقرير التنمية البشرية2012 : http: //hdr. undp. org/donnees/profis/

المطلب الثاني: الأسباب الخارجية

هي أطراف غير مباشرة لها أهداف و مصالح و من أبرزها

❖ **على الصعيد الإقليمي**

✓ **ليبـــيـــا**

تمثلت في رغبة معمر القذافي في لم شمل التوارق في دولة واحدة حيث كان يبحث عن الاندماج الصحراوي جنوبا كامتداد طبيعي لدولة ليبيا من خلال فكرة"الولايات المتحدة للصحراء"و التي تحفظت عليه الجزائر لتعارضه و مقومات الوحدة الوطنية بتقوية الولاء القبلي على الولاء الوطني الذي يشكل تهديدا لوحدة الدولة، و هذا المشروع يعود إلى 1980. [1]

في نفس السياق و لإعادة بعث مشروع تأسيس وطن قومي للتوارق عملت ليبيا على إطلاق وتمويل مشاريع تنموية في كل من مالي و النيجر قصد دفع التوارق للانفصال، كما شارك القدافي في 2006 في احتفال المولد النبوي في تمبكتو و أتهم بدعم التوارق المتمردين عبر أطراف ماليةكما يرجع تجدد النزاع المالي إلى سقوط النظام الليبي، ذلك إثر تدخل قوات الحلف الأطلسي في ليبيا بدعم الدول الأوربية لمساعدة المقاتلين المسلحين ضد القذافي سنة2011 و ما نتج عنه من عودة لآلاف المسلحينالطوارق مدججينبالأسلحة الثقيلة و الخفيفة إلى أزواد شمال مالي. [2]

✓ **المغـــرب:**

3منصور لخضاري، الامتدادات الجيوسياسية للأمن الوطني في الجزائر، مجلة شؤون الأوسط، ، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت، العدد143، 2012، ص14.

2 نفس المرجع ، ص، ص403، 404

ملف التوارق توظفه كورقة ضغط على الجزائر بخلق مشاكل داخلية و في هذا الإطار صرح الملك' الحسن الثاني' أنه إذا واصلت الجزائر دعمها لإنشاء دولة الصحراء الغربية فلا مانع لم من دعم التوارق ودفعهم للمطالبة باستقلالهم. [1]

كما وجهت اتهام للجزائر بدفعها للطوارق الانضمام في صفوف القوات المسلحة لجبهة تحرير الساقية الحمراء و وادي الذهب، وقد شاركت في لقاءات القادة الأفارقة لدراسة الملف المالي مع أنها ليست من دول الساحل الإفريقي و ليست منطقة حدودية لمالي، أين صرحت بأن جبهة البوليساريو لتحرير الساقية الحمراء و واد الذهب موجودين في شمال مالي لصرف نظر الأمم المتحدة عن حق تقرير المصير و الذي يكشف تواطؤ فرنسي أمريكي.

- **على الصعيد الدولي:**
  - **فـرنســـا**

مالي إرث تاريخي أكسب فرنسا حق طبيعي لمواصلة نفوذها و هي طرف فاعل غير مباشر، من خلال الاهتمام متبنية أساليب مختلفة كإبراز معاناة التوارق من خلال الحملات الإعلامية، تقديم المساعدات للتوارق باسم الإنسانية و معارضة الوساطة الجزائرية خاصة اتفاقية تمنراست، و مؤخرا التدخل العسكري.

  - **الولايات المتحدة الأمريكية**

سعتإلى إيجاد حليف لها لخدمة أجندتها السياسية و الاقتصادية بإنشاء علاقات مع التو ارق لإضعاف النفوذ الجزائري في الساحل، ثم غيرت الاتجاه نحو النظام المالي التي وفرت لها الأرضية لبسط نفوذها.

و تعد الو. م. أ المنافس الأهم لفرنسا في أفريقيا و ترى أن تأميم مستعمرات فرنسا خطوة مهمة لحسم صراعها مع الخصم الصيني الراغب في الاستحواذ على ثروات المنطقة، لكن الوجود الفرنسي عائق اقتصادي، استخباراتي عسكري(100 قاعدة عسكرية فرنسية).

- **على مستوى المنظمات**
  - **المنظمة الاقتصادية لدول غــرب أفريقيا**

في القمة الاستثنائية المنعقدة على إثر الانقلاب العسكري في 2012/03/27 تأكيد اتخاذ الإجراءات اللازمة في حالة عدم انصياع حركات التمرد، بما فيها استخدام القوة لوضع حد نهائي للتمرد و الحفاظ على الوحدة الترابية لمالي. [2]

1قاسمي بن شيهب، مرجع سابق، ص 3

*ماي إبراهيم، الأزمة السياسية في مالي، **دراسات آفاق إفريقية**، 2013 ص7.

و بموجب طلب الحكومة المؤقتة لمالي في سبتمبر 2012 المتضمن المساعدة من قبل المنظمة إعتمدت هذه الأخيرة لحل الأزمة على شقين أولهما خيار المفاوضات و الثاني اللجوء للحل العسكري عن طريق تمرير طلب الحكومة إلى مجلس الأمن.

- **منظمة الأمم المتحـــــدة**

تجلى موقفها بإدانة الانقلاب العسكري و الدعوة إلى الحفاظ على الوحدة الترابية مع ضرورة إحترام معايير الديمقراطية و الالتزام بالهدوء و قد أصدرت 3 قرارات أممية.

- **الإتـحـــاد الإفـريقـــي**

جمدت عضوية مالي في مؤسسات الإتحاد مع تجريم الانقلاب، و بتفاقم الوضع طالبت بضرورة الحفاظ على التراب الوطني و التخلي عن مطالب الانفصال مع تسريع الحوار السياسي وعودت المؤسسات الدستورية مع قطع حركة الأزواد علاقاتها و مقاتلي القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما تطرقنا إليه في الفصل الأول استنتجنا أن التاريخ و الجغرافيا لهما قيمة كبيرة، و دورا هام في تشكيل المعالم الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية في مالي، فخصوصيته الاجتماعية و كذلك خصوصية النظام السياسي، و أيضا التنوع العرقي والأثيني، و انتشار الطوارق في الشمال القاحل، جعلهم يشعرون انهم منبوذون من طرف أنظمة الحكم سواء في مالي أو النيجر أو التشاد، وأنهم شعبا مشتت، حرموا من حقوقهم السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية. إضافةإلى الميز العنصري الممارس عليهم من طرف الزنوج، كل هذه الأسباب و العوامل ساهمت في انفجار التمردات الترقية في المنطقة، وهو ما يشكل تهديدا كبيرا للأمن الوطني الجزائري.

الفـــــــــــــــــصل الثاني:

تأثير الأزمة المالية على أمن الجزائر(الرهانات و التحديات)

الفـــــــــصل الثاني: تأثير الأزمة المالية على أمن الجزائر(الرهانات و التحديات)

إن التحديات التي تخوضها الجزائر، و ذلك من أجل إرساء قواعد السلم و الأمن في مالي، الذي يعتبرمن أكبر الرهانات و التحديات، في ظل ما تشهده مالي من زعزعة لاستقرار أمنها الداخلي، ومن جهة تسعى الجزائر للحفاظ على مجموعة من مصالحها الحيوية، و ذلك بتذليل تلك التحديات على جميع الأصعدة، رغم ما خلفته هذه الأزمة من انعكاسات على الأمن الجزائري.

المبحث الأول: تحديد الرهانات

المطلب الأول: تأمين الحدود الجنوبية

تخضع حدود الجزائر البرية للمراقبة الدقيقة عبر مركز مراقبة بالغ التطور في الجزائر العاصمة، ويعدّ من المواقع الأكثر سرية في قيادة الجيش الوطني الشعبي. ففي غرفة العمليات المركزية لمكافحة الإرهاب، تصل كل المعلومات التي تجمعها أجهزة الأمن والمخابرات المختلفة إلى القاعة، حيث توضع على خريطة تفاعلية ضخمة. وهنا في هذا المكان توجد أدق المعلومات حول نشاط الجماعات الإرهابية التي تهدد الأمن الوطني داخليا وخارجيا.

وتضمنت خطة تأمين الحدود التي وضعتها قيادة هيئة أركان الجيش في فيفري 2013، بناء على الدروس التي تعلمتها القيادة العسكرية بعد عملية "عين أمناس" تيقنتورين الإرهابية، تضمنت تقسيم الحدود البرية للجزائر حسب قيادات النواحي العسكرية التي تقع الحدود ضمن نطاق اختصاصها الإقليمي، ويعمل خبراء من الجيش على مراقبة التحركات على الحدود بناء على تقارير تأتي على مدار الساعة من قيادات وحدات القوات البرية الموجودة على الحدود والصور والتقارير التي ترسلها طائرات المراقبة التابعة للقوات الجوية، بالإضافة إلى دوريات الدرك والجيش وحرس الحدود التي تراقب الحدود بواسطة الدوريات البرية، وقبل هذا تحصل قيادات النواحي العسكرية على تقارير يومية من قيادات أمن الجيش التي تعمل على جمع المعلومات حول الجماعات الإرهابية وشبكات التهريب من مختلف المصادر1

قيادات النواحي العسكرية على تقارير يومية من قيادات أمن الجيش التي تعمل على جمع المعلومات حول الجماعات الإرهابية وشبكات التهريب من مختلف المصادر2

1 الجزائر تايمز، قايد صالح: **الحدود الجنوبية الشرقية"حرمة الجزائر خط احمر"**، تاريخ النشر 14مارس2016
2 الجزائر تايمز، قايد صالح: **الحدود الجنوبية الشرقية"حرمة الجزائر خط احمر"**، تاريخ النشر 14مارس2016

وبهذا تتضمن مخططات تأمين الحدود البرية للجزائر ثلاثة أنظمة مراقبة برية وجوية و استخباراتي، كما تتعاون 5 فروع مع القوات المسلحة في عملية تأمين وحراسة الحدود. وقد سمح تعاون كل هذه الفروع وتنسيقها في غرف العمليات التابعة لقيادات النواحي العسكرية بتقليل حالات التسلل عبر الحدود البرية للجزائر، وقال مصدر أمني جزائري إن الحدود مع ليبيا التي يمتد طولها على نحو 1000 كلم هي مصدر القلق الرئيسي

لقيادة الجيش، لكن باقي الحدود مع النيجر ومالي وتونس وموريتانيا تبقى خطيرة أيضا. وتخضع الحدود البرية للجزائر للمراقبة الجوية عن طريق طائرات مراقبة وطائرات عمودية بعضها مجهز بمعدات الرؤية الليلية، كما أقام الجيش في السنوات الماضية عشرات النقاط المتقدمة للمراقبة في الحدود مع دول الجوار الست في مواقع تسمح له بمراقبة مساحات واسعة من الحدود، كما أقام تحصينات على الحدود مع ليبيا، كل هذه الإجراءات جاءت للتغلب على المساحات الشاسعة التي فرضت الظروفُ على الجيش التواجدَ فيها، ومنع أو تقليل عمليات التسلل غير القانونية.

كما أوضح *"الفريق أحمد قايد صالح"

(بأن الاضطرابات الأمنية التي تعيشها المنطقة تُنذر بعواقب غير محمودة على أمنها واستقرارها، وهو ما يُملي على أفراد الجيش الوطني الشعبي التحلي بالمزيد من الحرص واليقظة، حتى تبقى الجزائر عصية على أعدائها و محمية ومصانة من كل مكروه، . . . . . [1])

المطلب الثاني: تأمين المنشآت الغازية و الطاقوية

تعد الثروة النفطية للجزائر المصدر الرئيسي لإيرادات من العملة الصعبة، اذ تمثل الثروة النفطية و الغازية حوالي 90% من عائدات الجزائر الخارجية، و التي تغطي بفضلها النفقات العمومية المختلفة، و ذلك ان الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي بالدرجة الأولى، إن تأمين منطقة الساحل يبقى ضروريا من أجل تأمين الصحراء الجزائرية، حيث تتواجد المنشآت النفطية و الغازية، إن تمسك الجزائر بضرورة الحفاظ على الوحدة الترابية لدول الجوار، و كذلك تغليب الحوار لضمان الاستقرار، لدليل من تخوف الجزائر من انتقال التهديدات الأمنية إلى الجنوب الجزائري، وهذا بعد فشل ليبيا ومالي، التغطية الأمنية لأراضيهما، و قد بين الهجوم الإرهابي على قاعدة الحياة الغازية تيقنتورين في جانفي 2013 صدق المخاوف الجزائرية. [2]

1 نفس المرجع

2 تسعديت مسيح الدين ، المقاربة الجزائرية لبناء السلم في الساحل الإفريقي: الرهانات و التحديات، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، ص14

المطلب الثالث: تأمين الاستقرار الداخلي

إن الأزمات التي رافقت الجزائر منذ أحداث أكتوبر 1988، و خاصة الأزمة الكبرى في جانفي 1992، وهذا نتيجة للمتغيرات التي شهدها العالم في التسعينيات، و أولها التقلبات السياسية و الاقتصادية في النظام العالمي الجديد. و الجزائر بدأت مبكرا في إدخال إصلاحات اقتصادية ابتداء من حكم الرئيس "الشاذلي بن جديد"(1979-1992) بترك النهج الاشتراكي إي -الاقتصاد الموجه- و إتباع اقتصاد ليبرالي إلا أن التحولات الدولية كانت ثقيلة على الدول التابعة للإتحاد السوفيتي سابقا، وهذا بعد تفكك هذا الأخير، فقد دخلت الجزائر في دوامة التغيير، و أصبح لزاما عليها تدارك أوضاعها الداخلية و كذلك الخارجية وذلك وفقا للواقع الدولي الجديد. حيث دخلت الجزائر في أزمة1 سياسية وأمنية دامت قرابة العشر سنوات(1992-2002) واستطاعت الجزائر الخروج منها بفضل مشروع المصالحة الوطنية، إلا أن بقايا الإرهاب ماتزال تهدد الأمن الوطني. وكذلك اضطرابات2011 التي عرفتها الجزائر و أيضا سقوط نظام *القذافي في ليبيا وانتشار الأسلحة في دول الساحل.

المبحث الثاني: تـــــحديـدالتـــحـــديـــات

تواجه الجزائر تحديات وتهديدات مختلفة كونها تتوسط دول المغرب العربي، وهي محط أنظار القوى العظمى؛ مثل الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يعود اهتمامها بدول المغرب العربي عامة والجزائر خاصة، إلى تكاملها في الجانب الأمني مع مصادر الإرهاب من خلال مبادرة الصحراء، وإنشاء قيادة أمريكية لإفريقيا من أجل التعامل الميداني لمواجهة تهديد الإرهاب في غرب إفريقيا وحماية مصالحها في الساحل الإفريقي. ويمكن تصنيف التهديدات الأمنية التي تواجه الأمن القومي الجزائري إلى تهديدات داخلية وأخرى خارجية .

المطلب الأول: تحديات داخلية

التحدي السياسي: تمثل في غياب النظام الديمقراطي الفعال على أساس التداول على السلطة وترسيخ المؤسسات السياسية الفاعلة وغياب الحكم الرشيد للنشاط الاقتصادي؛ وارتفاع نسبة الفقر، وغياب تشجيع التنمية؛ والبحث العلمي.

الذي يواجه الأمن القومي الجزائري في ضرورة مواجهة الفوضى الأمنية المتمثلة في تهريب الأسلحة من ليبيا إلى مالي والنيجر، واستعماله من طرف الحركات المتطرفة في مالي، جماعة الأزواد

1محمد بوعشة ، الدبلوماسية الجزائرية و الأزمة الكبرى في الاستراتيجية الدولية، دار العلم، القاهرة، ط1، 2016، ص، ص، 286، 287

المحسوبة على قبائل الطوارق في الشمال التي رفعت السلاح في وجه النظام وطالبت الانفصال في الشمال، كما تتبنى الجزائر مبدأ عدم محاربة الجيش خارج حدده، ومن ثمة فهي لاتشارك في عمليات حفظ السلم، ولذلك تبقى الجزائر متمسكة بلجان متابعة تنفيذ الاتفاقات ذات الطابع السياسي أكثر من لعب دور الحفاظ على السلم .

التحديات القيمية: حيث ظهر الاهتمام بها منذ وصول الإسلاميين إلى الحكم في الجزائر، كحركة مجتمع السلم، والتي قررت التخلي فيما بعد عن التحالف الرئاسي والعودة إلى المعارضة؛ فأسست تحالفا مع أحزاب إسلامية كحركة النهضة والإصلاح تحت مسمى " التحالف الأخضر " للحصول على الأغلبية في تشريعات مايو 2012. ومن بين عوامل نجاحها والوصول إلى سدة الحكم، هو الاعتماد من خلال برامجها على الهوية وكيفية الحفاظ عليها ودفع التنمية، وتحقيق العدالة الاجتماعية. [1]

التحديات الاقتصادية والاجتماعية: حيث مثل غياب العدالة في توزيع الموارد بين الفئات الاجتماعية، وتدهور اقتصاد الجزائر خاصة في الفترة الحالية بفعل انهيار أسعار النفط وكونه يعتمد فقط على الريع النفطي أهم التحديات الاقتصادية التي تواجه الجزائر، وبالتالي فاستقراره محكوم على أسعاره، وهو ما انعكس على الأوضاع الاجتماعية الحالية من غلاء المعيشة، وارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية.

المطلب الثاني: تحديات إقليمية

طبيعة النزاع الترقي:

قضية التوارق: تعتبر قضية التوارق من أقدم التحديات التي تواجه الجزائر، باعتبارهاموروثا استعماريا يرجع تاريخه إلىاستقلال كل من ليبيا سنة 1951، والنيجر، ومالي، و بوركينافاسو سنة1960ن و الجزائر سنة1962، عندما و جدت القبائل التوارقية المتمركزة في الصحراء الكبرى نفسها مشتتة بين هذه الدول، و لم تستطع القيام بأي عمل انطلاقا مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار. و تعتبر أزمة التوارق تهديدا جواريا حيث ينتشرون من جبال الأهقار و جانت في الشمال، إلى غاية دلتا نهر النيجر في كل من بوركينافاسو و النيجر و جنوبا، ومن الحدود الليبية و النيجرية شرقا إلى ضفاف نهر السينغال غربا. [2]

كما أن أزمة التوارق من أقدم و أعقد التحديات الأمنية التي تواجه الجزائر في منطقة الصحراء الكبرى، هذا ما يستوجب حلا جذريا من طرف الأنظمة في المنطقة.

1 فريدة روطان، تحديات الأمن القومي الجزائري في ظل تنامي حركات العنف المسلح، موقع السياسة الدولية، في 14 مارس 2016
2 مسعود محمد بونقطة ، البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة المغرب العربي، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، ص، 183

الجزائر قد وفرت البديل الاقتصادي و الاجتماعي للتوارق من خلال جمعهم في قرى و مدن في الجنوب الجزائري، ومحاولة إدماجهم في الحياة السياسية، و هو ما أدى بهم الى تغيير نمطهم المعيشي.

غير أن كل من مالي و النيجر لم تقدم مبادرات لتغيير مستواهم المعيشي و الاقتصادي مما جعلهم يرون أنهم مكرهون و مهشمون من طرف السلطات العمومية، وكذلك من طرف الإثنيات التي تتقاسم معهم نفس الحيز الجغرافي، إن عدم إيجاد حل شامل لمشكلة التوارق يمثل تهديدا أمنيا مباشرا للجزائر وذلك من عدة نواحي:

يعتبر النزاع في مالي من قبيل النزاعات الاجتماعية المتجذرة، و هي من النزاعات التي تظهر صعوبة كبيرة في التعاطي معها بسبب الارتباط بالأحقاد التاريخية وهو ما جسده تمرد 1963ن والذي ما فتئ يتكرر سنة 1990، و سنة 2006، وتجدد في صورته الأخيرة في مارس 2012 بالإضافة إلى تعدد أطرافه سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، و هي كمايلي :

أ-الأطراف الداخلية: ومتمثلة في: [1]

الحركة الوطنية لتحرير الأزواد Mouvement National de la libération de l'Aawad (MNLA) و حركة أنصار الدين، وهما الحركتان اللتان اجتمعتا فيما بعد و احتلتا شمال مالي في أفريل 2012، و أيضا الحركة الإسلامية من أجل الأزواد Islamic movementfor Azwad(IMA) و هي حركة منشقة عن أنصار الدين.

ضف إلى ذلك العسكريين الانقلابين بقيادة "أمادو سانوغو" Amado Sanogo و قامو بمواجهة الحركات المتمردة، وتحلو عن السلطة بعد ضغوط دولية، وخلفهم رئيس مدني "دينكوندا تراوري" DIOCONDA TRAORE في 12 أفريل 2012، كما أن العسكريين انقسموا على أنفسهم بين مساندين للإنقلابين " باسم القبعات الخضراء" Green BERETS، و المساندين للرئيس المخلوع "توري" "القبعات الحمراء" red berets، و هذا زاد الوضع تأزما في جويلية 2012.

ب-الأطراف الخارجية: ويمكن إجمالها في:

القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي: يعود وجودها إلى هجرة الجماعة السلفية للدعوة و القتال للجزائر على إثر معارك طاحنة مع الجيش الجزائري، وظهر هذا التنظيم مكانها سنة2007، وقد انتشر في شمال مالي ي في الفترة الممتدة بين 2009-2012 و ربط علاقات مع النظام و المقربين منه، و

1 نبيل بوبيبة ، الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية و المشاريع الأجنبية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير

الجيش بفعل عمليات التهريب، أما في علاقتهم بالتوارق هو استخدام هؤلاء كدليل في الصحراء لمعرفتهم بمسالكها. [1]

حركة الوحدة و الجهاد في غرب افريقيا Mouvement pour l'unicité et le jihad en l'Afrique de l'ouest(mujao)، وهدفها نشر الجهاد الشامل في غرب افريقيا، بقيادة طحمادة ولد محمد خيرو"، وكذلك كتيبة الموقعون بالدماء.

هشاشة الدولة في مالي: يعتبر نظام الحكم في مالي من أكثر الأنظمة هشاشة ، ذلك راجع إلى عدم الاستقرار نظرا للانقلابات العسكرية المتوالية والتمردات المسلحة التي عرفتها سابقاً، فهي حالياً تعاني قلة السيطرة على مناطقها حيث انفصل الشمال عنها، وأصبح وكراً للإرهاب ولتجارة السلاح والمخدرات ولتمركز الحركات الإسلامية المسلحة .إضافة إلى أن السلطة المركزية أصبحت عاجزة عن حماية مواطنيها، فلولا التدخل الفرنسي الأخير ربما كان تمدد الطوارق أو الحركات الجهادية سيصل إلى باماكو.كما أن نقص التنمية في المناطق الشمالية لمالي ساهم إلى حد كبير في تجنيد الجماهير من قبل هذه التنظيمات مستغلة (الفقر و التهميش،و الجفاف،و الإقصاء)، رغم عديد الإتفاقات المبرمة مع التوراق خاصة بالتنمية غير أنها لم تجسد على ارض الواقع .[2]

المنافسة الإقليمية للدور الجزائري:و نجد كل من:

ليبيا:و ذلك في عهد معمر القذافي سابقا، اذ كثيرا ما حاول التوسط لحل النزاع الترقي و الحكمة و المتمردين،وذلك بوعدهم تأسيس دولة التو ارق الكبرى،وقام بتجنيدهم في الجيش الليبي، و بعد سقوط نظام معمر القذافي عادوا إلى مالي وقاموا بالتمرد، أدى إلى التدخل الفرنسي فيها سنة 2013.

المغرب: يسعى هذا الأخير إلى تحجيم الدور الجزائري في منطقة الساحل الإفريقي ، مركزا على أن الحركات الدنية المتطرفة و الإرهابية ذات أصول جزائرية،و المغرب لا تذخر اي جهد في سبيل التشويش على المساعي الجزائري لحل الأزمة في مالي ، مستغلا في ذلك وجهة نظر مالي حول الصراع في الصحراء الغربية ، و عدم مجارتها للجزائر، لحل هذه القضية التي طال أمد حلها.

1 مسيح الدين تسعديت، مرجع سابق، ص، ص، ص، 15، 16، 17

تسعديت مسيح الدين ،حصيلة الدور الجزائري في ادارة النزاع الترقي في المالي 1963-2014،الملتقى الطني الثامن(28-29 اكتوبر 2014)ص،ص،ص 190،191،1922

و المغرب يستعمل في بسط نفوذه في غرب إفريقيا و دول الساحل على جملة من المقومات أهمها:[1]

الاستثمارات الاقتصادية:يعتبر المغرب الشريك الرئيسي لدول غرب إفريقيا و على الخصوص مالي، و الغرب اول شريك اقتصادي لهذا البلد،و الذي عقد معه في سبتمبر 2013 سبعة عشر (17) اتفاق في مجال البنوك والصحة و التكوين وغيرها.

كما توصل الطرفان إلى اتفاق الإعفاء الضريبي بين الطرفين في 8 ماي 2014،و ما ستستفيد منه المغرب نظرا لحجم استثماراتها الاقتصادية في المنطقة.

كما أن المغرب لديها مشروع ربط مالي بطريق بري عبر الصحراء الغربية ، موريتانيا مرورا بالسينغال وصولا لمالي.

الروابط الدينية:تقترح المغرب اعتماد سياسة دينية وتكون بمثابة نموذج للإسلام المعتدل،في شمال افريقيا و منطقة الساحل و الصحراء، لمحاربة الأفكار المتطرفة و الإرهابية التي أحذت في التطور بين شباب المنطقة،وقد بادر المغرب إلى تكوين 500 من الأئمة الماليين، ومعهم أئمة من تونس و غينيا،و يستند المغرب في سياسته الدينية هذه إلى ما يجمعه من علاقات تاريخية و روحية التي تربط المملكة المغربية منذ قرون خلت بزوايا الصوفية في منطقة الصحراء الكبرى.[2]

المطلب الثالث:التحديات الدولية

فتعني أن الجزائر محاطة بمجموعة من التهديدات خاصة من:

فرنـــــــسا: كما أن فرنسا لا تنسى مستعمراتها القديمة،وإن طال الزمن، إذ تظل تراقب الوضع انتظارا لفرصة سانحة حتى تحقّق ما تريد، ولا يغيب عنها في كلّ الأحوال أن الولايات المتحدة الأمريكي أيضاً، بسطاً لهيمنتها على الدول الإفريقية وعلى نحو أخص في هذه المنطقة، تسعى إلى تشييد قاعدة عسكرية دائمة في منطقة الساحل،تعتبر إفريقيا منطقة نفوذ فرنسا التاريخية، وتعمل على حماية شركة أروفا AREVA الفرنسية المستغلة لليورانيوم بالنيجر،كما سارعت فرنسا إلى التدخل العسكري في مالي و لوحدها منافسة بذلك الدور الأمريكي.و يمكن القول أن الباعث على هذا الاهتمام الفرنسي بالقارة الإفريقية عامة و دول الساحل خاصة هو السعي لتحقيق عدة أهداف أهمها:

[1] عصام عبد الشافي، التداعيات الاقتصادية على القضية المالية، مجلة قراءات افريقية، العدد السادس عشر،افريل –جوان 2013،ص56
[2] تسعديت مسيح الدين، المرجع السابق

أ.الهيمنة على إفريقيا: وهذا ما أكده الرئيس السنغالي السابق عبده ضيوف، حيث أشار إلى أن لفرنسا قواعد عسكرية تفوق قوتها و قدرتها القتالية كفاءة الجيوش الإفريقية الوطنية ،و أنها تمثل تهديدا لأمن و استقرار المنطقة.

ب.مواجهة النفوذ الأمريكي المتزايد:خاصة بعد الحرب الباردة،و كذلك تراجع الدور البريطاني في المنطقة، وهذا أصبح واضحا من خلال تصريحات المسؤلين الفرنسيين و الأمريكيين،ففي سنة 1998قام وليام ديلي وزير التجارة السابق للقارة، أكد أن هناك دولا عديدة أصبحت قادرة للخروج من دائرة نفوذ الأوربيين–فرنسا تحديدا–وأن بلاده مصممة على الالتزام بشكل قاطع وعلى مدى طويل بعملية الاستثمارات الجارية في إفريقيا. و في المقابل نجد الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك ينتقد السياسة الأمريكية تجاه افريقيا ، و يعتبرها تقوم على مبدأ المصلحة فقط، وليس على مبدأ التكافؤ.

ج.**الاحتفاظ بمصالحها الاقتصادية:**حيث يبلغ حجم الصادرات الفرنسية 13.5مليار دولار سنويا، فضلا عن المشاريع الاقتصادية الهائلة في الدول الإفريقية،مثل شركات المياه،و الكهرباء،و اللهواتف، واستثمارت النفط التي تقوم بها شركة (أو–إل–إف إكستيان)و يتراوح حجم استثماراتها خلال العقدين القادمين بين 40و 60 مليار دولار.[1]

وتتشعب المصالح الفرنسية بين مصالح اقتصادية المتمثلة في البحث عن أسواق لتصريف سلعها و منتجاتها المصنعة ، والحصول على مواد أولية لتنمية الصناعات في فرنسا، و من الناحية السياسية تهدف فرنسا إلى تحويل الفرانكفونية من تجمع ثقافي إلى تجمع سياسي له صت سياسي يؤخذ به في الساحة الدولية، و هو ما يعني إنشاء تيار مناهض للتيار الأنجلوسكسني. أما في المجال العسكري الأمني سعت فرنسا خلا ل الحرب الباردة إلى الحيلولة دون انتشار المد السوفيتي، و بعد الحرب الباردة تسعى إلى مواجهة الولايات المتحدة التي ترى فيها الخطر الذي يهدد مصالحها في المنطقة، وكذلك الإسلام السياسي الذي أحذ يتزايد في القارة الإفريقية و خصوصا على أطراف الصحراء و في القرن الإفريقي،حيث أن نسبة المسلمين تتزايد في بعض الدول الفرانكفونية ففي جيبوتي 100% والسنغال 90%وفي التشاد58% .[2]ومن هذا المنطلق كان التدخل العسكري في مالي.

أ- التدخّل الفرنسي في مالي

تعريف التدخل الأجنبي:

[1] حورات لإقليمية والعالمية، مرجع سابق،ص،ص،ص،ص،ص،127،125،122،118،119120

[2] السيد علي ابو فرحة،مجلة قراءات افريقية،مرجع سابق،ص،44

لعل من اهم و أصعب المهام التي واجهت الفقه في القانون الدولي العام وضع تعريف دقيق لفكرة التدخل على المستوى الدولي فقد وردت عدة تعريفات بهذا الخصوص نذكر منها : عد جوزيف ناي (Joseph Nay) أن التدخل بمعناه الواسع يشير إلى ممارسات خارجية تؤثر في الشؤون الداخلية لدولة أخرى ذات سيادة ، أما التدخل بمعناه الضيق فيشير إلى التدخل بالقوة العسكرية في الشؤون الداخلية لدولة أخرى.

لم يكن تدخّل فرنسا العسكري في مالي مفاجئًا، إذ إنّها كانت أكثر اللاعبين الدوليين والإقليميين انغماسًا في الأزمة المالية منذ اندلاعها في عام 2012. وكانت صاحبة الدور الرئيس في نقل أزمة مالي لتناقَش دوليًّا، وفي استصدار ثلاثة قرارات من مجلس الأمن تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتّحدة. وكان الجهد السياسي الفرنسي العامل المحرّك لقيام المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا "إكواس" بإرسال قوّات إلى مالي في مهمّة الحفاظ على وحدة التراب المالي. اعتمدت إستراتيجية فرنسا في التعاطي مع[1] الأزمة في مالي أساسًا على تدويل الأزمة، وحشد الدعم الإقليمي والدولي لمساندة الحكومة المركزية في مالي، إضافةً إلى اعتمادها على الجهد العسكري لبلدان غرب أفريقيا مع دعمها لوجستيًّا، وماليًّا، واستشاريًّا. وعلى الرغم من تعدّد الأهداف وتداخل المصالح الإقليمية بين بلدان غرب أفريقيا ومالي، فإنّ أحد العوامل المحفّزة لتدخّل قوّات مجموعة دول غرب أفريقيا كان لتحقيق الرؤية والأهداف الفرنسيّة إزاء الأزمة. بل يمكن القول إنّ فرنسا كانت لتكتفي بالتدخّل الأفريقي العسكري لو أنّه كان قادرًا على حسم المعركة، أي أنّها كانت ستكون راضية بأن تخوض قوّاتٌ أخرى معركة بالوكالة عنها فتحقّق أهدافها ورؤيتها من الأزمة الماليّة من دون أن تتورّط قوّاتها في القتال بصورةٍ مباشرة.

إزاء ضآلة احتمال تحقيق التدخّل العسكري الأفريقي بالوكالة عن فرنسا أهدافه، خاصّةً مع إحكام المجموعات الإسلاميّة سيطرتها على شمال مالي وتحضيرها للتوجّه إلى الجنوب واستهداف العاصمة، تحوّل الموقف الفرنسيّ من اللاعب الرئيس باستثمار أداوت غير مباشرة متاحة له إلى اللاعب المباشر وباستخدام أداته العسكرية.

جاء التدخّل العسكري المباشر لفرنسا في أعقاب إعلان حالة الطوارئ في مالي وبناءً على طلبٍ رسمي من الحكومة الماليّة؛ الأمر الذي ساهم في أن تبرّر فرنسا تدخّلها بأنه يقع ضمن إطار مساندة دولة صديقة وليس انتقاصًا من سيادتها، وبهدف طرد المجموعات الإسلامية المتطرّفة، أي أنّ حرب فرنسا أصبحت تقع ضمن "الحرب على الإرهاب" التي أصبحت تعبيرًا هلاميًّا وغير محدّد لكنّه مبرّر ومقبول على الصعيد الدولي في ظلّ استهداف حركات في بلدان عدّة، وبغضّ النظر عمّا تعنيه من اختراق لسيادة تلك البلدان، بل من دون أن تثير أسئلة أو أزمات في منظومة العلاقات الدولية.

[1] Adre Bourgeot"Identite Touargue :de l’aritocrate a la revoluttion"Etudes rurales . no120 .(oct-dec1990)p .146

بعيدًا عمّا تروّجه فرنسا من أسبابٍ لتدخّلها العسكري، هنالك مجموعة من العوامل تفسّر مجتمعةً هذا الانغماس الفرنسي في الشأن المالي بصفةٍ عامّة، على رأس هذه العوامل أنّ فرنسا لم تكن على الإطلاق بلدًا غائبًا عن المشهد السياسي في منطقة غرب أفريقيا بصفةٍ عامّة وعن المشهد السياسي في مالي بصفةٍ خاصّة. فعلى صعيد مالي، كانت فرنسا لاعبًا أساسيًّا وطوال العقود الماضية في دعم أنظمة سياسية هنالك أحيانًا، وفي دعم معارضيها في أحيانٍ أخرى. وغنيّ عن القول إنّ فرنسا تنظر إلى منطقة غرب أفريقيا كمنطقة نفوذٍ جيوسياسي تمارس التأثير فيها من خلال العلاقات مع أنظمة تلك البلدان أو مع حركاتٍ سياسية محدّدة فيها، وذلك في إطار ما اصطلح البعض على تسميته سياسة "فرنسا–أفريقيا" . فتدخّل فرنسا العسكري في مالي ليس أوّل تدخّل لها في أفريقيا، فمنذ عام 1960 تدخّلت أكثر من أربعين مرّة في نزاعاتٍ أفريقية وأزماتٍ داخلية في بلدانٍ أفريقية كانت مستعمرات لها. وتشير مراجعة سريعة لمسوّغات تدخّلات فرنسا العسكرية إلى أنّه لا يمكن إجمال هذه المسوغات في إطارٍ واحد، فأحيانًا كانت تتدخّل لفائدة أنظمةٍ سلطويّة أو ديكتاتورية، وأحيانًا أخرى لفائدة تحوّلات ديمقراطية، ومرّات لمساندة جانبٍ سياسي على حساب آخر. وكانت مصالح فرنسا دائمًا الدافع الثابت لتدخّلاتها العسكرية في أفريقيا بمسوغات متغيّرة.[1]

تمثّل مصالح فرنسا الاقتصادية في منطقة الغرب الأفريقي عاملًا تفسيريًّا آخرَ لإستراتيجيتها في هذا الإقليم وكذلك في تعاملها الأخير مع أزمة مالي. وعلى الرغم من محدودية مصالحها الاقتصادية المباشرة في مالي بحكم محدودية استثماراتها فيها مقارنةً مع بلدان أخرى، إلا أنّ مالي قطعة مهمّة في إطار إقليمٍ تنشط فيه فرنسا اقتصاديًّا. وعليه، فإنّ تهديد استقرارها يهدّد مصالح فرنسا الاقتصادية في بلدانٍ مجاورة مثل: النيجر، والسنغال، وبوركينا فاسو، وكوت ديفوار. ولمالي أهمّيةٌ بالغة بالنسبة إلى فرنسا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار مناجم اليورانيوم النيْجرية التي توفّر احتياجات المحطّات الفرنسية النووية التي تقع مباشرةً على حدود النيجر مع مالي.

كما يجب أن يُفهم التدخّل في مالي في سياق سياسة هجومية في أفريقيا تتبعها فرنسا في السنوات الأخيرة في إطار تنافسها مع الدول الكبرى على النفوذ هناك؛ فالنفوذ الفرنسي كان عرضةً لخطر الانحسار خلال سنوات إدارة "بوش" 2000 – 2008 التي انتهجت سياسة تدخّلية أميركية واسعة المدى ومتعدّدة الأهداف في أفريقيا، منها السعي لتنويع مصادر الطاقة للاقتصاد الأميركي، وحماية خطوط نقل الطاقة التي تمرّ عبر الممرّات البحرية المجاورة لقارّة أفريقيا (قناة السويس، خليج عدن، ورأس الرجاء الصالح)، ولتعزيز نفوذها السياسي والعسكري. وتعدّدت الوسائل الأميركية لتنفيذ هذه السياسة، فبعضها كان من خلال مساعدات اقتصادية أو تنسيق أمني، وبعضها كان من خلال مشاريع إقامة قواعد عسكرية. وقد تعاملت

[1] IBID

فرنسا مع هذه السياسة الأميركية بمزيجٍ من مواقفَ دفاعية وتسليم بالأمر الواقع وسياسة الانتظار، ثمّ عادت لتستغلّ التغيير الذي جاءت به سياسة إدارة أوباما الأقلّ توسعيّة في أفريقيا والأقرب للانكماشية، وتبنّت سياسة هجوميّة ذات طبيعة عسكريّة من أجل تثبيت نفوذها ومراكز قوّتها في القارّة. ويتّخذ هذا التنافس الأمني أهمّية قصوى في ضوء حقيقة أنّ التنافس بين القوى الكبرى على النفوذ اقتصاديًّا راح يُحسَم وبصورةٍ جليّة لفائدة الصين التي أصبحت منذ عام 2009 الشريك التجاري الأكبر لأفريقيا. وإذا كان التدخّل في مالي نموذجًا، فإنّ هذه السياسة الفرنسيّة لا يعترضها أيّ نقدٍ أو معارضة من الشارع أو النخب الفرنسية. فالمتتبّع لتصريحات السياسيّين الفرنسيين وتعليقات الصحافة الفرنسيّة يستنتج أنّ هذه السياسة التدخلية في أفريقيا تكاد تحظى بالإجماع.

تعكس التدخّلات العسكرية الفرنسيّة المباشرة في أفريقيا وتدخّلها الأخير في مالي – بغضّ النظر عن تبريرات فرنسا وحججها – اعتماد فرنسا على ثلاث إستراتيجيات متداخلة ومركّبة في إطار حفاظها على نفوذها في أفريقيا وتنافسها مع دولٍ كبرى أخرى، أولاها العلاقات التاريخية البنيوية بين فرنسا وبعض الأنظمة والحركات السياسية وبعض النخب الاقتصادية والثقافية في تلك البلدان، وثانيتها استثمار العلاقات الاقتصادية القائمة أصلًا وتوسيعها وتعميقها، وثالثتها الإستراتيجية العسكرية والأمنية التي قد تتطوّر في حال الأزمات إلى تدخّلٍ عسكري مباشر.[1]

إذا كانت فرنسا قد لجأت إلى التدخّل العسكري في مالي لتحقيق رؤيتها لحلّ الأزمة في إطار المحافظة على نفوذها ومصالحها، فالملفت للانتباه هو عدم وجود ممانعة دولية أو إقليمية لهذا التدخّل. فبالنظر إلى غياب الحدّ الأدنى من التفاهم بين الدول الكبرى بشأن التدخّل في أزمات مختلفة في العالم، كان من المتوقّع أن يثير تدخّل فرنسا في مالي نوعًا من المعارضة أو على الأقلّ التردّد لدى أقطاب المجتمع الدولي أو الإقليمي. وتشير مراجعة مواقف الدول الكبرى إلى أنّ العكس هو الصحيح، فقد حظي هذا التدخّل بدعم المجتمع الدولي بل إنّ روسيا عرضت تقديم دعمٍ عسكري للتدخّل الفرنسيّ. إنّ نجاح فرنسا في كسب موافقة المجتمع الدولي يترجم اليوم في مؤتمرٍ دولي حول مالي واضح الأجندة، ناقش إمكانية تحويل قوّات المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتصبح قوّة حفظ سلام أممية.

تداعيات التدخل الفرنسي على دولة مالي.

عرفت مالي العديد من التداعيات كانت نتيجة للتدخل الفرنسي فيها، إذْ أن فرنسا لم تتمكن من حل النزاع وإنما عملت على إحياء وتقوية الجماعات الإرهابية، حيث تحوّلت مالي إلى نقطة ارتكاز مهمة

[1] Pierre Avril"Mali :Mouscou promet une Aide militaire ala Francele"FIGARRO(France).28/4/2016.23 :30

للتنظيمات الإرهابية، سواء من خلال تأمينها ملاذا أمنا للإرهابيين أو معقلا للتدريب أو نقطة انطلاق لهم أو وجهة نهائية لهم، فضلا عن تفاقم الجريمة المنظمة الذي سهّل حركة المهربين للسلاح وتجار المخدرات، وحتى مهربي البضائع والأشخاص، ناهيك عن الأعداد الهائلة للنازحين الماليين ومختلف الأمراض والأوبئة.

-التداعيات الأمنية والعسكرية .

أخذت الانعكاسات الأمنية والعسكرية جراء التدخل الفرنسي في مالي صورتين تلك التّهديدات الصلبة المتمثلة في تفشي الجريمة المنظمة وانتشار جميع أنواع الأسلحة الخفيفة والثقيلة بفعل تدخل حلف الناتو وانهيار نظام القذافي، وأخرى ليّنة تمثلت في الهجرة غير الشرعية وجميع الأمراض والأوبئة المتفشية من جراء ذلك. فيما يتعلق بالهجمات الانتحارية بدولة مالي فقد قدّرها المراقبون ما بين9 فيفري و22 ماي 2013 باثني عشر هجوما انتحاريا في مدن" تمبكتو وغاو وكيدال وميناكا وغوسي " وهي مناطق كانت تحت سيطرة الإسلاميين قبل التدخل الفرنسي، ففي 8 فيفري 2013 شهدت مالي الهجوم الانتحاري الأول في البلاد عندما فجر مهاجم نفسه في مدينة غاو التي تعتبر إحدى المدن الرئيسية في مالي، بعد ذلك بيومين هز هجوم انتحاري آخر نقطة تفتيش عسكرية عند مدخل المدينة، تلا ذلك هجوم آخر كان لنقطة تفتيش عسكرية قرب مطار تمبكتو يوم 21 مارس 2013 .

وفقًا لبيانات المنظمة العالمية للهجرة فإن هناك ما يفوق 200 ألف نازح داخليًا في مالي[1] فروا من منازلهم في الشمال بعد أن احتل مسلحين المنطقة، وقد لجأ معظم النازحين لدي عائلات مضيفة أو في مستوطنات مؤقتة، وآخرون يعيشون في العراء موزعون في (كايس kayes 908)، (كوليكور koulikoro1947)، (سيكاسو Sikasso5643)، (سيغو Ségou 8387)، (موبتي Mopti 54647)، (باماكو Bamako 6317)، أطلقت المنظمة العالمية للهجرة في جنيف نداءً لجمع ستة ملايين دولار أمريكي لمواصلة عملياتها لإغاثة النازحين في مالي، حيث أفادت المنظمة بأن الأسر المضيفة فقيرة، وبعضها يستقبل ما يصل إلى 30 نازحًا يتقاسمون طعامهم ، مفيدة أنه ما لم يجر إمداد هذه الأسر بالمساعدات الغذائية فإنها ستجبر النازحين على الرحيل مما يزيد من الأزمة الإنسانية تعقيدًا. [2]

حيث أوضحت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في تقرير لها أنّ آلافَ هربوا إلى منطقة تينزواتين في المنطقة الشمالية الشرقية في مالي، و معظمهم جاءوا من " غاو كيدال وميناكا " في شمال البلاد، وقال "جان نيكولا مارتي" رئيس بعثة اللجنة الدولية في مالي والنيجر في بيان "الناس الذين يعيشون تحت الأشجار والمنازل المهجورة أو في المركبات المحترقة ليست لديهم موارد لشراء الطعام". والمشردون

1عبيرشليغم،**التدخل الفرنسي في مالي بين الأسباب والتدعيات**، [1]
الدخول:2016/03/23تاريخhttp://www.akhbaralaalam.net/?aType=haber&ArticleID=8668
2نفس المرجع

اضطروا إلى ترك كل شيء وراءهم، وهم يعيشون في عوز تام على حد قوله، كما أن اللجنة الدولية سترسل قافلة مساعدات من نيامي عاصمة النيجر لتينزواتين خلال 48 ساعة القادمة.

فمنذ بدء النزاع في بداية عام 2012 نزح ما يقرب من 431,000 شخص (260,665 نازحاً داخلياً و170,313 لاجئاً) بالإضافة إلى وجود نحو 4. 3 مليون شخص بحاجة إلى المساعدات الإنسانية، وفقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية **أوتشا**.

-التداعيات السياسية والاجتماعية.

فيما يتعلق بالتداعيات السياسية؛ فقد صرح وزير الداخلية المالي " سينكو موسى كوليبالي" أنّ نسبة المشاركة بلغت 53. 5% في حين أن نسبة المشاركة في الانتخابات السابقة لم تكن تتعدى 40%، وبالنسبة إلى الماليين في الخارج، لم تتجاوز نسبة المشاركة 10%، حيث شارك مراقبون دوليون بينهم نحو مائة مراقب من الاتحاد الأوروبي في مراقبة سير الانتخابات، وتولى تأمين الانتخابات نحو 6300 جندي من قوة الأمم المتحدة بمساعدة 3200 جندي فرنسي ما زالوا موجودين في مالي، وانتهت الانتخابات بفوز المرشح " إبراهيم أبو بكر كيتا(68 عاما) رئيس وزراء سابق على خصمه "سومايلا سيسي" (63 عاما) وزير المالية السابق.

أما ما تعلق بالتداعيات الاجتماعية؛ فقد تم تدمير العديد من أضرحة الأولياء ومنها ما هو مسجل باسم التراث العالمي في منظمة اليونسكو، حيث نقلت عدد من سائل الإعلام إحراق مكتبات كثيرة تحوي كتبا قيمة عن التراث المحلي وخاصة في مدينة تومبكتو.

إلى جانب الاتجار بالبشر وتجنيد الأطفال، إذْ يعتبر الأطفال من أكثر الفئات تعرضاً لمخاطر وآثار الحروب الأهلية؛ فهم إما يتعرضون للقتل أو الإعاقة أو التشريد عن منازلهم أو الانفصال عن ذويهم، بيد أن الآثار الواقعة على الأطفال في الحروب تفاقمت باستخدام الأطفال كأداة في الحرب، حيث تستخدمهم الجيوش النظامية للقيام بكافة أنواع الأعمال كطهاة، أو محاربين أو جواسيس أو كأدوات للكشف عن الألغام. . . . . إلخ.

فكشف تقرير لصندوق الأمم المتحدة للطفولة «يونيسيف» UNICEF أن الأطفال في شمال مالي يتعرضون للتجنيد القسري والاغتصاب والقتل بالمتفجرات والتمثيل بالجثث على أيدي المجموعات[1] المسلحة في تلك المناطق، أوضح أن 175 صبيا على الأقل ممن تتراوح أعمارهم ما بين 12 و18 عاما تم تجنيدهم من قبل المسلحين، فضلا عن اغتصاب 8 فتيات على الأقل ومقتل صبيين بواسطة متفجرات والتمثيل بجثث 18 آخرين. بالإضافة لتجنيد الأطفال فقد يتم تهريبهم من دولة مالي إلى دول أوروبا من مالي عبر موريتانيا المغرب، إسبانيا، أو عبر المحور الآخر مرورا بالجزائر نحو تونس وصولا إلى

1 نفس المرجع

إيطاليا، إذْ تُقدّر قيمة تهريب [1]طفل عبر هته المناطق بحوالي 10000 إلى 20000 دولار ولا يقتصر التهريب على الأطفال فحسب بل حتى على الكبار فمثلا تهريب المرأة ما يكلف بـ 50000دولار.

كما عانت مالي من أزمة التغذية، فعلى طول الحزام الصحراوي الذي يربط مالي بالنيجر مرورا بموريتانيا تهدد المجاعة الملايين من الناس نتيجة العجز الفادح في الحبوب، حيث قدمت منظمة "أوكسفام جي بي" أرقاما مقلقة، تشير إلى أن 13 مليون شخص مهددون بالمجاعة في الساحل منهم 5 ملايين في النيجر و3 ملايين في مالي، ومن المعلوم أن العنف المتولد عن نقص الغذاء هو بمثابة قنبلة موقوتة في منطقة الساحل الإفريقي.

علاوة على ذلك؛ أدى النزاع في مالي إلى تعطيل الدراسة 700 ألف طفل من بينهم 200 ألف لا يستطيعون الذهاب إلى المدرسة مطلقا، بالإضافة إلى مليون طفل لم يذهبوا إلى المدرسة حتى قبل بداية الأزمة، كما أشادت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) إنه منذ جانفي 2012 أُغلق ما لا يقل عن 115 مدرسة في شمال مالي، نهبت ودمرت، وفي بعض الحالات زرعت بالذخائر غير المتفجرة. هذا بالإضافة لتفشي مرض الكوليرا في "غاو بشرق مالي" على نطاق واسع بسبب عدم توفر مياه الشرب النظيفة، حيث تمّ الإبلاغ عن إصابة 22 شخصا بالكوليرا توفي منهم اثنان.

-التداعيات الإقتصادية .

يعد الاقتصاد أحد الأبعاد الحيوية للأمن الوطني، حيث تمنح القوة الاقتصادية ثقلا سياسيا للدولة على المستوى المحلي والإقليمي وحتى العالمي، حيث عرّف الأمن "جوزيف ناي" بقوله: "غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الإقتصادية"، كما ركز" روبرت ماكنمارا Robert Mcnamara "على التنمية كمحور أساسي للأمن الوطني.

أمتد الخطر في مالي للجانب الاقتصادي مما يزيد بدوره الوضعية الاقتصادية لمنطقة الساحل تدهورا، تمثل ذلك في هجرة الشركات القليلة التي كانت تستثمر في مالي، كما تأثرت الصناعة، حيث أغلقت 20% من المصانع في العاصمة، ما أنتج ارتفاعا مذهلا للأسعار والبطالة التي تقارب 18%.

إن التدخل العسكري الفرنسي في البلدان الإفريقية عامة تتم بذريعة حماية الرعايا الفرنسيين وتحرير الرهائن في هذه الدول أو محاربة المجموعات الانفصالية والمتمردين الذين لهم مشاكل مع الحكومة المركزية في هذه البلدان كما حدث في مالي، بيد أنّ حقيقة هذا التدخل مرده للمصالح الاقتصادية الفرنسية وذلك بعد تراجع نفوذ المستعمر السابق مقابل تنامي وتزايد نفوذ قوى صاعدة في تعاملاتها الاقتصادية والتجارية في مالي خاصة الصين والهند وكذا اليابان وغيرها.

1 نفس المرجع

الولايـات المتحـدة الأمريكيـة: أعـادت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة تقـويم مصـالحها فـي منطقـة السـاحل الإفريقي منذ سنة 2002 و ذلك في إطار سياستها الإستراتيجية العامة ، الحرب الشاملة على الإرهاب (Trans-sahra Counter Terrorism) إلا أن الهدف الحقيقي هو تأمين النفط و الغاز و الأورانيوم الإفريقي.[1]

المتتبع للإستراتيجية الأمنية الأمريكية في فترة ما قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر يلاحظ أن القارة الإفريقية كانت بعيدة كل البعد عن المنطق الذي يحكم الإستراتيجية الأمريكية ، ولكن بعد أحداث 11 سبتمبر بدأت السياسة الأمريكية تتوجه نحو القارة الإفريقية باعتبارها ساحة مواتية لنمو وعمل الجماعات الإرهابية ، وهو ما دفع القيادة الأمريكية الذ تبني منهجية للعمل تقوم على مفهوم الأمن الذكي،القائم على تنفيذ خطوات استباقية في علاقات عديدة،إنسانية،اقتصادية،واجتماعية، وذلك جنبا الى جنب مع الخطوات العسكرية والأمنية بهدف تجفيف منابع الإرهاب كما أن السياسة الخارجية تتبنى في هذا الصدد لجموعه من العناصر:

دعم القدرات العسكرية الداخلية لهذه الدول.دعم قدرة هذه الدول عن طريق الإصلاح السياسي، وكذا التعاون في المجال العسكري من خلال الإقرار بان مكافحة الإرهاب لا يمكن أن يتحقق إلا بشكل جماعي ومساعدة هذه الدول. القضاء على التهديدات الآتية من الجنوب نحو الشمال التي أصبحت تهدد الأوروبيين والأمريكيين على حد سواء خاصة بعد تزايد عمليات اختطاف الأجانب بمنطقة الساحل والصحراء.حماية مصالحها في هذه المنطقة والمناطق المتاخمة لها،خاصة تلك المتعلقة بتأمينٌ مصادر النفط والطاقة ،هذا بالموازاة مع أهداف الحلف الأطلسي بقمة"ريغا " 2005 التي نصت على أن الأمن النفطي يأتي في أولويات أعضاء الحلف الأطلسي.

كما أن أهمية النفط الإفريقي للولايات المتحدة تبدو واضحة من خلال الارتفاع المتزايد لنسبة واردات الولايات المتحدة النفطية من إفريقيا من إجمالي وارداتها، حيث كانت هذه النسبة تقدر ب 15% منذ خمس سنوات، لتصل اليوم إلى 20 %، ويتوقع أن تفوق 15%بحلول عام 2015[2].بالإضافة إلى دخول الصينٌ في حلبة الصراع على الموارد في المنطقة بعدما أصبحت الصينٌ ثاني اكبرمستورد للطاقة في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية.من هذا المنطلق و بناءا على المؤشرات السابقة يبقى الساحل

---

[1] بهلول نسيم،جمال محمد السيد ضلع،**حوارات الإقليمية و العالمية في منطقة الساحل و الصحراء الكبرى**، دار الحامد للنشر و التوزيع، الجزائرط1،ص114

[2] - عربي بومدين، ، **أزمة شمال مالي والمقاربة الجزائرية،الحوار المتمدن**-العدد: 3893 - 2012 / 10 / 27 - يوم الإطلاع 23:06http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=329943

الإفريقي منطقة تنافس بنّ القوى الكبرى و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، التي لن تتهاون على طرح كل الإستراتيجيات التي تخدم مصالحها و تبقيها في المنطقة لفترة أطول .و ما طرح الأفريكوم إلا دليل على ذلك، فالسيطرة والهيمنة علي إفريقيا تحتل مركز اهتمام الولايات المتحدة بصرف النظر عن الأداة التي تحكم جمهورية كانت أم ديمقراطية، فالحاجة الى خدمة الأمن القومي الأمريكي جعلت أمريكا تطور عقيدة الحرب الاستباقية وهذه العقيدة سوف تطلق العنان للقوة العسكرية الأمريكية في نطاق استراتيجية الأمن القومي الأمريكي . مما يعني أن القيادة العسكرية الأمريكية في أفريقيا ستكون ملتزمة وملزمة بتطبيق هذه العقيدة في القارة الأفريقية تحت ذريعة أن الأمن القومي الأمريكي يقتضي ذلك.

إن القراءة لهذا الهدف وتحليله بمضمون علمي واستراتيجي فإن ما تعنيه الولايات المتحدة عند الحديث عن أمنها القومي هو أن تتواجد في أفريقيا بقوات عسكرية وبقيادة عسكرية متخصصة والولايات المتحدة مدفوعة بحماية أمنها لذلك لابد من نشر قوات أمريكية وإنشاء قواعد فيها . فقدبدأ الأمريكان مؤخرا ينظرون الر ضرورة التوسع الأفقي والرأسي بدلا من التمركز في شرق وغرب أفريقيا وهذا التوسع يعني التوسع في توظيف الدول الأفريقية وقواتها المسلحة لخدمة المصالح الأمريكية في المنطقة ثم في العمل المباشر لحماية هذه المصالح عبر قيادة أفريكوم. بنظرة سريعة يمكن التأكد من أن تواجد الولايات المتحدة الأمريكية في الساحل الإفريقي ليس منمنطلق محاربة الإرهاب و لا هو موقف إنساني أو أخلاقي إنما محركه مرتبط بأهداف ومصالح إستراتيجية واقتصادية باعتبار الساحل ذات أهمية جيوسياسية، جيوبلوتيكية، و جيو اقتصادية . و أبرز دليل على ذلك أنها لمتحقق الأمن و السلم في المنطقة و إنما زادت الوضع سوءا وبشكل ينذر بعواقب وخيمة وكبيرة جدا تتجاوز المصالح الأمريكية بكثير[1].

المبحث الثالث: انعكاسات الأزمة المالية على الأمن الجزائري

شكل الأمن ولا يزال محور تفكير الإنسان سواء كان فردا أم جماعة، إذ يعتبر الأمن الأولوية الأولى والمصلحة العليا للدولة، فلا يستقيم نظام ولا يقوم اقتصاد دون ترسيخ وتوطيد دعائم الأمن والاستقرار، وقد ترك التطور التاريخي وتركب وتعقد الحياة الإنسانية بصمات كبيرة وعديدة على مفهوم الأمن والذي أصبح بدوره أيضا مركبا ومعقدا كما أصبح مرآة عاكسة للتطور المفاهيمي والفكري، والتغير المتسارع الذي تشهده الإنسانية عبر مراحلها التاريخية وخصوصا مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وهذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال التعرض لمفهوم الأمن الإنساني محاولين استجلاء ابرز التغيرات التي دخلت عليه وموضحين لأبرز مهدداته على الأمن الجزائري.

المطلب الأول: الانعكاسات الأمنية و العسكرية

[1] عربي بومدين، نفس المرجع

قضية الطوارق: إن النزاع التارقي لا يكاد يخمد حتى ينفجر من جديد، و عليه فإن هذه الأوضاع تشكل تهديدا مباشرا للأمن الجزائري، حيث أن تخوف الجزائر من انتقال النزاع لأراضيها، و ذلك بحكم الحدود البرية مع منطقة شمال مالي، صعوبة إخضاعها للمراقبة، فإن الجزائر عرضة للتهديد، و هذا من خلال العمليات التي يقوم بها الجيش المالي لملاحقة المتمردين الذين يلجؤون للأراضي الجزائرية للفرار من القوات المالية، كما تستخدمها الجماعات المسلحة بدورها كمراكز لضرب الجيش المالي.

و أيضا تخوف الجزائر من نشر نزعة التمرد في صفوف التوارق الجزائريين، و تحريضهم على الانفصال بالتأثير على مشاعرهم و نفسيتهم، و تحفيزهم على الانضمام إلى إخوانهم في شمال مالي. و يمكن تفسير التخوف الجزائري من هذا السيناريو وفق نظرية الدومينو، حيث تبرز فكرة الانفصال بالتتابع للأقليات التارقية الموزعة على دول الساحل. فابتداء من سيناريو الانفصال إقليم الأزواد في مالي ستشهد المنطقة سلسلة من الانفصاليات كما يحدث مع أحجار الدومينو الموضوعة بشكل متتالي ومتقارب، فبمجرد سقوط القطعة الأولى تسقط جميع الأحجار . هذا ما يجعل الجنوب الجزائري في خطر لأنه مستهدف أساسا بسبب الثروات الطبيعية، هذا ما يجعل الجزائر غير قادرة على مواجهة جبهة داخلية جديدة. [1]

- الإرهـــــــاب:

التعريف اللغوي للإرهاب:

تعبر كلمة إرهاب في اللغة العربية عن أكثر من معنى، وهي تشير في معناها الأقرب إلى الخوف المقترن بالمهابة، فالكلمة جاءت من الفعل رهب أي خاف، وقد ذكر ابن الأثيران الترهيب هو التخويف، أي أصبح راهبا بمعنى خائفا يخشى الله، والمعنى الأقرب للإرهاب قد أورده الله سبحانه وتعالى في سورة الأنفال "**وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم وما تنفقوا من شيء في سبيل الله يوف إليكم وأنتم لا تظلمون**". [2]

فالإرهاب لغة هو من الرهبة والخوف أي التخويف وإشاعة عدم الاطمئنان وبث الرعب والفزع في الآخرين، وغايته من هذا هو عدم الإستقرار[3].

وقد أقر المجمع اللغوي أن كلمة إرهاب ككلمة حديثة في اللغة العربية أساسها رهب بمعنى خاف من الفعل أرهب أي أخاف.

1 عبد النور بن عنتر، **الجناح الجنوبي للأمن القومي الجزائري في التسعينات، مجلة شؤون الأوسط**، العدد83، ص132

- الأنفال ، الأية (61-62).2

3مصطفى يوسف اللداوي، **الإرهاب الصهيوني في ظل القانون الدولي**، الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2005، ص ص 34، 3.35

أخذت تهديدات الدائرة الإفريقية للأمن القومي الجزائري التي مصدرها ما بات يعرف بالإرهاب في الصحراء والساحل منحى أخطر بعدما أقامت التنظيمات المسلحة علاقات تعاون وتبادل مع عصابات الجريمة المنظمة والمافيا، وبعدما صارت لا تتوانى عن ممارسة أي نشاط إجرامي (الاتجار بالمخدرات، البشر والسلاح) من أجل التموين وتمويل نشاطها بسبب مصادر التمويل والمؤونة التي كانت تعتمد عليها في التسعينات من القرن الماضي. ففي هذا الصدد، كشفت التحريات الجزائرية حول الاعتداء المسلح في نهاية يونيو/ حزيران 2010 بتين زاوتين بتمنراست، والذي أسفر عن اغتيال 12 عنصرا من حرس الحدود الجزائري، عن تورط تنظيم القاعدة فيه، وأن هذا الاعتداء كان تسهيل عملية تهريب سبعة قناطير من الكيف المعالج إلى داخل التراب الجزائري. وتضاف هذه العملية إلى اعتداءات أخرى ضد فرق الجمارك الجزائرية سبقتها أهمها مقتل 13 جمركي بالمنيعة على أيدي الجماعة السلفية في 2006، بالإضافة إلى الاعتداءات المسلحة ضد حرس الحدود في ولاية بشار المعروفة كممر للتهريب.

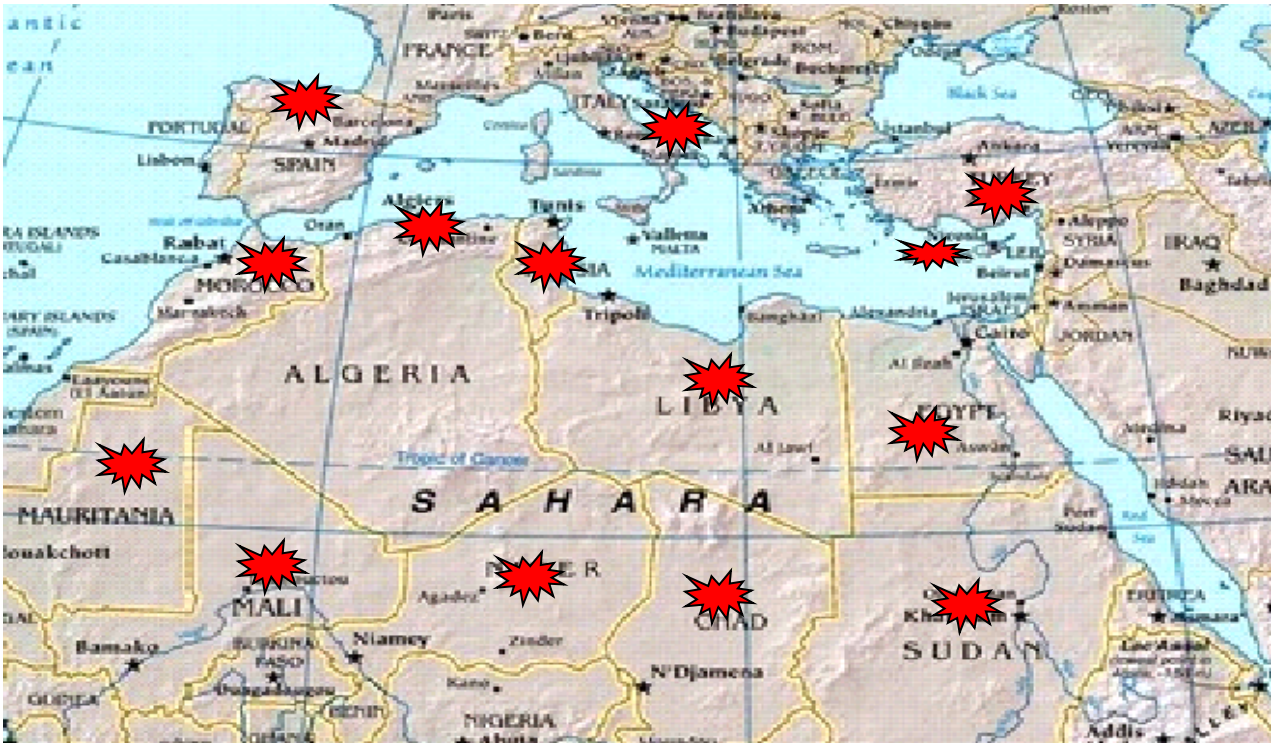

الشكل رقم8:خارطة تبين مناطق التواجد الإرهابي (من إعداد الطالبة)بتصرف

-الجريمة المنظمة:

تعريف الجريمة:

الجريمة: ومثل تعريف الإرهاب فالجريمة المنطقة أيضا هناك اختلاف حول تعريفها، فعلى العموم فهي تختلف عبر الدول والمستويات الوطنية وفي المقابل فخبراء الجريمة يقدمون خصائص متعددة للجريمة المنطقة التي تتوحد على شكل شبكات في إطار مؤسساتي متخصص، تعرف من هذا المنظور الجريمة المنظمة بأنها: مؤسسة عبر إيديولوجية تضم عددا من الأشخاص في الحراك الاجتماعي مغلق ومنضم هرميا تستغل نشطات شرعية وغير شرعية لأجل بسط القوة بغية الحصول على مكاسب مادية في الغالب، حيث في هذه الحالة فتعريف الجريمة يطبق وفق أساس وطني دون مراعاة للامتدادات الخارجية التي حصلت معها في العقود الأخيرة، ومثل الإرهاب الجديد فالجريمة المنظمة تطورت في فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة حيث اكتسبا كليهما خصائص عابرة الدول ففي بداية الأمر كانت تعاريف الجريمة المنظمة يشاركها نشاطات عنف مثل الإرهاب عندما عرفتها الأمم المتحدة عام 1975، ولم يشار في[1] التعاريف السابقة لمصطلح " جريمة عابرة للدول" وفيما بعد تم تصنيف 18 فئة من النشاطات من ضمنهم الإرهاب والجريمة كنتاج للعولمة والثورة التكنولوجية بعد نهاية الحرب الباردة وأصبح المصطلحين كنمطي تهديد غير تقليديين للأمن فالجريمة بهذا المنطق تعني كل نشاط غير مشروع عددا من الأنشطة غير المشروعة فعلى سبيل المثال نجد تجارة الأسلحة، التجارة غير شرعية موازية للسجائر وتهريب البضائع والآثار، تهريب السيارات، القرصنة والجريمة الإلكترونية [(1)]، وفي السنوات الأخيرة أصبح لمفهوم الجريمة المنظمة العابرة للأوطان صدى الدوائر المختصة ومراكز الدراسات حيث كان هناك اتفاق دولي على محاربة الظاهرة وظهر هذا جليا من خلال مؤتمر بالرم في ديسمبر 2000 حيث تم التوزيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للأوطان من طرف 120 دولة، وخرجت هذه الاتفاقية بتعريف موحد وذلك بأن الجريمة المنظمة هي مجموعات مهيكلة مكونة من ثلاثة أشخاص أو أكثر وتعمل هذه المجموعة بالتركيز على هدف ارتكاب عدد من المخالفات الضارة وأي مخالفات طبقا للاتفاقية الحاضرة "وذلك من أجل تحصيل مكاسب مالية مباشرة وأخرى غير مباشرة وتعتبرها الأمم المتحدة من هذا المنظور كل مخالفة على المستوى العبر الوطني حيث وقوعها في دولة واحدة يسبب آثار سلبية على الدول الأخرى خصوصا المتاخمة. وبتدقيق كبير فالمنظمات الإجرامية أصبحت تعتبر مثل المؤسسات الأكثر تخصصا حيث لكل واحدة نشاطات في مواد محظورة وغير شرعية، وهما لاشك فيه فقد استفادت هذه الخيرة من العولمة المالية فبمعنى آخر أن عدم الانتظام وتوسع الأسواق المالية الدولية

1هبة الله أحمد أحمد خميس، **الإرهاب الدولي**، الإسكندرية: الدار الجامعية، ص51 2009

1 ظريف شاكر ، **البعد الأمين الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية التحديات والرهانات**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، باتنة : كلية الحقوق شعبة العلاقات الدولية، 2008-2010، *ص89*

قدم إمكانات جديدة وتقنيات الإخفاء الموارد الأصلية الشرعية والاستثمار في الاقتصاد غير رسمي في ظل التدفق الهائل لرؤوس الأموال، وسنحاول فهم العلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة في المنطقة الساحلية الصحراوية لإفريقيا والتي تضم التجارة غير الشرعية للمخدرات والأسلحة في المقام الأول، فالإرهاب الجديد بدأت ملامحه الأولى تتبلور مع بداية التسعينات بعد تغيير الجماعات الإرهابية لمنطقها في ظل الوضع الدولي الجديد وقادت ما يسمى بالثورة في شؤون الإرهاب، فعندما كان الإرهاب في الماضي أكثر تحفيزا بالدوافع السياسية والتمويل الداخلي، فإن الحقبة المالية توجهت بالتأثير الديني، فيما أصبحت الجماعات الإرهابية أكثر تنظيما وهرمية في شبكة مؤلفة من مجموعة من الخلايا وضحايا الإرهاب أصبح يعد بآلاف الأشخاص حول العالم، حيث أن الإرهاب تطور خارج هياكل الدول من طرف فواعل غير دولية كما أصبح لهذا النمط الجديد قدرة أكثر على التحرك عبر الحدود ونجح في الحصول على مصادر مختلفة من الأموال وتوظيف عال للتكنولوجيا الحديثة، نفس الشأن للجريمة الجديدة، فمثل الإرهاب الجديد عرفت تطورا هائلا في تسعينات القرن الماضي حيث كانت في الماضي تنشأ داخل إطار الدولة ولها صلات ببعض الأنظمة الفاسدة في عدد من دول العالم، وقد طورت قدراتها في الفترة الراهنة[1] وأصبحت تعمل كخلايا مستقلة مثل أسلوب الإرهاب وباتت تمثل تحديا للقانون الداخلي والخارجي، وأصبحت الاختلافات بين مجموعات الجريمة التقليدية وجماعات الجريمة الجديدة في علاقاتهم مع الدول أكثر وضوحا[2]، ومن المهم القول أنه في الماضي كانت عصابات الجريمة التقليدية تتحاشى الشراكة والتنسيق مع الإرهاب، لكن جماعات الجريمة الجديدة حسب عدد من المختصين طورت علاقات مع الجماعات الإرهابية في عدد من مناطق العالم ولا يستبعد أن تكون منطقة الساحل أحد نماذجه وجدت جماعات الإرهاب والجريمة أرضية مشتركة في استغلال التجارة الغير الشرعية مثل السلاح والمخدرات والأشخاص فإذا كان بالإمكان لمح بعض التمايز بين الإرهاب والجريمة المنظمة فتاريخها فالمجرمون يتحركون عن طريق اغتنام الفرص بينما الإرهابيون يتحركون بأهداف سياسية لكن منذ تسعينات القرن الماضي فالإرهاب الدولي والجريمة المنظمة العابرة للدول أصبحا أكثر اقترابا في استعمال" العنف المخصوص" على مستوى جغرافي متقارب، ويبرز التشابه بين المتغيرين في حقيقة الربح حيث يستعمل كليهما وسائل متقاربة، ومنذ أحداث سبتمبر اعتبر المهتمون بشؤون الإرهاب والإجرام أن العلاقة بين الطرفين تتجه لأن تتزايد أكثر باعتبار الجهود الدولية أصبحت تعمل لتجفيف منابع الإرهاب باستهداف الأنشطة الإجرامية العابرة للأوطان وذلك كإحساس من المجموعة الدولية من إمكانية التقاء الخطرين، حيث هناك العديد من المؤشرات تدل على أن الإرهاب والجريمة أصبحا أكثر تنظيما وتخصصا في النشاط والنتيجة زيادة التفاعل .

1شاكر ظريف ،**نفس المرجع**، ص 158-159.

2عبد الرحمن محمد يعقوب ، **التدخل الانساني في العلاقات الدولية**، ابوظبي : مركز الامارات للدراسات و البحوث لاستراتيجية، 2004 ، ص 14 ، 15

تشكل الجريمة المنظمة، وبالأخص المتعلقة بالاتجار بالمخدرات، تهديدا جديدا للأمن الجزائري يمس بتأثيراته السلبية جميع الوحدات المرجعية للأمن الجزائري (الدولة، المجتمع والمجتمع الأفراد) والذي يتطلب أيضا استراتيجيات أمنية شاملة، أي قائمة على إجراءات عسكرية وأخرى غير عسكرية (قضائية، اقتصادية، اجتماعية) للتصدي له. وقد ساهمت عوامل القرب الجغرافي من مناطق إنتاج وعبور المخدرات في إفريقيا جنوب الصحراء (خليج غينيا بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى السنغال، ساحل العاج، غانا، التوغو، البنين، نيجيريا والكاميرون). وكذا ضعف الأنظمة الجنائية في إفريقيا [1]جنوب الصحراء وفسادها، وطبيعة بنية الحروب والنزاعات فيها وكذا انكشاف الجزائر من الجنوب بسبب ضعف التغطية الأمنية لحدودها الجنوبية في تفاقم التأثير السلبي للمخدرات على أمن المجتمع والأفراد الجزائريين. وتشير أرقام كميات القنب الهندي، الكوكايين، الهروين المضبوطة في الجزائر كل سنة والمقدرة بالأطنان، بالإضافة إلى مئات الآلاف من الأقراص المهلوسة، إلى خطورة التهديد الآتي من المخدرات وشبكات تهريبها والاتجار بها على الأمن الجزائري. [2]

المطلب الثاني: الانعكاسات السياسية الاجتماعية

أولا/ضعف البناء الاجتماعي: تتميز دول الساحل بالتفكك الشديد و سيادة النزعة الانفصالية بسبب فشل الأنظمة السياسية بعد الاستقلال في وضع سياسات وطنية مقبولة من جميع الأطياف و العرقيات، فكل دول الساحل بدون استثناء تعاني أزمات اجتماعية بسبب الإحساس السائد من الأقليات بالتهميش و الإقصاء على غرار الطوارق في مالي و النيجر.

إن فشل الأنظمة السياسية في التعامل التعاطي مع التعدد العرقي و الديني القائم في مجتمعاتها عزز مع مرور الوقت من مشكلة التجانس و الانقسامات داخل الدولة الواحدة، ومما زاده تعقيدا انتشار الأفكار الليبرالية و مبادئ الديمقراطية التي شهدها العالم بعد نهاية الحرب الباردة، ضف إلى ذلك الثورة التكنولوجية التي عرفها الإعلام و الاتصال، هذا أدى الى بروز ظاهرة الأقليات و المطالبة بحقها من خلال إبراز هويتها. [3]

ثانيا/الفشل الدولاتي: يقصد بالدولة الفاشلة تلك الدولة التي ليس في مقدورها توفير الأمن بجميع معانيه لمواطنيها، مع عجز مؤسساتها السياسية و الاقتصادية و الخدماتية عن أداء المهام الموكلة إليها، و عدم قدرتها على إدارة علاقاتها الخارجية على نحو يضمن مصالحها، فتكون عرضة للابتزاز و المساومة من قبل الفواعل الإقليمية و الدولية، و بالتالي تكون عرضة للتدخل الخارجي فتفقد حرية اتخاذ القرار.

[1] نفس المرجع
2 بوحنية قوي، مركز الجزيرة للدراسات
3المرجع السابق، 93

إن كل مؤشرات الفشل اجتمعت في دولة مالي، وتتمثل مظاهر الفشل في عملية بناء الدولة بكل ما تحمله الكلمة من معنى بسبب السياسات المنتهجة منذ استقلالها، كما أن الخيارات الاقتصادية هي الأخرى أدت إلى إفلاس اقتصادياتها، كما أن عدم قدرتها على مراقبة مناطقها الصحراوية الشاسعة و التحكم في حدودها، وضعف أجهزتها الأمنية في مواجهة التهديدات الجديدة. [1]

بالإضافة إلى الأسباب المذكورة لا يمكن تجاهل الدور الكبير الذي لعبه الاستعمار الفرنسي في المنطقة في خلق عوامل الفرقة و الفتن و تأجيج الصراعات، بعدما قام برسم الحدود و تجاهل الحقائق التاريخية و العرقية تكريسا لسياسة فرق تسد وذلك لتحقيق مصالحه، حيث عجزت مالي غي بعد من خق مجتمع متناسق و متجانس

فقد عززت الخيارات التي انتهجتها في بناء الدولة الوطنية سواء سياسيا أو اقتصادي أو اجتماعيا أو ثقافيا من سيطرة اقلية على الحكم و على الثروة وإنكار الآخرين.

ثالثا: الهجرة غير الشرعية: تعرف الهجرة غير الشرعية، بأنها "تدبير الدخول غير المشروع من و إلى إقليم أية دولةمن قبل لأفراد أو مجموعات من غير المنافذ المحددة لذلك دون التقيد بالضوابط و الشروط المشروعة التي تفرضها كل دولة في مجال تنقل الأفراد"[2]

تعتبر المشكلات السياسية و الاقتصادية التي منها دول الساحل بالإضافة إلى النزاعات و الحروب الأهلية في الدفع بأعداد كبيرة من السباب إلى الهجرة الشرعية نحو الأراضي الجزائرية.

إن عدم الاستقرار الذي يميز المنطقة الناتج عن أسباب عديدة، سياسية، اقتصادية، وكذا الحروب الأهلية و انتهاكات حقوق الإنسان بسبب الانتماءات العرقية و الدينية، يعد أحد العوامل الرئيسية لحركات الهجرة التي تجبر الأفراد على التنقل من موطنهم إلى دول ومناطق أحرى أكثر أمنا لاسيما إلى الجزائر التي تعرف نوعا من الاستقرار و الرخاء.

و رغم الإقرار بصعوبة تحديد حجمها الحقيقي نظرا لطابع السرية الذي يغلب عليها، إلا ان الأرقام التي تقدمها مصالح الدرك الوطني تبين التزايد المذهل للمهاجرين غير الشرعيين من سنة لأخرى. فبعد أن كان عدد الموقفين لدى مختلف وحدات الدرك الوطني سنة 2009، يصل إلى 7028شخص، و تم تسجيل20 ألف مهاجر غير شرعي خلال السنوات الثلاث الماضية. هؤلاء المهاجرون ينتمون إلى أكثر من 34 جنسية معظمهم من القارة الإفريقية، يأتي في مقدمتهم الماليون، النيجيريون، الكاميرونيون، النيجيريون، الغانيون، الإيفواريون والسينغاليون. . . . إلخ تعد الهجرة غير الشرعية من التحديات التي

1 نفس المرجع، ص، ص94، 95

2 محمدمحمود السرياني، "هجرة قوارب الموت عبر البحر الأبيض المتوسط بين الجنوب و الشمال" **مجلة الأمن والحياة**، العدد257، ص63

فرضت نفسها على الجزائر خاصة و أنها مرتبطة ارتباطا وثيقا بظواهر لا تقل خطورة على الأمن القومي بجميع مستوياته مثل: التهريب، تجارة الأسلحة، تجارة المحذرات. [1]

يبقى الإرهاب و الجريمة و الجريمة المنظمة من أخطر التهديدات الأمنية على الجزائر بالنظر للأخطار التي يخلفانها على الأمن الوطني بكل معانيه.

الشكل رقم9:يبين مناطق الهجرة السرية

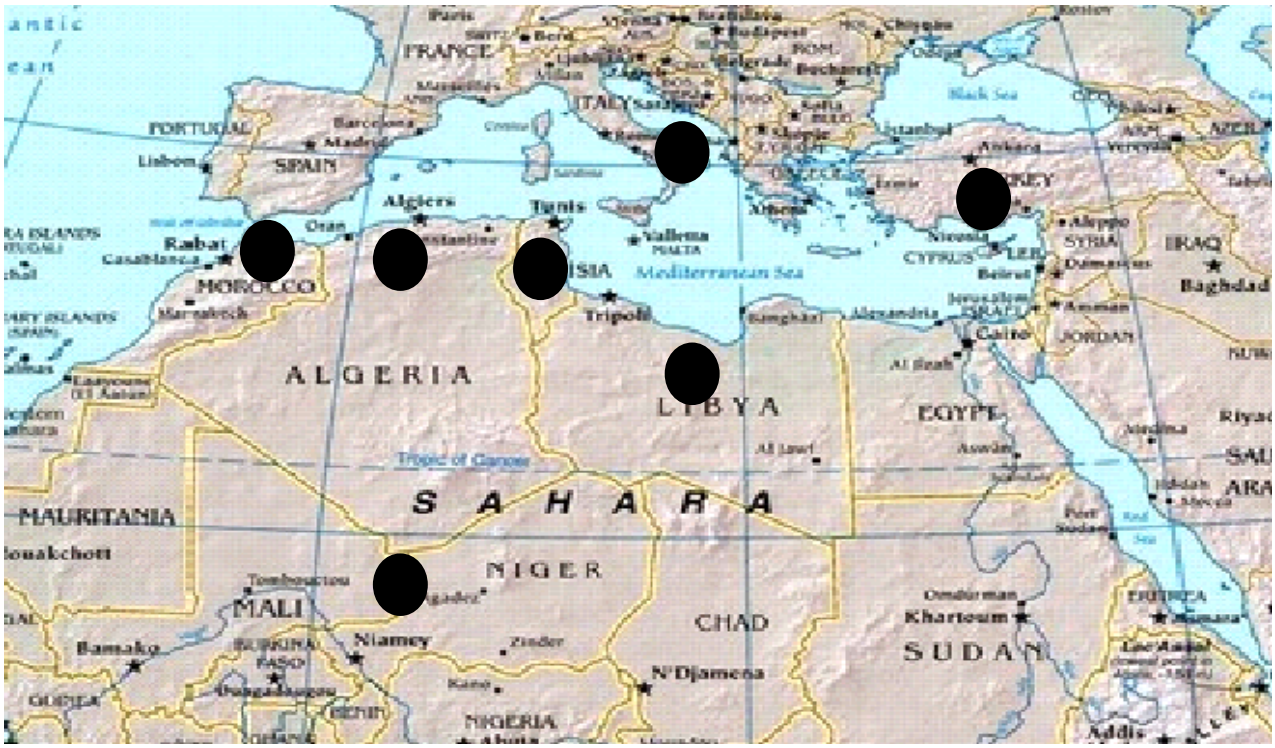

(من إعداد الطالبة) بتصرف

1 حوارات الإقليمية و العالمية في في الساحل و الصحراء، مرجع سابق، ص93

رابعا: مشكل اللاجئين:

قبل التطرق إلى مشكلة اللاجئين و تأثيرها على الجزائر و تعاملها مع هذه القضية فمن الضروري التطرق أولا إلى مشكلة اللاجئين و تأثيرها على الجزائر و التطرق إلى بعض الجوانب المتعلقة أساسا بالإطار المفاهيمي للموضوع وعلى إبعاد الظاهرة على إفريقيا باعتبارها تمثل احد الرهانات الأساسية للأمن على المستوى القاري ككل .

فاللاجئ وفقا لتعريف اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين عام 1951 هو : " أي شخص يوجد خارج الدولة التي يحمل جنسيتها نتيجة لأحداث تسبب تخوف له ما يسوغه من التعرض لاضطهاد، لأسباب ترجع إلى عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه لعضوية فئة اجتماعية معينة، أو أرائه السياسية، و غير قادر_ أو لا يريد _بسبب ذلك التخوف أن يستظل بحماية دولته "

كما تنطبق صفة لاجئ وفقا لتعريف الاتفاقية على كل شخص لا يتمتع بجنسية ويوجد خارج دولة إقامته المعتادة بسبب التخوف من التعرض لاضطهاد، ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب هذا التخوف أن يعود إلى تلك الدولة [1] بذلك فان اللجوء يختلف عن النازح الذي ينتقل في ظل متمتعا بحمايتها ورعايتها طالما ظل داخل حدود هذه الدولة بينما تكون حماية اللاجئ مسؤولية دولة الملجأ و المجتمع الدولي .

كما أن اللاجئ يختلف عن المهاجر الذي يترك دولته خوفا على أمنه وسلامته، ولا يستطيع العودة إلى دولته طالما استمرت بها حالة عدم الاستقرار أو مصدر الاضطهاد من حيث نتائج مشكلة اللاجئين تتسبب في العديد من المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية سواء في دول المنشأ أو دول الملجأ .

نظرا لخطورة مشكلة اللاجئين وتداعياتها على الأمن الجزائري فالنخب الحاكمة التي تداولت على السلطة في البلاد أولت أهمية قصوى لمعالجة انعكاسات تدفق آلاف اللاجئين والمشردين جراء الحروب والمجاعات التي ضربت منطقة شمال وغرب أفريقا كما لم يعد هناك مجال للشك أن مشكلة اللاجئين هي إحدى التحديات التي تواجه المنظمات و الدول والجزائر إحدى هذه الدول التي تعاني من هذه المشكلة لتي لها أثار جد خطيرة على كيان الدولة ذاتها .

لقد اهتمت الجزائر بفئتين رئيسيتين من اللاجئين هما الطوارق سواء من المالي أو النيجر، وكذا لاجئي جبهة البوليساريو المتواجدين في منطقة تندوف، وهناك عدة أسباب دفعت هؤلاء للزحف نحو الجنوب الجزائري حيث تتنوع بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويمكن ايجاز هذه الأسباب خصوصا لفئة الطوارق كما يلي :

1شاكر ظريف، **نفس المرجع**، ص 63، 64.

ـ إحساس طبقات واسعة داخل الدول جنوب الصحراء الكبرى بالتهميش والحرمان ما يحفزهم على اللجوء والهجرة .

. الظروف المناخية والتدهور البيئي الذي شهدته المنطقة الساحلية الصحراوية دفع بإعداد كبيرة للتوجه للمناطق التي تتوفر على شروط الحياة الملائمة .

. رسم الحدود في المنطقة الذي يناقض البناء العرقي و التركيبة السكانية للمجتمعات الإفريقية بصفة عامة

ـ عدم احترام الطوارق للحدود الفاصلة بين الدول في عموم الصحراء الكبرى كنتيجة لتأثير العامل التاريخي في صياغة هذه الأفكار من الحقبة الاستعمارية بل و قبلها .

أما الفئة الثانوية فتمثل في اللجوء الفردي الناتج عن الهجرة غير الشرعية وتأتي خاصة من المالي و النيجر، نيجيريا بور كينافاسو و دول افريقية أخرى، فمنطقة تمنراست تحتوي على000. 156 نسمة حوالي 40% أجانب، فمن جانفي إلى مارس 1999 تم اقتياد 1150 عابر غير شرعي إلى الحدود والكل يعلم تكلفة هذه العملية إذ في الكثير من الأحيان يصعب التكلف بهؤلاء خلال عملية الاقتياد إلى الحدود لإرجاعهم إلى بلدانهم الأصلية أو البلدان التي مروا بها. [1]

فضلا عن التبعات الإنسانية والمشكلات الأمنية (تهريب، تجارة مخدرات، اعتداءات على مواطنين جزائريين وغيرها) التي أفرزها وجود هؤلاء اللاجئين والمهاجرين في صحراء الجزائر ومدنها الجنوبية واستخدامهم كمناطق انكفاء إستراتيجي وانسحاب في حال ملاحقات من طرف القوات النظامية النيجرية أو المالية. ولا تستبعد بعض التقارير أن تكون العمليات المسلحة التي قاموا بها ضد بلدانهم الأصلية (وبتحديد ضد ثكنتين عسكريتين للجيش المالي في كيدال) انطلقت من الأراضي الجزائرية وبالتعاون مع أفراد قبائلهم الذين لم يغادروا مواطنهم في مطلع تسعينيات القرن المنصرم أو حتى سنة 2006. وقد قادت هذه االعمليات الي والنيجر لم تقدما، وبشكل مواز لما قامت به الجزائر، أي بديل لتعويض التغيرات التي طرأت على النمط إلى توتر إقليمي بين البلد المستقبل (الجزائر) والبلدان الأصلية للاجئين (مالي والنيجر) كادت أن تؤدي إلى انفلات الوضع الأمني هناك وإلى فتح جبهة جنوبية للقتال بالنسبة للجزائر كانت في غنى عنها بحكم تكريسها لجهدها الأمني والعسكري في شمال البلاد الذي كان يعاني من الألفية المنقضية.

وقد تبنت الجزائر رؤية تقوم على سياسة وقائية وذلك بتوفير البديل الاقتصادي والاجتماعي للطوارق الموجودين على أراضيها عبر جمعهم في قرى ومدن جنوبها وترقية معيشتهم ومحاولة إدماجهم في الحياة

1نفس المرجع السابق

السياسية. غير أن هذه السياسة الجزائرية لم تكف لدرء تهديد الحركات الأزوادية والحد من نشاطهم المسلح، لأن م المعيشي للطوارق بشكل يخدم استقرار المنطقة، بل أعطت سياستهما تجاه الساكنة الشمالية وضعف العدالة التوزيعية اقتصاديا وسياسيا فيهما الحجة للطوارق للثورة ضد حكومتيهما؛ سيما وأن الطوارق لم يجدوا بديلا عنها أمام استمرار تدهور أحوالهم الاقتصادية وتجاهل مطالبهم من طرف حكومتي باماكو ونيامي. [1]

المطلب الثالث: الانعكاسات الاقتصادية

✓ مشكلة التهريب:

تعتبر مناطق الطوارق الممتدة بين مالي، الجزائر، ليبيا و النيجر، من أغنى الأماكن في القارة الإفريقية من حيث :النفط، الغاز، اليورانيوم، إضافة إلى القدرات السياحية الكبيرة، تعتبرها منظمة اليونسكو أكبر متحف طبيعي في العالم.

بالرغم من هذا يعد الطوارق من أفقر الأقليات التي تعيش في هذه الدول، يعانون من الجفاف وظلم الحكومات التي همشتهم و جعلتهم مجرد متشردين في الصحاري تدور في دوائر مغلقة .مما جعلهم فيقدون عنصر التواصل فيما بينهم و الحنين إلى قضاياهما المصيرية أيام السلطنات السبعة التي كانت في شكل فيدراليات في إطار دولة الصحراء الكبرى.

يعاني التوارق من فقر كبير و تدهور أوضاعها لاجتماعية و الاقتصادية.بعد الاستقلال السياسي واجهت كل من مالي و ليبيا والجزائر على غرار كل الدول الإفريقية أزمات اقتصادية، حيث كسدت الزراعة وأغلقت المصانع و ظهرت فواعل جديدة غير الدول تتحكم في التجارة غير الرسمية و تحالفت الإثنيات في شكل مؤسسات عبر وطنية وسعت نشاطها بين مالي، النيجر، التشاد والصحراء الجزائرية و الليبية مستغلة الفشل الاقتصادي .خاصة بعد فرض الحكومات للرسوم الجمركية و الضريبية وتم رفع أسعار المواد الاستهلاكية و هذا ما قابله تزايد الأسواق غير الرسمية، فسعر البنزين الجزائري منخفض بشكل كبير و أصبح الاقتصاد غير الرسمي ينافس اقتصاديات الدول .

هناك إحصاءات أن الاقتصاد الموازي في الساحل يوظف 65% من السكان و يساهم ب60% من الإنتاج المحلي .و عزز الفشل الأمني استعانة هذه الشبكات بمسلحين أو إرهابيين لتسهيل عمليات التهريب .و هذا كله جراء الفقر وانتشار الفساد و اللاعدالة ما دفع بالسكان للتهريب لتأمين حياتهم.سبب هذا التهريب الكبير لبعض المواد الأساسية من الجزائر للدول المجاورة، كمالي في خضم الأزمة وقبلها أو لليبيا ، بعد اشتداد الصراعات بين الجماعات المسلحة حول السلطة و الانتقامات القبلية لجأت بعض البارونات إلى استغلال الموقف للعمل في عصابات تهريب مجهزة بالسيارات و بالأسلحة منها حتى

1بوحنية قوي، مرجع سابق

الثقيلة،[1] هذا كله يعد ضربة كبيرة للاقتصاد الوطني، بحيث أصبح التهريب مهنة متداولة لدى بعض الأفارقة في الجنوب و يشغلون لديهم من المهاجرون و ذلك لمنحهم فرص العمل مقابل أجور زهيدة، و دون تأمين صحي وبالتالي يقضون على آليات العمل المنظمة على مستوى القطاع في مجالات البناء، الطاقة و الحرف.

ففي جانفي 1990 قررت الجزائر إرجاع عدد كبير من الطوارق المقيمين على أراضيها و قدر عددهم ب 20000و 25000 لاجئ، تجمعوا في "عين قزام "لتجنب المشاكل التي صاحبت قدومهم و كان بينهم شباب بطال قرر استرجاع حقوقه و رفع السلاح ضد مالي.

- ✓ **تراجع المشاريع الاقتصادية و انتشار البطالة:**

يعتمد الاقتصاد الجزائري الجزائري على مداخيل النفط وهو اقتصاد ريعي بالدرجة الأولى، حيث تعتمد الجزائر في صادراتها على95%من المحروقات، و التي مصدرها الصحراء الجزائرية، إلا أن هذه الاحيرة متاخمة لبؤرة التوتر و النزاع في منطقة الساحل و الشمال االمالي اللذان يفتقدان للحماية بالشكل اللازم. لهذا فإن الجزائر تأثرت بشكل كبير جراء انفجار الأزمة في شمال مالي، وذلك من خلال الإعتداء على مجمع قاعدة الحياة [2]بتيقنتورين عين ايناس جنوب شرق الجزائر بالقرب من الحدود الليبية، فبعد الإعتداء قلصت شركة سوناطراك حجم تموينها لأوربا وخاصة لإيطاليا حيث وصل حجم المبادلات الغازية المقلصة إلى 13مليون م3، في حين أعلنت شركات أجنبية في مقدمتها الشركات البريطانية و اليابانية ترحيل العمال من الجزائر، كما تم تجميد مشاريع يقيمة 14مليار دولار الى غاية نهاية الحرب في مالي، كما خفضت الجزائر مستوى الإنتاج، وشهدت هذه الفترة ارتفاع في أسعار النفط ب 1دولار. [3]

- ✓ **تدهور القطاع السياحي:**

تعتبر الصحراء الجزائرية قبلة للسياح الأجانب خاصة "تمنراست" و ذلك رغبة منهم لاكتشاف خبايا "الأهقار" و "الطاسيلي"و التمتع بالمناظر الطبيعة الخلابة لصحراء، حيث يشكل القطاع السياحي موردا هاما للاقتصاد الجزائري بالعملة الصعبة، و يتم استقبال الزوار في محميات تقام في الهواء الطلق، تماشيا وطبيعة المنطقة، و رغبة السياح في المغامرة و الاكتشاف وتتنوع جنسيات السواح من (فرنسا، المانيا، ايطاليا، و بريطانيا)[4]

---

[1] ظريف شاكر،المرجع السابق،ص98

ايمان كيموش، "الفاتورة الاقتصادية للتدخل العسكري في مالي"، **جريدة** http://www.al-fadjr.com، تاريخ الدخول 2016/05/06، 11:20 2**الفجر**،

3 نفس المرجع السابق

4 حميد ك، قدمنا عهدنا للدولة الجزائرية ونرفض أي انشقاق للتوارق:في حوار مع أمين عقال توارق تمنراست "أحمدأبدبارا"، **جريدة الشروق**، 2016/05/06

إلا أن تدهور الأوضاع الأمنية في شمال مالي المتاخم للولايات السياحية بالجنوب الجزائري، جعلها ضمن المناطق المحرمة على السياح، خاصة بعد التدخل العسكري الفرنسي وقصفه للمتمردين شمال مالي، وتعد (تمنراست، اليزي، منطقة الأهقار، ادرار، وتند وف، ورقلة)التي ستكون موصدة في وجه السياح الأجانب وكذلك الجزائريين خوفا على سلامتهم، و قد بلغ عدد السياح 443 سائح سنة2013بانخفاض 60%، هذا ما جعل 80مكتبا و شركة سياحية تغلق أبوابها نتيجة لذلك، و قد صرح رئيس جمعية وكالات السياحة و السفر بتمنراست السد"عزي عدي أحمد": "يأتي هذا الوضع نتيجة التراجعالكبير في عدد السياح الأجانب خلال العشر سنوات الأخيرة بسبب الظروف الأمنية التي مرت بها الجزائر، كما أنها نتيجة تردي الوضع في منطقة الساحل". [1]

1سعيد بشار، قطاع السياحة الخاسر الأكبر من تدني الأوضاع الأمنية في الساحل، **جريدة الفجر**، 2013/05/06، 09:00

خلاصة الفصل الثاني:

لقد تولد عن النظام الدولي الجديد، بعد نهاية الحرب الباردة، ظهور تهديدات جديدة لم تك لها أهمية قبل ذلك، حيث أصبح الفقر الإجرام، المتاجرة بالمحذرات و الأسلحة ، كذلك انتشار الأمراض و الأوبئة، ومشكل اللاجئين، وزيادة النموالديمغرافي تهدد كيان الدول واستقرارها، و هذا التحول في الواقع دفع إلى الاستثمار من اجل الاستقرار داخل النظام، وأصبح الأمن يعني التأقلم مع هذه التهديدات و كذلك تحقيق الاستقرار الداخلي تجسيدا للديمقراطية و حقوق الإنسان.

الفصـــــــــــــل الثالث:

المقـــــــــــــــاربة الجزائرية لحل الأزمة في مالي

الفصـــــــل الثالث: المقـــــــــــاربة الجزائرية لحل الأزمة في مالي

قبل الحديث عن المقاربة التي اعتمدتها الجزائر في تعاطيها مع الانفلات الأمني في دول الساحل وجب التطرق الى مفهوم العقيدة الأمنية.

تكتسي العقيدة الأمنية أهمية بالغة على اعتبار أنها تعتبر دليل يقرر به صناع القرار السياسة الأمنية الواجب إتباعها، حيث تساعد الدول على التفاعل و التعاطي مع التهديدات التي تواجه أمنها على المدى القرب، المتوسط و البعيد.[1]

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية الجزائرية

بالنسبة للعقيدة الأمنية الجزائرية نجد أنها تبلورت نتيجة محددات و عوامل نذكر منها:

المطلب الأول: المحددات الداخلية

تستمد هذه المحددات قوتها من المبادئ الاجتماعية الموجودة ومن النظام السياسي والاقتصادي و الرأي العام و جماعات الضغط والطابع القومي ويتضح من هذا أن الأبعاد الداخلية تشمل نوعين من العوامل بعضها دائمة ديمومة نسبية مثل العامل الجغرافي و المساحة والموارد الطبيعية أما البعض الأخر فيتكون من عناصر اجتماعية مثل الطابع القومي والرأي العام والأحزاب السياسية و جماعات الضغط، إن المخطط السياسي لا يكون باستطاعته إهمال هذه العوامل في عملية صنع القرار و إلا فان القرارات ستعارض هذه الأبعاد مما يحمل الدولة أعباء غير قادرة على تحملها نتيجة التعهدات الخارجية التي قد تسيء لمركزها .[2]لذلك سنتناول أهم العوامل الداخلية المؤثرة في السياسة الخارجية الجزائرية ونبدأ أولا بـ :

الأمن الوطني: فقد ورد في الدستور الجزائري لعام 1996 في مادتيه (61) و (62) ضرورة حماية استقلال البلاد و سلامة ترابها الوطني و جميع رموز الدولة و الدفاع عن هذا الوطن إجباري على كل مواطن جزائري، و يظهر جليا أن السياسات الأمنية المتبعة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا لم تركز على البعد العسكري فقط، بل شملت أبعاد أخرى كالبعد الاقتصادي والاجتماعي و الثقافي، واعتبار التنمية توفر الأمن والأمن بدوره يوفر للتنمية الشروط والظروف اللازمة لكي تسير هذه التنمية في الدروب المرسومة لها، وأخذا بالاعتبار لهذه الأبعاد فان مقومات الأمن الوطني تتجلى في: القوة العسكرية، التنمية و الإنسان إنها تمثل في الواقع حالة استنهاض وطني شاملة دفاعا عن المصالح و القيم الوطنية من ناحية و سعيا نحو التقدم و الاستقرار من ناحية أخرى، لهذا تسعى الجزائر إلى تامين كيان المجتمع

[1] حوارات الإقليمية في منطقة الساحل و الصحراء، مرجع سابق،ص102

[2] احمد نوري النعيمي ، **السياسة الخارجية** ، عمان : دار زهران للنشر و التوزيع ، 2001 ،ص،ص200،199

ضد الأخطار التي تهدده و الحفاظ على مصالحه و تهيئة الظروف المناسبة لتحقيق أهدافه العليا التي تعكس الاتفاق والرضا العام في المجتمع وقد حاولنا في البداية تحديد مصادر تهديد الأمن الوطني الجزائري على المستويين الوطني و الإقليمي للجزائر[1] .

[1]المرجع السابق الذكر

الشكل رقم10: مصادر التهديد للجزائر[1]

الشكل من إعداد الطالبة بناءعلى ماورد في المذكرة

[1] هيثم الكيلاني ، **مفهوم الأمن الإقليمي العربي ،: دراسة في جانبه السياسي و العسكري** ، باريس : مركز الدراسات العربية الأوروبية ،1996،ص63- 73

من جهة أخرى فان عدم استقرار العلاقات الجوارية و انهماكالنظام الجزائري في التركيز على الشؤون الداخلية المتردية و المتميزة بعدم الاستقرار فقد دفعت السلطة في الجزائر إلى تركيز اهتماماتها على المجالات الأمنية و العسكرية وهنا نستطيع أن نفهم استمرار الدولة الجزائرية في بناء قوتها المسلحة للدفاع عن الكيان الجزائري و سيادته مع الاحترام الكامل لسيادة دول الجوار خاصة الدول العربية التي يجمعها معها التاريخ المشترك و التطلعات المستقبلية و يتجسد هذا المسعى من خلال التجليات الواقعية للإرادة الوطنية التي بدت قادرة على بلورة إستراتيجية و تقاليد دفاعية تتحكم بمدركات الوضع الجيو سياسي و الممازجة بين الفكر السياسي و الفكر العسكري[1]

تبقى الجزائر من البلدان العربية التي تملك رصيدا وحدويا قويا وحساسية مفرطة ضد التدخل الأجنبي كمحدد قوي للإرادة الوطنية, بالإضافة طبعا إلى إمكانات وقدرات عسكرية تمكنها من استيعاب الضغوط و التهديدات الخارجية و تتجلى مقومات الأمن الوطني الجزائري في :

- محاولة إنشاء جيش نظامي عصري و تطوير طرق الاستفادة من الخدمة الوطنية
- مع تحضير التوجه للاحترافية بإنشاء مؤسسات عسكرية القطاعية المتخصصة في التكوين و التدريب و الإستراتيجية العسكرية
- استحداث مراكز الطاقة و تنويع الموارد و غيرها من العوامل الأخرى المتعلقة بالوحدة الترابية و السيادة الوطنية
- تدعيم التعددية الحزبية كمدخل لإحقاق الشرعية الأمنية .

بهذا يتضح أن مقومات الأمن الوطني (الكيان الجغرافي، السيادة الوطنية والوحدة الترابية....) لم تندرج ضمن حسابات التوازنات الإستراتيجية و التنمية القدرات الدفاعية وحسب و إنما امتدت لتشمل الأمن المجتمعي الشامل(الوئام المدني , التنمية, حقوق الإنسان , ...) على الرغم من لجوء الجزائر في بعض الفترات العصيبة إلى التركيز على الآمن العسكري السياسي لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية المحتملة وغير أن هذا المنحى يعتمد على شراء الأسلحة عقد الاتفاقيات العسكرية لتطوير الكفاءات العسكرية والإستراتيجية لكن الجزائر أدركت ضرورة تقليص التبعية للخارج على اعتبار أن التسلح من مصادر خارجيةيرهن الأمن الوطني لإرادة الدول البائعة للسلاح واستقلالية سياستها داخلي وخارجيا .[(1)]

الموقع الجغرافي :

[1] محمد عبد المجيد عامر ،**دراسات في الجغرافيا السياسية** ، مصر : (د ، د ، ن) ، 1999 ،ص 62

[1] هيثم الكيلاني ، **المرجع السابق** ، ص 74

تعد الجغرافيا في مقدمة العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية، و من أكثر مقومات الدولة ثباتا. فللموقع البحري الأثر البالغ في سياسة الدولة الخارجية، فاغلب حركات الاستعمار الحديث كانت بواسطة دول ذات خصائص بحرية، لهذا يعتبر الحاجز المائي من اهم العوامل المحددة للسياسة الخارجية و قد ابرز هذه الأهمية على مر التاريخ من خلال حملات نابليون و في القرن التاسع عشر وبليوس قيصر وفيليب الثاني وهتلر في منتصف القرن العشرين.

الشكل رقم 11: خريطة تبين الموقع الجغرافي للجزائر و طول الحدود

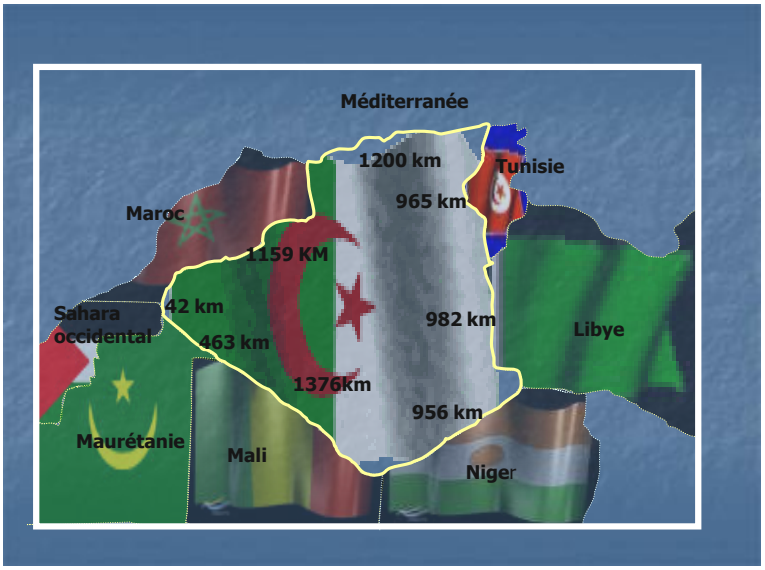

إن للموقع الجغرافي كالجبال و الأنهار أثرها على السياسة الخارجية بالنسبة لدول كثيرة فكل دولة من هذه الدول أصبحت لديها الرغبة أن يكون لها مثل هذه الحدود الطبيعية التي عن طريقها تستطيع أن تدافع عن أمنها القومي. أما فيما يخص المناخ فقد أشار أرسطو في كتابه " السياسة " إلى العلاقة الموجودة بين المناخ و الحرية و لم يكن أرسطو وحده من كتب في هذا المجال بل تبعه العديد من الكتاب أمثال "جون بودان" و "مونتسكيو" و" راتزل" .[1] فالجزائر تعتبر من الدول ذات الواجهة البحرية فهي تشرف على البحر الأبيض المتوسط بساحل طوله 1200كلم و تتربع على مساحة تقدر بـ: 2381741كلم2 وهي بذلك تأتي في مقدمة الدول المغاربية من حيث المساحة فهي تمثل نسبة 40 % من مساحة المغرب العربي، رغم أن ثلثي هذه المساحة يهيمن عليها الطابع الصحراوي فان هذا البلد يزخر بأهم الموارد الطبيعية ما جعله محط أنظار الكثير من دول، و موقع الجزائر كقلب المغرب العربي أعطاها أهمية كبيرة جعلها مخولة للاهتمام بقضايا ومشاكل دول الجوار، تتمثل هذه الدول في كل من تونس وليبيا شرقا والمغرب والجمهورية الصحراوية و موريتانيا غربا و المالي والنيجر جنوبا .[1]

[1] المرجع السابق

العامل السياسي : رغم الاختلاف في النظم السياسية للدول فان هناك أسس مشتركة في صنع السياسة الخارجية بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي يشارك في صناعة القرار الخارجي عدد من الأجهزة الحكومية و الغير الحكومية تتجلى الأجهزة الحكومية في السلطة التنفيذية و المؤسسات التي تتفرع عنها كالوزارات و المؤسسات العامة، أما الأجهزة الغير حكومية تتجسد في كل من الأحزاب السياسية وجماعات[1] المصالح (الضغط) ووسائل الإعلام والرأي العام، هذه المؤسسات يكون لديها الدور الفاعل في تحديد وصنع السياسة الخارجية فالأحزاب السياسية إذا تميزت بالانضباط و الوضوح العقائدي فسيكون لها الأثر الملموس في تحديد السياسة الخارجية كذلك جماعات المصالح والرأي العام ووسائل الإعلام التي تعمل على إعلان السياسة الخارجية للدولة . [2]

في الجزائر فإن انضواء التنظيمات السياسية تحت لواء جبهة التحرير الوطني خلال حرب التحرير (1954-1962)إلى تضاؤل الخلاف والصراع بين قياداتها لكن المكبوت ما لبث أن تفجر غداة الاستقلال حيث تزايدت وتيرة الصراعات و الخلافات حول السلطة حتى أنها وصلت في بعض الأحيان إلى استخدام العنف ,وإذا كانت النخبة المهيمنة بمختلف حساسياتها السياسية قد تكونت من خلال ظروف خاصة تربط بنضالها ضد الاحتلال الفرنسي فإنها استمرت في التعبئة من منطق الهوية الوطنية والكفاح التاريخي حتى أن بعض أعضائها أصبحوا يتصورون أنفسهم و كأنهم أوصياء على الشعب وعلى مصالحه ومن الطبيعي في هذه الحالة أن تتصادم مصالحها مع مصالح النخب الصاعدة و قد يكون ذلك على حساب مصالح الشعب الذي يعيش جزء كبير منه تحت وطأة الفقر والتهميش .[3]

أمام تدني الوضع الاجتماعي و الأمني بدا جليا عجز النخب المحلية و الوطنية في تعاملها مع الأزمة وانغماس بعض أعضائها في الفساد الاجتماعي الأمر الذي زاد من درجة الشك و الريبة فيما تقوله وتفعله هذه النخب، و الشك المؤكد أن النخب التي تتحكم في أجهزة الدولة تميل دوما إلى خلق نوع من الاتفاق بين أعضائها على السياسات العامة و تبادل الأدوار وتفعيل النخبة الحاكمة في حل الخلافات الداخلية ومواجهة التحديات الخارجية فان المعارضة قد شكلت أحيانا تيارا قويا أهلها المشاركة في طرح البدائل الناجحة لحل المشكلة التي تعصف بالبناء المجتمعي الجزائري فعلى المستوى الداخلي سعى الكثير من الأحزاب و [4]الشخصيات الوطنية إلى تحقيق عقد مصالحة وطنية لمواجهة الأزمة الجزائرية والانتقال نحو الديمقراطية .

---

[1] محمدعبد المجيد عامر ،**دراسات في الجغرافيا السياسية** ، مصر ، 1999 ،ص 62

[2] قسم الأبحاث و الدراسات، **السياسة الخارجية** ، الدنيمارك : الأكاديمية المفتوحة ، 2007 ،2008 ، ص 6 ، 14
إسماعيل قيرة ، **العولمة و موقع الجزائر في النظام العالمي** ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط2 ,2006 ، ص 420 ،421[3]

[4] إسماعيل قيرةو آخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2009، ص 286.

العامل الاقتصادي : يعتبر العامل الاقتصادي من العوامل المهمة التي تلعب دورا مركزيا في اختيارات السياسة الخارجية، و أي سياسة تتطلب توفر موارد اقتصادية و تتضمن هذه الموارد عدة عناصر، فإلى جانب المواد الأولية المتوفرة لدى الدولة نجد طبيعة النظام الاقتصادي وحجم الإنتاج القومي ومعدلات الإنتاج ومستوى التقدم الاقتصادي فلكل هذه العوامل اثر في تحديد السياسة الخارجية، و نفصد بالموارد الاقتصادية تلك الثروات الطبيعية من معادن و طاقة و مياه و إنتاج زراعي و صناعي حيث أن توفرها لدى الدولة يعزز مكانتها و تجعل منها فاعلا مهما في الوحدات الدولية الأخرى .[1]

فالقوة الاقتصادية هي أهم مصدر من مصادر قوة الدولة سياسيا داخليا و خارجيا، وفي مقارنة بين القوة الاقتصادية و القوة العسكرية لوحظ أن القوة الاقتصادية أصبحت الأكثر استخداما ورواجا في العلاقات الدولية عن القوة لعسكرية و هذا ما عبر عنه "ادوارد لوتراك" قائلا: " إن القوة العسكرية فقدت أهميتها أمام بروز عصر الجيو اقتصادي الجديد"، و في نفس المعنى أكد فريد برغسن على أولوية العامل الاقتصادي في ظل النظام العالمي الجديد إلا أن هذا لا يقلل من أهمية القوة العسكرية .

تعتبر بعض الموارد على درجة كبيرة من الأهمية فكلما زاد الطلب عليها اتسمت السياسة الخارجية بأكبر قدر من الاستقلالية والقدرة على تحقيق أهدافها و تدعيم أمنها القومي لذلك تلجا الدول إلى تخزين مثل هذه الموارد الحيوية حتى و لو كانت غير منتجة لها كما تلعب طبيعة النظام الاقتصادي دورا في تحديد التصرفات الخارجية الدولية حيث يساهم هذا النظام في عملية توزيع الإنتاج والنشاط الاقتصادي في المجتمع، حيث أن النظام الاقتصادي المفتوح يختلف عن النظام الاقتصادي المغلق، خاصة و أن العالم أصبح على درجة كبيرة من الترابط والتداخل وأفضل دليل على ذلك ظاهرة التكتلات الاقتصادية و العولمة التي تؤكد على ضرورة التعاون والتكامل كوسيلة لتلبية حاجيات المواطنين، ويتضح أيضا تأثير المتغير الاقتصادي على السياسة الخارجية في علاقات الدول الغنية و الفقيرة فبينما يرتفع حجم الدخل القومي ومتوسط الدخل الفردي وتتسع دائرة الإنتاج في فئة الدول الغنية، يحدث العكس تماما في الدول الفقيرة مما يمنحها فرص اقل للتحرك والاستقلالية و تتميز سياستها الخارجية بالتبعية نظرا لحاجة هذه الأخيرة للدول القوية وقد يكون ذلك تفاديا لسياسة فرض العقوبات أو المقاطعة الاقتصادية. [2]

إن للمتغيرات سابقة الذكر أهمية كبيرة في السياسة الخارجية الجزائرية وهذا من خلال المؤشرات التالية :

---

[1] أمينة مزيان ايجر ، **التحول البراغماتي في السياسة الخارجية الجزائرية : دراسة في العوامل و المتغيرات** ، رسالة ماجستير ، الجزائر : جامعة الجزائر ، (2006 ، 2007) ، ص ،ص26،27

[2] أحمد نوري النعيمي ، **مرجع سابق** ، ص 210.

* أهمية الدخل القومي مقارنة مع أغلبية الدول العربية، وهذا يساعد بالطبع على البناء الداخلي و خوض معركة التنمية .

* إن الجزائر رغم ضخامة حجم مستورداتها السلعية واعتمادها على التجارة الخارجية في سد حاجياتها من دول أجنبية غير مغاربية ولا عربية، وتعتبر الواردات الجزائرية مهمة و هي تزداد قيمة حيث سجلت انخفاضا طفيفا نتيجة التقليل من استيراد المواد النصف المصنعة، ومع هذا يلاحظ أن المواد الغذائية تطلبت في 1990غلافا ماليا بزيادة 20%من سنة 1989 ب5 ,49مليار دولار تقريبا، الواردات الجزائرية مهمة وهي تزداد قيمة حيث سجلت انخفاضا طفيفا نتيجة التقليل من استيراد المواد النصف المصنعة .

ومع هذا يلاحظ أن المواد الغذائية تطلبت في 1990 غلافا ماليا بزيادة20%من سنة 1998 ب5 ,45مليار دولار تقريبا، قاربت فتورة المواد الغذائية11مليار مما تمثل 22,2%، فهذا الوضع يثقل كاهل الاقتصاد الوطني و خاصة انه يأتي في ظروف صعبة ولهذا اتخذت الحكومة عددا من الإجراءات لتكثيف نتائج الإنتاج الزراعي ومحاربة التبذير على أن ثلثي الواردات لسنة 1995 تدخل في الأولويات التي وضعها المخططون أي أن معظم المشتريات الموجهة للنمو الاقتصاد (الموارد الأولية، مواد التجهيز، ...الخ)

كما أن النمو و التطور الصناعي حتى الزراعي يعد من العناصر التي تدخل بشكل مؤثر في تكوين و بناء الدولة، فبإمكان الدولة التي تملك أسس و مقومات الصناعة أن تسد حاجاتها وتحقيق الاكتفاء الذاتي تكون قادرة على غلق باب التبعية الخارجية وتتمتع بحرية كاملة في صنع السياسة الخارجية .[1]

الجزائر اختارت العدول على الأسطورة التصنيعية لاقتصاد مغلق لصالح اقتصاد مفتوح و تعرف ما بقي عليها عمله بصفة أولية : الاستحواذ على السوق الداخلية من جديد من خلال المؤسسات المتقوقعة على أرضها، و يوجد الكثير مما يمكن عمله، فهناك على الأقل خمسة أسواق تستحق العناية العجلة وكل سوق من هذه الأسواق تنطوي على نمو هائل في التشغيل والمداخل، أما فيما يحص سوق بناء التجهيزات الكبرى فالدولة و سوناطراك تبنيان الكثير من التجهيزات بقيمة 6مليارات على الأقل من الدولارات سنويا، لكن الجزائر تنقصها مؤسسات ناجحة كبرى للتكفل بمثل هذه التجهيزات، و من بين هذه التجهيزات هناك 50تجهيزا في طور الانجاز من طرف مؤسسات أجنبية، و هذا يسبب تضييع إرباح اقتصادية ومالية هامة و لحسن الحظ هناك مجموعة من المؤسسات الأجنبية و الجزائرية قيد التشكيل من

[1] أمينة مزيان ايجر ، **مرجع سابق**

اجل التكفل بالمشاريع الكبرى مثل حالة السكة الحديدية مشرية . بشار، الطريق شرق . غرب وأن هذا بالتأكيد لشيء جيد، لكن يجب احترام الأسعار والنوعية و الأجيال .[2]

لقد أدى وجود البترول و الغاز في الجزائر و ارتفاع أسعارهما و أهميتهما الإستراتيجية جعل الجزائر تركز في تعاملها مع الدول الخاصة المغربية على تقديم تسهيلات كأحد الوسائل لتحقيق أهدافها السياسية الخارجية في المنطقة، و بغض النظر عن الروابط التي تربطها مع هذه الدول إلا أن هذه التسهيلات لا تخرج من القاعدة المعروفة في السياسة الجزائرية في مجال الطاقة لجيرانها المغربيين و تكشف الاتفاقيات التي وقعت مع المغرب في يوم ما، و عندها سيتأكد من أننا ضحينا في بعض الأحيان ببعض المصالح المادية لفائدة المغرب و إيمانا بأن هذا لفائدة المغرب و إيمانا بأن هذا لفائدة الشعب المغربي و لفائدة المنطقة كلها، و كان هذا نفس موقفنا مع جيراننا الآخرين فالبترول و الغاز يعتبران من أهم المتغيرات الاقتصادية و اللذان يساهمان بشكل كبير وواضح في السياسة الخارجية الجزائرية على الصعيد الدولي حيث تحتل الشركة الوطنية للبحث عن المحروقات و إنتاجها و نقلها وتحويلها و تسويقها و المعروفة بـ " سوناطراك " المرتبة الحادية عشر ضمن اكبر الشركات البترولية في العالم و الأولى على المستوى الإفريقي وهي أول مصدر في العالم لمادة " CONDOSAT " و الثانية للغاز المميع "GNL " و الثالثة للغاز الطبيعي، حيث بلغ رقم أعمالها 20 مليار دولار سنة 2002، و تمثل نشاطها 30 % من الناتج الوطني الخام . PNB . و يشتغل فيها 120 ألف عامل، و بلغ عدد اكتشافاتها أكثر من 130 اكتشاف منذ سنة 1986 بما فيها التي تمت بالشراكة الأجنبية، و أبرمت من 2000 إلى 2003 أكثر من 30 عقد شراكة للبحث و الاستغلال [1]

فالجزائر تريد أن تسترد مكانتها ضمن البلدان المصدرة للنفط، ففي شهر أوت من سنة 2002 قدمت الجزائر طلبا رسميا لمراجعة حصتها ضمن منظمة البلدان المصدرة للنفط، ويجب التذكير بان نظام الحصص الذي اعتمد ضمن المنظمة عام 1982 قد تأسس بغرض الحد من انخفاض الأسعار الناتج عن تقلبات السوق أو عن طريق السوق الموازي الذي أصبح يزداد أهمية أكثر فأكثر .

[2] عز الدين بعزيز ، **سياسة الجزائر المغاربية : من 1962 . 1995** ، رسالة ماجستير ، الجزائر : جامعة الجزائر ، 1997 ص 59.

[1] عبد اللطيف بن أشنهو،عصرنة الجزائر:حصيلة و أفاق،الجزائر:ALPHA DESIAN 2004،ص96،95

الشكلرقم12: طرق ومسارات تصدير الغاز الطبيعي والغاز الطبيعي المسال

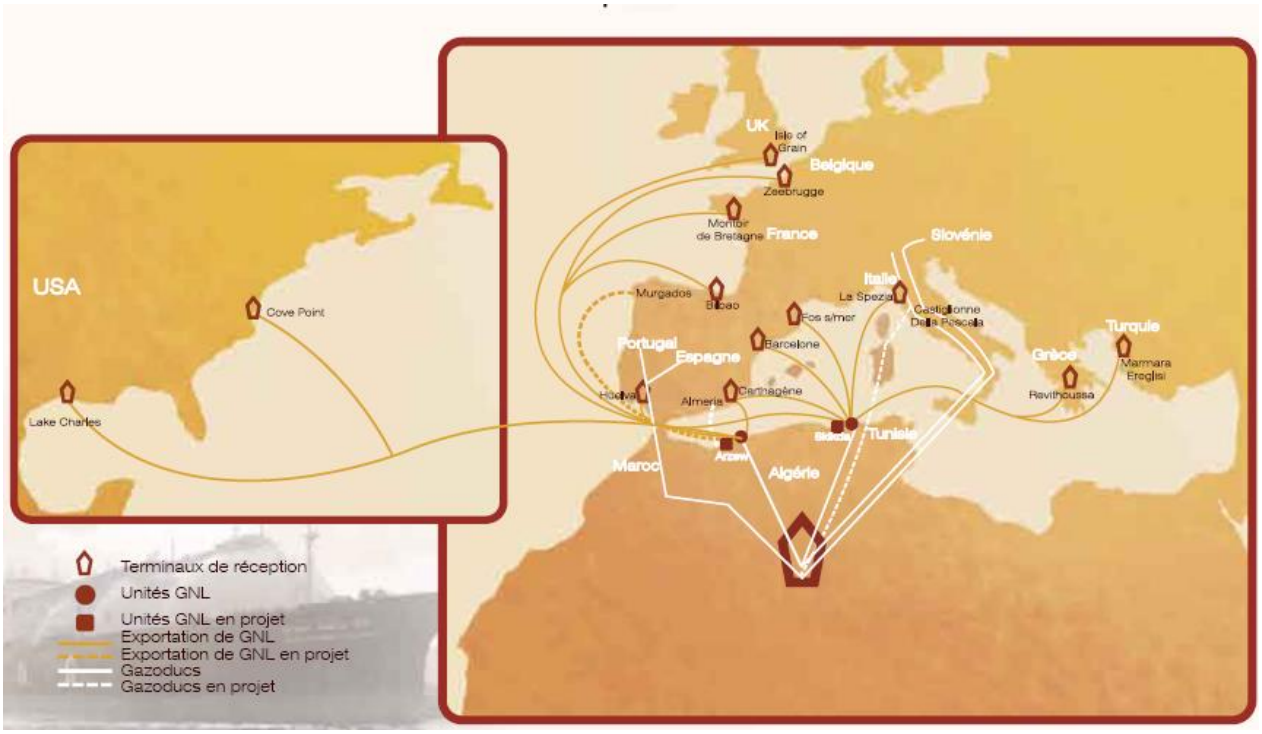

Source : Sonatrach , commercialisation gaz et développement à l'international, Op.cit : p : 17

تجدر الإشارة إلى أن مطالبة الجزائر بحصة مليون برميل يوميا و هي الحصة التي سترتفع لتبلغ لاحقا 1, 3 مليون برميل و بعد أكثر من 40 سنة من الاستقلال لم يفقد خزان الزيت إلا 14% من قدرته، مع العلم ان هذا الخزان ينتج حاليا 20 مليون من النفط سنويا، و قد ينتج حسب التقديرات عشرات المرات أكثر و لمدة سنوات طوال و يكفي فقط لذلك تطوير الآبار وتوسيع قدرات الإخلاء، و ذلكم ما تقوم به الجزائر ما بين 2004 و2008 لا سيما أن التكنولوجيا المتوفرة أنجع مما كانت عليه، ولا ينقص لذلك سوى المسائل المالية تمكن من بلوغ حدود 23 مليون طن سنويا، و بفعل التسيير العقلاني فسيظل حاسي مسعود كنزا للجزائريين وللأجيال المقبلة أن تحصل على نصيبها وهذا ما تسعى إلى تحقيقه السلطات الجزائرية من لابد خلال التوفيق الدائم بين المصالح الحالية و مصالح الأجيال القادمة [1].

لقد أصبحت تقريبا كل الاحتياطات الغازية المعروفة محل عقود فانه من الضروري اكتشاف احتياطات جديدة من اجل الاستفادة في الوقت المناسب من الفرص الجديدة التي تفرض تعبئة الوسائل المالية و التقنية الهامة في سياق عالمي يشهد طلبا متزايدا عن المستثمرين، إن التجربة التي اكتسبها

[1] عبد اللطيف بن أشنهو، **عصرنةالجزائر:حصيلة وأفاق،الجزائر**:ALPHA DESIAN 2004،ص96،65

سوناطراك في قطاع الغاز تسمح لها بالإنتاج وفق إستراتيجية دولية في هذا المجال، ومن اجل الإسراع بتنمية القدرات الغازية فانه من الواجب إتباع سياسة تحضيرية بغرض الإتيان بمتعاملين للجزائر، و مقاسمتها المخاطر التي تحملتها بمفردها وبكلفة معتبرة إلى حد الساعة وستنتقل الصادرات الغازية تدريجيا من 60 إلى 85 مليار متر مكعب[1] .

إن تطور السوق الأوروبية التي تبيع فيها المؤسسة نسبة 95 % من صادراتها يطرح جملة من التساؤلات الهامة التي تأخذها المؤسسة بجدية كبيرة، كيف ستتطرق هذه السوق مع اختلاف و فقدان احتكار السوق من الأقلية المشكلة من الجزائر و روسيا والنرويج الذي حقق إلى حد الآن بعض التوازن في توزيع السوق الأوروبية، سيستدعي إلى التمكين مع الوضع بسبب وصول متعاملين جدد، لكن السوق جد كبيرة و التكليفات الهيكلية ستأخذ الوقت ومن البديهي أن قدرة السونطراك في المفاوضات التجارية لتتحسن في هذا السياق الجديد بفضل التحالفات الإستراتيجية مع اكبر الشركات و كل هذه التطورات و دراسة الإستراتيجية التجارية الجديدة ستؤدي بطبيعة الحال إلى إثراء سياسة الاستثمارات الغازية، أما كثافة الطلب على الكهرباء بالنسبة للسنوات القادمة فإنها من جانبها تقاس بتطور القوة القصوى على الشبكة .

الشكل رقم13: طرق ومسارات تصدير غاز البترول المسال

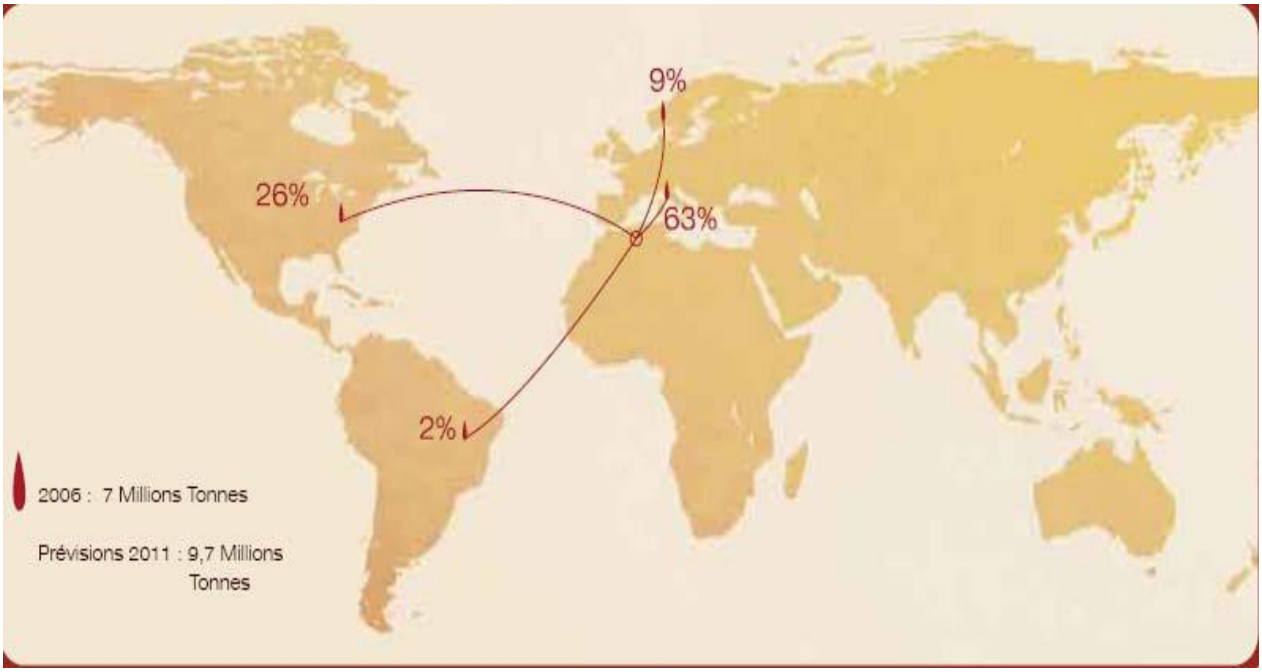

Source : Sonatrach , commercialisation gaz et développement à l'international, Op.cit : p : 17

[1] عزالدين بعزيز،نفس المرجع،ص113

سيسمح التطور المستقبلي للطلب و لنوعيته بتحديد حجم الإنتاج الضروري وكذا بتحديد الطاقات الإنتاجية الإضافية الواجب توفيرها أن تطور التجارة الخارجية في الجزائر من 1962 يعتمد على معادلة وثيقة بين وسائل العمل و بين الانجازات لبلوغ الأهداف الأساسية المرسومة لهذا القطاع، و من بين هذه الأهداف :

- دعم الاستقلال الاقتصادي الوطني بتنويع المبادلات[1]
- زيادة المبيعات إلى الخارج و تنميتها إلى الحد الأقصى
- التموين المنتظم بمواد التجهيز الضرورية للصناعة من جهة، و بمواد الاستهلاك من جهة أخرى
- حماية و ترقية الإنتاج الوطني :

تميزت فترة التوسع في مخططات التنمية الأولى بإنشاء احتكارات أسندت إلى الشركات الوطنية وسمحت هذه الشروط ببروز ابتكار هام شكل في وقت قصير النظام السائد للإطار القانوني لتجارة الاستيراد السنوي تسلم إلى الأجهزة العمومية من غلاف العملات لاستيراد الاحتياجات، و في سنة 1978 صدر قانون 78. 02 الذي يقنن التجارة الخارجية في الجزائر، فأسس بذلك احتكار الدولة للتجارة الخارجية [2]

لقد نص الدستور من قبل في مادته 19 على احتكار الدولة التجارة الخارجية حيث أصبح الاستيراد والتصدير من اختصاصات الدولة وحدها، على أن القانون رقم 78. 02 المؤرخ في 12 فيفري 1978 الذي أوضح إجراءات تطبيق هذا الاحتكار من طرف مؤسسات الدولة قد تضمن استثناءين يمكن للحكومة بتفويض ممارسة احتكار الدولة للتجارة الخارجية منح رخص الاستيراد للمؤسسات الأجنبية التي بيدها صفقة او عقد أمضته مع جهاز الدولة للمؤسسات الخاصة الوطنية للإنتاج (إذا تعلق الأمر ببضائع لم تهيئ لها الدولة بعد جهازا للاستيراد) وواضح هذا الإجراء الانتقالي ضمان قانون المالية لسنتي 1983 و1985 إجراءات استثنائية تتعلق بالإعفاء من استمارات التجارة الخارجية و هنا حالتين .

- استيراد بدون دفع لمواد التجهيزات التي لا تتجاوز قيمتها 200000 دج يكفي أن تكون هذه البضائع جديدة وان تكون مضمونة عند تاريخ الاستيراد، وان تكن موجهة للاستعمال المهني المستورد و توظيف الرسوم طبقا للتشريع المعمول به
- استيراد مواد التجهيز غير المصنوعة إذا لم تتجاوز قيمتها 10000 دج، في هذه الحالة فان الحقوق و الرسوم تكون جزائية[3] .

[1] نفس المرجع

[2] عزالدين بعزيز ،مرجع سابق،ص123

[3] **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،القانون رقم78-02 المؤرخ في12 ففيري1978**

العامل البشري:

عدد السكان يلعب دورا مؤثرا في السياسة الخارجية، هذا التأثير يبرز في تقدير الوزن السياسي للدولة وتحديد مدى قوتها و ضعفها مقارنة ببقية الدول الأخرى خاصة المجاورة و هذا من خلال دراسة عدد السكان و توزيعهم الجغرافي وكثافتهم و تركيبتهم، أن تأثير العامل السكاني في حركيته و فعالية صانع القرار سلبا و ايجابيا يكون من خلال :

- إن عدد السكان قادر على ان يكون عاملا جوهريا في رفع درجة الاستعداد العسكري للدولة، فارتفاع نسبة السكان في الدولة يشكل دعامة أساسية لبناء قوة قتالية بإمكانها ان تكون قادرة على تحقيق أهداف السياسة الخارجية
- العلاقة بين عدد السكان والقدرة الاقتصادية للدولة، فكلما زاد عدد السكان كلما كانت هناك إمكانية أكثر في استثمار وعملية الإنتاج، و بالتالي تطوير الاقتصاد في السلم أو الحرب[1]
- ارتفاع عدد السكان قد يكون مبررا لانتهاج سياسة الهجوم أو التوسع الخارجي، وهذا قد يؤدي إلى ظهور ما يسمى بفكرة " الوضع الأنسب " والقائلة أن عدد السكان القليل يهدد بقيام الحرب، وهو ما ارتكزت عليه نظرية موسوليني، والتي تتلخص بعلاقة التوسع السكاني بالتوسع الارضي و نظرية المجال الحيوي لهتلر والتي كانت من مبررات السياسة الخارجية لألمانيا قبل و خلال الحرب العالمية الثانية، غير ان عدد السكان ليس المهم بحد ذاته، بل لابد من ارتباطه بالنوع السكاني وضمن المتغيرات الأخرى ليصبح عاملا فاعلا في قوة الدولة و من ثمة إعطاء صانع القرار القدرة في حركيته السياسية.

الجزائر من حيث هذا العامل هي تمثل إحدى الدول ذات الكم السكاني المتوسط وهذا مقارنة مع مساحتها حيث يبلغ تعداد السكان في الجزائر إلى غاية سنة 2009 أزيد من 34 مليون نسمة، وبنسبة نمو تساوي 3% سنويا إذ تعتبر هذه النسبة من أعلى النسب في العالم.[2]

المطلب الثاني: المحددات الخارجية

تلعب المحددات الخارجية للدولة دورا مهما في صياغة و صنع السياسة الخارجية، وهي مكملة للمحددات الداخلية، وفيما يلي أهم محددات السياسة الخارجية الجزائرية و نبدأ بـ :

أولا: **العمل الجزائري في الإطار المغاربي:** إن طبيعة المصير المشترك لبلدان المغرب العربي جعل شعوب المنطقة تقترب من بعضها البعض على مر التاريخ لذالك كانت الجزائر تعمل على بناء وحدة

[1] نفس المرجع السابق،ص132
[2] نفس المرجع

مغاربية تضم الجزائر, المغرب, تونس , ليبيا و موريتانيا . واجهت هذه الوحدة جملة من العراقيل جمدتها من أهمها مشكلة الحدود بين الدول الأعضاء إلا أن الجزائر حاولت تخطي هذه المشاكل و بناء علاقة صداقة و اتفاق مع دول الجوار وهذا ما عبر عنه رئيس الجمهورية السيد "عبد العزيز بوتفليقة" بعد ساعات من انتخابه أن العلاقات الجزائرية المغربية التي كانت تشهد توترا كبيرا بنبعي أن تكون مبنية على الإخاء و حسن الجوار و أن حل قضية الصحراء الغربية يجب أن يتم وفق مخطط و قرارات الأمم المتحدة و منظمة الوحدة الإفريقية[1] .

ثانيا : العمل من اجل تدعيم الوحدة العربية: لقد لعبت الجزائر دورا استراتجيا في توازنات النظام العربي وخلق أواصر التعاون ومواجهة الضغوط المسلطة على بعض الأنظمة العربية، لكن سقوط الجزائر في أزمتها الداخلية سنة 1990 جعل دورها الريادي يتراجع، وبعد انتهاء المحنة عادة الدبلوماسية الجزائرية وبقوة سواء من ناحية ترتيب البيت العربي و تقوية النظام العربي، أو دعم القضايا العربية المصيرية مثل القضية الفلسطينية وقضية الصحراء الغربية، ورفع الحصار عن العراق[2].

ثالثا : العمل في الإطار الإفريقي: تلعب الجزائر اليوم دورا هاما في القارة السوداء من خلال تدعيم منظمة الوحدة لافريقية والتي تعتبر الجزائر من بين مؤسسيها (25 ماي 1963)والتي أصبحت تسمى الآن بالاتحاد الإفريقي حيث تحاول الجزائر جاهدة من خلال هذه المنظمة خلق تلاحم إفريقي لمواجهة النزاعات ومحاولات التقسيم الخارجية لقد دعت الجزائر إلى إقامة هيئات جديدة على مستوى القارة الإفريقية على غرار مجلس الأمن و السلام و تأسيس البرلمان الإفريقي و كذا إتمام مسار إدماج هيئة النيباد ضمن تنظيماتها لإعطائها قوة أكثر وفعالية [3].

رابعا : العمل على الصعيد الدولي : أما دوليا فقد حرصت الجزائر على تطوير علاقات الصداقة و التعاون مع عدد من الدول، و تدرج مساعيها على الدوام في إطار احترام مبادئ القانون الدولي و التعايش المنسجم بين الشعوب وهي مهتمة شديد الاهتمام بدعم فعالية منظمة الأمم المتحدة من خلال ديمقراطية تسيرها و تحريك مجلس الأمن لمواجهة الاعتداءات على الأمن و السلم الدوليين و تجسيدا لذلك انتخبت الجزائر عضوا في مجلس الأمن سنة 2003 فكان ذلك دليل على استعادة الجزائر مكانتها على الساحة الدولية ونوعا من الاعتراف بمساهمتها الفعالة في إصلاح منظمة الأمم المتحدة .

---

[1] مجلة المستقبل العربي، **يوميات الوحدة العربية**، العدد: 244، 1999، ص 196

[2] ماهر الطاهر ، **العولمة و التحولات المجتمعية في الوطن العربي** ، مصر : مكتبة مدبولي ، 1999 ، ص 199

يعتبر توطيد أسس السلم في العالم من اكبر الرهانات التي تعملالسياسة الخارجية الجزائرية على كسبها ذلك أن الجزائر تناضل من اجل تعزيز سبل التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي فيما يتعلق بالوقاية وفض النزاعات في القارة الإفريقية ويدخل في هذا الإطار إيفاد الملاحظين للمشاركة في عمليات حفظ الأمن التي تتولاها الأمم المتحدة في النزاع في اريتريا و جمهورية الكونغو الديمقراطية وتأكيدا لمساعي الجزائر في هذا المجال فقد نجحت في إنهاء النزاع الإثيوبي الاريتري و النزاع بين الحكومة المالية والمتمردين الطوارق إضافة إلى إحلال الأمن و التنمية في إقليم كيدال بموجب اتفاقية الجزائر (4 جويلية 2004) التي اعتبرت دليلا قاطعا على التزام الجزائر بمبادئ الأمم المتحدة والقضايا الإفريقية عامة و قضايا الساحل الإفريقي على وجه الخصوص باعتبارها منطقة حيوية لها و تندرج ضمن نطاقها الأمني .[1]

المبحث الثاني: منطلقات السياسة الجزائرية في تسوية الأزمة في مالي

تستمد المقاربة الجزائرية لبناء السلم في مالي من مبادئ راسخة في السياسة الخارجية الجزائرية، حيث يعتبر تاريخ الثورة الجزائرية المحدد الأساسي لتوجهات الجزائر في المجال الخارجي، فقد نصت مواثيق الثورة التحريرية منذ إعلان نوفمبر1954إلى ميثاق الصومام في أوت 1956وميثاق طرابلس في جوان 1962 على مبادئ الخارجية المستقلة و التي تدور في مجملها حول فكرة مركزية وجوهرية تتمثل في كيفية تحقيق الاستقلال الوطني وتجسيده، و بعد تحقيق الاستقلال اتسمت مواثيق ودساتير الجزائر بقدر كبير من الاستقرار والاستمرارية نظرا للإجماع الوطني الذي يحيط بالقضايا الخارجية على خلاف القضايا الداخلية بالرغم من التباين في درجة التركيز والاهتمام وذلك وفقا لتغير الظروف والأوضاع[2] .

المطلب الأول: احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار

لقد تمت المطالبة بهذا المبدأ أثناء حرب التحرير الوطني عن طريق إصرار جبهة التحرير الوطني على تحرير التراب الوطني بأكمله ورفض أي تقسيم أو تجزئة له و كذلك من خلال تمسك الدولة الجزائرية بعد الاستقلال بنفس المبادئ الداعية إلى قداسة الحدود الموروثة عن الاستعمار. وهذا ماجاء في ميثاق الاتحاد الإفريقي(منظمة الوحدة الإفريقية سابقا)هذا المبدأ الذي نصت عليه الدساتير الجزائرية ضمنيا في المادة الثالثة عشر من الدستور: "**لا يجوز البتة التنازل عن أي جزء من التراب الوطني**"، ولهذا سارعت الجزائر إلى تسوية مشكل الحدود بنها وبين المغرب بعد حرب الرمال سنة 1993، و لأجل حل المشكل عقدت بين الطرفيين اتفاقيات، **اتفاقية افران** في 15جانفي 1969و **اتفاقية تلمسان**

[1] مديرية الاتصال ، **حصيلة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة (1999 ، 2009)** ، الجزائر : د د ن ، مارس 2009 ، ص 28 .

[2] حوارات الإقليمية و العالمية في منطقة الساحل و اصحراء، مرجع سابق،ص102

سنة 1970، وكان الاتفاق الأخير في 15 جوان 1972، كما تم ترسيم الحدود مع تونس في جانفي 1970، بالإضافة إلى اتفاقيات مع موريتانيا و النيجر[1] و مالي.أما الحدود الليبية الجزائرية خاضعة للاتفاق الليبي الفرنسي سنة 1959.

إن هذا المبدأ جعل الجزائر في منأى عن الأزمات مع دول الجوار، و الحفاظ على وحدة ترابها الوطني، هذا ما جعلها ترفض انفصال شمال مالي وتدعو إلى المحافظة على الوحدة الترابية لدولة مالي.

كما جاء في**اتفاق من أجل السلم و المصالحة الوطنية** منبثق عن مسار الجزائر في المادة 1: " احترام الوحدة الوطنية، السلامة الترابية، وسيادة دولة مالي وكذا شكلها الجمهوري وطابعها العلماني."

المطلب الثاني: التعاون بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول

لم يتوقف الدعم الجزائري عند التحرر السياسي، بل تواصل الى حد الدعم الدولي، و الكفاح من أجل تحقيق الرقي الاقتصادي، لاسيما فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادي في افريقيا، وقد نصت المادة 93من دستور 1976على مايلي: "**يشكل دعم التعاون الدولي و تنمية العلاقات الودية بين الدول، علاساس المساواة، والمصلحة المتبادلة و عدم التدخل في الشؤن الداخلية، مبدأين أساسين للسياسة الوطنية**"، كما جاء في المادة 27 من دستور 1989: "**تعمل الجزائر من أحل دعم التعاون الدولي، و تنمية العلاقات الودية بين الدول، و على المساواة، والمصلحة المتبادلة، وعدم التدحل في الشؤن الداخلية، و تتبنى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدفه**"و جاءت المادة 27 من دستور 1996 مختصرة هذا المبدأ في : "**تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون الدولي و تنمية العلاقات الودية بين الدول**".[2]

المطلب الثالث: حل النزاعات بالطرق السلمية

لقد تناولت المواثيق الرسمية الجزائرية هذا المبدأ صراحة، حيث ورد في دستور 1976في المادة 89: "**تمتنع الجمهورية الجزائرية، طبقا لمواثيق الأمم المتحدة و منظمة الوحدة الإفريقية و الجامعة العربية، عن الالتجاء إلى الحرب قصد المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى و حريتها. و تبذل جهدها لحب النزاعات الدولية بالطرق السلمية**".

[1] المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، مرجع سابق،ص10
[2] الجمهور الجزائرية دستور1976

وجاء في دستور 1989في المادة 25: " **تمتنع الجزائر عناللجوء إلى الحرب من أجل المساسبالسادة المشـروعة للشـعوب الأحـرى و حريتهـا**".والملاحـظ فـي هـذه الفقـرة هـو غيـاب الفقـرة الأولـى مـن دستور1976.[1]

ونصت المادة 26 من دستور 1996: " **تمتنع الجزائر عناللجوء إلى الحرب من أجل المساسبالسادة المشروعة للشعوب الأحرى و حريتها.و تبذل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية**".

ونصـت المـادة 29مـن دسـتور 2016:"**تمتنـع الجزائـر الجزائـر عـن المسـاس بالسـيادة المشـروعة للشعوب الأحرى و حريتها المشروعةو تبذل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية**".نلاحظ أن دستور 1996و2016 يحمل نفس المادة،حيث لم يمسها التعديل الأخي

المبحث الثالث:ادوار سياسة الجزائر الخارجية لحل الأزمة المالية

تحاول الجزائر التخفيف من حدة الأزمة في مالي وذلك بتبني الحل الأنسب ،سعيا منها للحفاظ على أمنها الداخلي و درء التهديدات المترتبة عن الأحداث في شمال مالي،خاصة بعد التدخلات الأجنبية، وكان سعي الجزائر لحل المشكلة وفقا لمبادئها التي مكنتها من لعب دور الوساطة بين الحكومة المالية و المتمردين في الشمال.

المطلب الأول: دور الجزائر على المستوى السياسي و الدبلوماسي

بالنسبة للجزائر لا توجد لديه أية مشكلة مع الطوارق الجزائريين، فهم لم يطرحوا يوما من الأيام انتماءهم للدولة الجزائرية كإشكال، فللجزائر إدراك كبير بشأن الطوارق في عملية البناء الوطني التي تتطلب توفر ظروف داخلية مستقرة، فقد قام الرئيس السابق للجزائر أحمد بن بلة، بتعيين أحد قادة .الطوارق في منصب نائب رئيس المجلس الشعبي الوطنيكما قام النظام الجزائري برسم مسار لتعزيز توطين الطوارق الرحل، بهدف إدخال العنصر الطوارقي كعنصر فعال ضمن العناصر المشكلة للمجتمع الجزائري، من خلال مجموعة من التشريعات التي تهدف إلى حماية التراث و الثقافة المحلية الطوارقية، وترقيتها وكذلك مجموعة من القوانين و القرارات الاقتصادية ذات الطابع السياسي و الاجتماعي.

قامت الجزائر بالنسبة للطوارق المحليين بعملية إصلاح إداري، وهذا بعد الزيارة التي قام بها الرئيس الجزائري السابق اليمين زروال في سنة 1994 ، حيث أصبحت تمنراست واليزي ولايتين .إضافة إلى تمثيل الطوارق في البرلمان بغرفتيه، كما يسيرون أنفسهم من خلال المجالس الشعبية البلدية والولائية عمل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على إشراك الطوارق في عملية تأمين الحدود الجزائرية من المخاطر،

[1] المرجع السابق،ص09

والتهديدات التي تأتيها من الجنوب، وهذا باعتبارهم أسياد الصحراء والأدرى بسبلها وشعابها حيث عملت الجزائر على توظيف أعوان من المنطقة للتنقل مع وحدات الجيش الجزائري[1]، وتعزز ذلك بمبادرته سنة 2009بمشروع تنصيب مجلس أعلى لأعيان الجنوب، رغبة منه في تشكيل هيئة تمثيلية عنا لمنطقة الجنوبية لتسهيل التنسيق معها في المسائل الأمنية .وبالفعل تم تجسيد المشروع من خلال الاجتماع الذي انعقد مع وزير الداخلية" دحو ولد قابلية"، لكن طوارق أزجر اعتبروا أن الأشخاص الذين التقوا مع الوزير لا يمثلونهم، وهم لا يرغبون في تغيير الزعامات القديمة، كما طالب مشايخ الطوارق السلطات باستشارة ودعم من لهم الفضل في فض النزاعات، لفائدة الدولة من الزعامة القديمة التي لها امتداد عميق في أوساط الطوارق. بالإضافة إلى عملية الإصلاح الإداري الذي جعل من تمنراست و إليزي ولايتين، وإنشاء صندوق خاص بتنمية الجنوب اعتمادا على الأموال التي يتم اقتطاعها من أموال النفط المصدر، زيادة على أنهم ممثلين في البرلمان بغرفتيه، و أنهم يسيرون أنفسهم من خلال المجالس الشعبية البلدية و الولائية، بالمقابل يبدي طو ارق الجزائر وفاءا كبيرا للأرض والوطن. و لأن أزمة الطوارق واقعة في كل من مالي والنيجر، و بالنظر لالتزام الجزائر بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار، واحترامها للمواثيق الدولية فيما يخص قبول الحدود الموروثة عن الاستعمار، ومبدأ حسن الجوار، و تعزيزا للأمن في منطقة الصحراء الكبرى، وتجنبا لمخاطر زعزعة استقرارها، قامت الجزائر بمجموعة من المبادرات الثنائية طرفي النزاع و الجماعية مع دول المنطقة لمعالجة الأزمة و محاولة تنمية المنطقة.

اللقاءات التنسيقية بين رؤساء و مسئولي دول المنطقة : و من أهمها

قمة جانت بجنوب الجزائر :انعقدت يومي 8 و 9 سبتمبر 1990 ، و قد ضم اللقاء قادة كل من الجزائر ومالي والنيجر و ليبيا، حيث تم الاتفاق و على وضع حد للوضعية المزرية التي تعيشها هذه المنطقة و وضع حد للتهميش الذي يعيشه السكان الطوارق وتحديد إستراتيجية مشتركة لحل مشكل تنقل الممتلكات و الأشخاص نهائيا بين البلدان سابقة الذكر . انسحب الطرف الليبي في هذه القمة الوزارية.

ندوة نوفمبر : 1993 انعقدت في الجزائر بحضور الدول الأربعة السابقة الذكر، وتم فيها دعوة الجزا ئر إلى التنسيق في مجال الأمن و التنمية، لتعزيز النسيج الاجتماعي و القدرات الخاصة لكل دولة من أجل مواجهة التحديات والمشاكل التي تعاني منها.

الوساطة الجزائرية في النزاع التوارقي المالي : انعقد في تمنراست 6 جانفي 1991 و قد توجت بالتوقيع في بماكوا بتاريخ 11 أفريل 1992 ، التي تناولت عملية الإدماج الشامل لمقاتلي الحركات و الجبهات الموحدة للأزواد داخل المؤسسات العسكرية والإدارة المالية.

اتفاقية تمنراست 1991 و في هذا الاتفاق قبلت السلطات المالية بمبدأ المفاوضات مع العناصر المسلحة تحت إشراف وساطة جزائرية . و في 5 و6 جانفي 1991 م في تمنراست، التقى ممثلو

[1] نبيل بوبية ،**نفس المرجع** ،ص108

الحكومة المالي مع ممثلي الحركتين المتمردتين، و هما الحركة الشعبية لتحرير الأزواد، و الجبهة العربية الإسلامية للأزواد، و انتهت بالتوقيع على اتفاقية تمنراست[1].

– **لقاء الجزائر الثالث15–25 مارس 1992 م** :و فيه تم تحقيق الاتفاق الوطني الذي وقع فيما بعد في بماكو.

لقاء تمنراست 20 أفريل 1994 م : و تم فيه التوصل لتقييم عملية تطبيق الاتفاق الوطني.

اتفاق 26 مارس 1996 م :حيث نظمت فيه الحكومة المالية بمدينة تومبوكتو حفلتم خلاله حرق كل الأسلحة التي جمعت بعد استعمالها في نزاع شمال مالي و قد شارك وفد الجزائر يقوده وزير الداخلية والجماعات المحلية.

اتفاق السلام : و قع في الجزائر في جويلية 2006 تحت لواء تحالف 23 ماي من أجل التغيير ، ونص على مايلي:

- ضرورة ترقية التنوع الثقافي في البلاد مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية الشمال.
- ضرورة تكفل أهالي كل منطقة بتسيير شؤونهم المحلية.
- إنشاء مجلس جهوي مؤقت للتنسيق والمتابعة يتم اختيار أعضاؤه بطريقة متفق عليها، يتولى شؤون التنمية ويشرف على الميزانية المحلية وجميع مظاهرا لأمن في المنطقة.

الجانب الاقتصادي: نص الاتفاق على تنظيم منتدى في كيدال حول التنمية خلال ثلاثة أشهر بعد التوقيع، يفضي لإنشاء صندوق خاص للاستثمار مع تسريع مسار تحويل صلاحيات التسيير للجماعات المحلية.

1. منح القروض لإقامة مشاريع تنموية وتحديد وتنسيق التبادل التجاري بين مناطق دول الجوار.
2. وضع نظام صحي يلاءم طبيعة حياة الأهالي الرحل.
3. القضاء على عزلة المنطقة بواسطة تطوير شبكة طرقات رئيسية بين كيدال وباقي البلاد وبينها وبين المناطق الجزائرية المتاخمة.
4. إنشاء إذاعة جهوية ورابط للتلفزيون الوطني لتصدير القيم الثقافية للمنطقة.
5. وضع نظام تعليمي وتخصيص منح للدراسة في الخارج.
6. مواصلة العمل بالنظام الجبائي التفضيلي وفق الميثاق الوطني لمناطق شمال مالي بهدف جلب المستثمرين[2].
7. إنشاء لجنة متابعة مكونة من تسعة أعضاء تضم ثلاثة أعضاء من كل طرف

[1] لامية زرقاني مرجع سابق،ص68
[2] نبيل بوبية،نفس المرجع،ص96

إضافة إلى الوسيط مقرها كيدال تتفرع عنها مجموعة تقنية للأمن، تشرف على عملية استرجاع الأسلحة، والذخيرة، والمعدات العسكرية المستولى عليها منذ هجمات 23 ماي 2006 ، مع تسوية الوضعية الاجتماعية، والمهنية للمقاتلين الطوارق.

8. التزام الحكومة المالية بإطلاق سراح جميع المسجونين بعد هذه الأحداث و تسهيل عودة الهياكل الأمنية والعسكرية المنتشرة في المنطقة إلى مستواها السابق.

كانت النقاط غامضة، فلفهم و تطبيق بنود الاتفاق، تطلب الدخول في مفاوضات جديدة انتهت إلى التوقيع في 20 فيفري 2007 على بروتوكول إضافي يضم ثلاث وثائق:

- .**الوثيقة الأولى** :إجراءات تطبيقية عالقة في اتفاق جويلية2006

-**الوثيقة الثانية** :جدول زمني يحدد آجال تسليم 3000 من عناصر التحالف لسلاحهم.

-**الوثيقة الثالثة** :شروط وطريقة تنظيم فوروم المانحين لتنمية منطقة شمال مالي (كيدال، قاو، تومبوكتو)

إن المقاربة الجزائرية في حل النزاع الطارقي في شمال مالي هي مقاربة تقليدية، ففي حالة النزاعات الداخلية لابد على الوساطة أن تأخذ بعين الاعتبار مصالح الدول، المجتمعات والأفراد، أي الاعتناء بمصالح الأطراف المتنازعة ومحاسبة مرتكبي الجرائم، وبالتالي العمل على حل النزاع من جذوره والقضاء على كافة العداءات التي كانت موجودة قبل النزاع .وهذا ما يعرف بالمقاربة التحويلية في حل النزاع والتي تتطلب وسائل مادية كبيرة من أجل الإشراف على عملية بناء السلام بمباشرة العديد من المشاريع التنموية القاعدية في منطقة النزاع وتحقيق(معادلة تنمية = استقرار وأمن.)

لكن الجزائر لا تملك هذه الإمكانيات الكبيرة لتحقيق هذه المشاريع الضخمة، بسبب عجز مالي التام اقتصاديا، لذا فان الموقف الجزائري يهدف للحفاظ على الوحدة الترابية لمالي، وضمان عدم إقصاء وتهميش السكان الطوارق، وهذا ما أثار غضب الطوارق الذين أملوا أن تتخذ الجزائر موقفا لصالحهم، لكن رغبة الجزائر تتمثل في إحلال الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة .حتى الاتفاقيات المبرمة والموقع عليها يضع العديد من الغموض وعدم الوضوح، إضافة إلى كونها ظلت مجرد حبر على ورق ولم يتم تطبيقها حتى .هذا ما يبين نية الجزائر في وضع حد لأعمال العنف، والعمليات المسلحة، وتخفيض مطالب الطوارق إلى أدنى حد فيمكن تشبيه الوساطة الجزائرية للنزاع الطارقي في شمال مالي مجرد مسكن يتدخل لتخفيف الألم فقط ولا يشفيمن الداء نهائيا.[1]

المطلب الثاني:دور الجزائر على المستوى الأمني و العسكري

[1] نفس المرجع، ص98

في مواجهة التهديدات الناجمة فشل دولة مالي ا في استتباب الأمن الداخلي و ضعف المؤسساتي في مالي،وما النتائج التي خلفتها أزمتها الداخلية من تنامي النشاط الإرهابي وتحالفه مع الجريمة المنظمة وانتشار السلاح في المنطقة .قامت الجزائر بأخذ مجموعة من التدابير و فق محوريين رئيسيين.

المحور الأول و هو المحور الخارجي، عن طريق التنسيق الإقليمي والدولي لمواجهة هذه التهديدات و المخاطر .أما الثاني هو المحور الداخلي أي الآليات المتبعة داخليا.

تدريب الجمارك و تأهيلها :تدريب عناصر الوحدات النشطة في الجمارك الجزائرية العاملة بالجنوب على الرمي بالسلاح الثقيل و المتوسط.

اجراء مناورات خاصة بمكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة :تقوم قيادة الدرك الوطني رفقة القيادة الجهوية الثانية لحرس الحدود، بإجراء مناورات في الولايات الحدودية الجنوبيةل لجزائر لاختبار القدرات القتالية.

تجهيز المطارات والموانئ و المعابر الحدودية بإمكانات متطورة :شرعت الجزائر في تجهيز المطارات الداخلية والدولية والموانئ و المعابر الحدودية، بإمكانيات جد متطورة تسمح باكتشاف أي محاولة لإدخال الأسلحة أو مواد صناعة المتفجرات المحظورة.

القيام بإصلاحات جذرية في صفوف الأمن الوطني :باشر جهاز الأمن منذ مدة، بإجراء إصلاحات جذرية للارتقاء بمستوى عمله في محاربة الجريمة المنظمة، إذ أكد المدير العام للأمن الوطني بأن جهازه بصدد تطبيق البرنامج المسطر من رئيس الجمهورية لتغطية كامل التراب الوطني بما أسماه " مؤسسات الأمن."

إنشاء معهد وطني للأدلة الجنائية و علم الإجرام: استحدثت قيادة الدرك الوطني مؤخر امعهدا وطنيا للأدلة الجنائية وعلم الإجرام : و الذي من شأنه تعزيز التكوين لمكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة .

إ نشاء مركز عمليات وطني و آخر إقليمي : أنشأت رئاسة أركان الجيش الوطني[1] الشعبي مركز عمليات وطنيا موحدا لمكافحة الإرهاب، و مركزا إقليميا ميدانيا في الجنوب للتعامل مع المستجدات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى، و قررت إطلاق مخطط أمني جديد لتسيير العمليات العسكرية و الأمنية ضد تنظيم القاعدة.

إقامة مراقبة فجائية للتشكيلات الأمنية عبر مراكز الشرطة ليلا تفاديا لأي انزلاق و تصعيد من تنظيم القاعدة : حيث أن رؤساء الأمن الحضري ملزمون بإجراء عمليات مراقبة فجائية للتشكيلات الأمنية ليلا تفاديا لأي تهاون أمني ورفعا لدرجة الحيطة و الحذر ضد تهديدات الجماعة الإرهابية.

ا لتنسيق و التعاون بين مختلف المؤسسات الأمنية:

[1] مع الجزائر تؤمن حدودها البرية الساحل الإفريقي، http// :www.defense.arab.com

تفرض الوقاية من الجريمة المنظمة و الإرهاب أو مكافحتها تعاونا وثيقا بين مختلفا لهيئات الوطنية ذات الاختصاص و هو ما تجسد من خلال التوقيع على اتفاق تعاون بين الجمارك و الدرك الوطني :في شهر ماي 2008يهدف إلى التنسيق بين أعمال الهيئتين في مجال مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة.

إقامة مراكز للإنتظار و الترحيل للمهاجرين غير الشرعيين : يقع المركز على بعد 8 كلم غرب مدينة جانت أقصى الجنوب الشرقي الجزائري وبالضبط بمنطقة " تجنتورة " و قد تحول اسمه بقرار من وزارة الداخلية من "مركز عبور الحراقة الأفارقة "إلى مركز الانتظار و الترحيل للمهاجرين غير الشرعيين

أما على المستوى الخارجي:

بالنسبة للمحور الخارجي تمثل بالخصوص في التنسيق الأمني مع دول الجوار الجنوبية، أو مايسمى بدول الحزام ا لأمني، بالإضافة إلى التعاون و التنسيق مع باقي الدول الإفريقية في إطار الإتحاد الإفريقي، و ذلك عن طريق تبادل المعلومات واللقاءات التنسيقية والدوريات المشتركة والملتقيات.من أولويات وزارة الدفاع الجزائرية تأمين الحدود البرية مع دول الساحل، وهذا لتفادي وتجنب تهديد الجماعات الإرهابية، وتدخل القوات الأجنبية .ولتحقيق هذا الهدف كلف وزير الأشغال العمومية بوضع مشروع حول توزيع شبكة طرقات في الصحراء، على الحدود الجنوبية لتسهيل عمل الجيش في السيطرة التامة على المعابر والمنافذ، وتم تقديم المشروع لشركة سوناطراك الجزائرية .[1]

وهذا يبين مدى خطورة التهديدات التي تواجهها الجزائر من الحدود الجنوبية، في ظل عدم تمكن دول الحدود من التحكم في حدودها، وهذا ما يفسر الإجراءات التي اتخذتها ولا زالت تتخذها الجزائر لتأمين حدودها الجنوبية .

قامت الحكومة المالية، و التحالف الديمقراطي، والوسيط الجزائري بعقد اجتماع في جويلية 2006 ببماكو هدفه التنسيق بين التحالف، والحكومة المالية من أجل التعاون لمكافحة الإرهاب في الساحل ومواجهة تنظيم القاعدة في المغرب العربي الإسلامي .وتم وضع عدة معايير مهمتها تدعيم مسار السلام في شمال مالي من بينها إنشاء وحدات خاصة للأمن في شمال مالي نقلت الجزائر معدات عسكرية مهمة للشمال المالي بناء على اتفاق عسكري سابق، وتسعى للإشراف على مناورات عسكرية بمشاركة مالي، النيجر وموريتانيا لتأهيل قوات بلدان الساحل لمواجهة مسلحي القاعدة .و هذا لوقف المشروع الأمريكي الذي يسعى لتقديم الدعم اللوجستي للقوات المالية والنيجيرية لزيادة قدرتها القتالية، وبتقديم المساعدات لتنمية مناطق الشمال لصالح دور أمريكي كبير بالمنطقة، وهذا المشروع الذي لم تقبل به لا الجزائر ولا فرنسا، التي مارست ضغوطا من أجل عدم.تحقيقه، فالجزائر تسعى لتشكيل فرق عسكرية مشتركة من الجيش المالي والمسلحين الطوارق تحت إشرافها لفرض النظام في المنطقة قررت الولايات المتحدة الأمريكية تقديم مساعدة تقنية للقوات الجزائرية، الموريتانية، المغربية، التونسية التشادية .و تم تأسيس مركز المراقبة في

[1] مجلةالجيش، العدد 543 ،أكتوبر 2008 ،ص18،19

2003بمالي لمراقبة عمليات تهريب الأسلحة و حركات التطرف الديني، ولضمان و تأمين آبار النفط في الجنوب الجزائري و لتدعيم التنسيق ،حيث تم وضع محطة تنصت دائمة بالجنوب الجزائري بتمنراست مدعمة بطائرات مراقبة و التي مكنت في مارس 2004 بتحديد و ملاحقة جماعة مسلحة تخرج من ، الجزائر عبر مالي والنيجر باتجاه تشاد.

تأسيس قيادة أركان دول الساحل:

تم تنظيم ندوة وزارية للتنسيق بين دول الساحل الصحراوي يومي 2010/17/16 مارس بمشاركة وزراء خارجية، وممثلي الجزائر، مالي، بوركينافاسو، موريتانيا، ليبيا وتشاد، وتم التطرق إلى الوضع الأمني في المنطقة، وضرورة تنسيق الجهود للتصدي للتهديد الإرهابي، وارتباطاته بالجريمة المنظمة:

الجريمة العابرة للحدود، تجارة الأسلحة، المخدرات والاتجار بالبشر

اتفق القادة العسكريون لدول الساحل في أفريل 2010 بناء على توصية من أجهزة الأمن والمخابرات على تشكيل قيادة عمليات، واستطلاعات جوية يكون مقرها الجزائر لتوجيه ضربات جوية مركزة ضد العناصر الإرهابية المنتشرة في شمال مالي والنيجر .وتم تحديد أربع مناطق صحراوية كبيرة في مالي والنيجر تشكل الملاذ الآمن لهذه الجماعات .وبالتالي العمل على وضع هذه المناطق تحت المراقبة الجوية، لاستطلاع وتنشيط التحقيقات الأمنية، كما اتفق قادة الأركان على تكثيف دوريات حدودية مشتركة، وتوحيد نظام الاتصالات وتخصيص قيادة عسكرية مستقلة تهتم بالمراقبة بالتنسيق مع القوات البرية. يشكل محور محاربة الجريمة العابرة للحدود إطار للتعاون الجواري في مجال الأمن الاستراتيجي اعتبارا، بأن الأمن هو الأولوية من أجل انطلاق و تكثيف نشاطات التنمية الاقتصادية، و الاجتماعية و تحسين مستوى معيشة السكان، و ازدهار، واستقرار توسيع المناطق الخارجة عن القانون و ما ينتج عن ذلك من تمركز أوكار الجريمة المختلفة، و هذا ما يهدد الاستقرار السياسي للدول المعنية وسعت قيادة الأركان المشتركة للساحل في 5 جويلية 2010 ، إلى توسيع التنسيق بين الدول عن طريق فتح الحدود المشتركة للدول الأربعة المشكلة لها، وللقيام بعمليات عسكرية مشتركة، وهذا لاستهداف[1] أتباع تنظيم القاعدة في الصحراء، وأعلنت حكومة مالي عن سماحها للقوات الجزائرية بدخول أراضيها على عمق 40 كم لمطاردة عناصر القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

اتفقت الجزائر ومالي عند الزيارة الأخيرة للرئيس المالي" أمادو توماني توري" للجزائر في 24 أكتوبر 2011 والتي دامت 4 أيام على تعزيز التعاون بين البلدين في مجال مكافحة الإرهاب، توجت بالتوقيع علىخارطة طريق تحدد معالم التعاون الثنائي في عدة قطاعات .وأعلنا عن استعدادهما للتعاون مع السلطات الليبية الجديدة حفاظا على مصالح شعبيهما ومساهمة في تعزيز الأمن الاستقرار في المنطقة.

[1] نفس المرجع

تتم المكافحة الفعالة للإرهاب عبر مقاربة شاملة ومتكاملة مبنية على أساس مواجهته دون هوادة على الصعيد الوطني، إلى جانب تعاون محكم وهادف حول المعلومات، تعزيز التعاون الإقليمي على المستوى العسكري أو على مستوى التعاون الاقتصادي والاجتماعي.

أما على المستوى القانوني:

فبمبادرة من الجزائر اعتمدت إفريقيا اتفاقية الوقاية، ومكافحة الإرهاب سنة1999إضافة إلى بروتوكول 2004، واقترحت على مجلس أمن الأمم المتحدة تبني قرار ضد دفع الفدية للجماعات الإرهابية خلال القمة 13 للاتحاد الإفريقي .وصادق مجلس الأمن على لائحة 1904 المتعلقة بالتجريم القانوني لدفع الفدية، باعتبارها تشكل مصدرا لتمويل الإرهاب، كما تطرقت لمشكلة إطلاق سراح الإرهابيين مقابل الرهائن وتبعاتها على المستوى الأمني .

–رغم اتفاقات السلام التي عقدت بن الحكومة المالية و الحركات التارقية المتمردة إلا انها لم تستطع احتواء الأزمة فتجدد التمرد سنة 2012، وكانت هذه الأزمة مختلفة عن سابقتها من حيث الفواعل و التداعيات على الوضع الأمني في منطقة الساحل.

فمن حيث الفواعل هذه الأزمة هي وليدة تحالف حركات التمرد التارقية، و مجموعات اسلامية متطرفة من جنسيات مختلفة(مالي، و نيجيرية، و موريتانية، و جزائرية)، أما من حيث التداعيات فنجد أن الاتفاقات السابقة بين الحكومة المالية و الحركات التارقية، لم تنعكس ايجابيا على سكان الشمال ولم يكن هناك اهتمام لمتابعة تطبيق هذه الاتفاقات.

لقد كان لتداعيات الأزمة المالية تأثير مباشر على الأمن الداخلي الجزائري، هذا ما ألزم الحكومة الجزائرية إلى البحث في سبل التسوية بين الماليين.[1]

كان انهيار النظام المالي أسرع من كل التوقعات فبعد أقل من ثلاثة أشهر من الأزمة في 2012 سقط الجيش المالي، على نحو مفاجئ و غير متوقع.و بعد الانقلاب الذي أطاح بالرئيس المالي "أمادو توماري توري" حاولت الجزائر التحرك دبلوماسيا و عسكريا وفق مبادئها العامة و الموجهة لسياستها.

و قد ظلت الحكومة الجزائرية بعد انفجار الأزمة من جديد في جانفي 2012حريصة و بشكل حصري على تنفيذ كل اتفاقات السلام الموقعة سابقا بين الطرفين، كما حاولت ربط اتصالات مباشرة و متكررة مع الجانبين لوقف اطلاق النار و الجلوس الى طاولة المفاوضات من جديد، حيث استجابت باماكو لهذا المتسعى بإرسالها وزير الخارجية المالي " سومايلو بوباي مايغا"إلى الجزائر في فيفيري 2012 للقاء مع ممثلين عن حركات الأزواد [2]

[1] حوارات الإقليمية والعالمية ،مرجع سابق،ص94

[2] حوارات الإقليمية و العالمية في منطقة الساحل و الصحراء،مرجع سابق،ص493

توج الحوار المالي الشامل الذي أجري في إطار وساطة دولية قادتها الجزائر بالتوقيع على اتفاق سلم و مصالحة. فيما يلي أهم مراحله:

يناير 2014: الرئيس المالي "إبراهيم بوبكر كايتا" يطلب من رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة مساعدة الجزائر من أجل تسوية الأزمة المالية. إنشاء لجنة ثنائية إستراتيجية جزائرية–مالية حول شمال مالي. كما لم تتوقف جهود الجزائر لإعادة الاستقرار للمنطقة و ذهبت للعمل على عدة جبهات و مع مختلف الفواعل الداخلية و الإقليمية و الدولية، كالتنسيق في مجال مكافحة الإرهاب الجريمة المنظمة و المخدرات وغيرها مع دولة مالي.

ويشكل محور التنمية المستدامة إطار أخر للتعاون بين باماكو و الجزائر في مجال الأمن الإستراتيجي الجماعي، انطلاقا من تكثيف نشاطات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و تحسين مستوى المعيشة لسكان المناطق الحدودية ومنها شمال مالي.من أجل القضاء على أسباب الجريمة المنظمة و كذلك التخلص من أسباب العنف.

رغم هذا التوافق بين الجانبين الجزائري–المالي إلا أن العجز عن التنسيق الإستخباراتي و اللوجيستي وعدم توفر القوة و البنى اللازمة للاتصالات صعبت دو ر الجزائر في تحقيق مشاريعها التنموية، ودفع بها إلى غلق حدودها مع مالي في 14 جانفي 2013.

غير أن غلق الحدود لايعني يعني تراجع الجزائر عن موقفها، حيث وضعت الجزائر 2 مليون دولار تحت تصرف الحكومة المالية لاستخدامه في الإنفاق الوطني.

كما أن الجزائر باشرت جولة أولى من المفاوضات التمهيدية لتقريب وجهات نظر حركات شمال مالي و هي مرحلة بالغة الأهمية لتوفير شروط نجاح الحوار المالي الشامل.

5 يونيو 2014: الجزائر تستقبل حركات شمال مالي من أجل مشاورات تمهيدية موسعة في إطار جهود المجتمع الدولي و البلدان المجاورة لمالي بهدف البحث عن حل نهائي لمشكل شمال مالي.

9 يونيو 2014: الحركة الوطنية لتحرير الازواد و المجلس الأعلى لتوحيد الازواد و الحركة العربية للازواد توقع على "**إعلان الجزائر**" جددت من خلاله على الإرادة في العمل على "توطيد ديناميكية التهدئة الجارية" و مباشرة الحوار المالي "الشامل".

12 يونيو 2014: الحكومة المالية تؤكد بأنها سجلت التوقيع بالجزائر العاصمة على الاعلان المشترك من قبل الحركات المسلحة الثلاث لشمال مالي معبرة عن شكرها لرئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة على جهود التسهيل التي بذلتها الجزائر.

14 يونيـو 2014: الحركـة العربيـة لـلازواد و التنسـيقية مـن أجـل شـعب الازواد و تنسـيقية الحركات و الجبهات القومية للمقاومة توقع بالجزائر العاصمة على أرضية جددت فيها على "احترام السلامة الترابية و الوحدة الوطنية لمالي".[1]

27 يونيو 2014: مجلس الأمن يشيد في لائحته 2164 حول الوضع في مالي بجهود الجزائر الهادفة إلى استتباب الأمن في البلد لاسيما في شمال مالي.

6 يوليو 2014: الجزائر تلعب دورا "بارزا يوميا" لتقدم ردود "مرضية للمسألة المالية حسبما أكد بالجزائر العاصمة الممثل السامي لرئيس جمهورية مالي من أجل حوار مالي شامل " موديبو كايتا".

16 يوليـو 2014: الاجتماع الرفيع المستوى لدعم الحوار المالي من اجل تسوية الامن في شمال جمهورية مالي يعقد بالجزائر العاصمة بمشاركة الجزائر و مالي و النيجر و بوركينا فاسو و التشاد و موريتانيا و الاتحاد الافريقي و المجموعة الإفريقية لدول غرب افريقيا و الأمم المتحدة و الاتحاد الأوروبي و منظمة التعاون الاسلامي.

16 يوليو 2014: البلدان المجاورة لمالي (موريتانيا و التشاد و بوركينا فاسو و النيجر) تدعو بالجزائر العاصمة الحكومة و الحركات المسلحة لشمال مالي إلى اغتنام فرصة إطلاق المرحلة الأولية للحوار المالي الشامل من أجل تسوية سلمية و سياسية للأزمة في هذا البلد.

24 يوليو 2014: توقيع المشاركين في الحوار المالي على خارطة طريق من اجل المفاوضات في إطار مسار الجزائر و وثيقة تتعلق بوقف الأقتتال.

1 سبتمبر 2014: المرحلة الثانية من الحوار المالي تبدأ بالجزائر العاصمة للتوصل إلى حل شامل و متفاوض لمشكل مناطق شمال مالي.

27 سبتمبر 2014: منظمة الأمم المتحدة تستدعي بنيويورك على هامش نقاش عام للجمعية العامة اجتماعا رفيع المستوى حول المسار السياسي في مالي حضره الرئيس المالي ابراهيم بوبكر كايتا و الوزراء و المسؤولون السامون الأعضاء في فريق الوساطة التي تقودها الجزائر و مجلس الأمن.

[1] الحوار المالي الشامل :تسلسل الأحداث ،**وكالة الأنباء الجزائرية**،**www.aps.dz**

18 أكتوبر 2014: اجتماع تحضيري للجولة الثالثة من الحوار الشامل المالي يفتتح بالجزائر العاصمة بحضور كافة الأطراف المالية المعنية.

19 أكتوبر 2014: الجولة الثالثة من الحوار المالي الشامل يبدأ بالجزائر العاصمة بحضور ممثلين عن الحكومة المالية و الجماعات المسلحة لشمال مالي و كذا كافة الأطراف المعنية.

21 أكتوبر 2014: استئناف الحوار المالي الشامل بالجزائر العاصمة من أجل بدء أشغال الجولة الثالثة (الجزائر03) من المفاوضات بين الحكومة المالية و ممثلي الجماعات السياسية–العسكرية لمنطقة شمال مالي التي انضمت لمسار المفاوضات تحت قيادة الجزائر التي أشرفت على الوساطة.

23 اكتوبر 2014: الجولة الرابعة من المفاوضات: الحكومة المالية و ممثلي الجماعات السياسية–العسكرية لمنطقة شمال مالي توافق "كقاعدة متينة" على وثيقة تفاوض تتضمن عناصر اتفاق سلم قدمته الوساطة.[1]

20 نوفمبر 2014: تواصل الجولة الرابعة من الحوار المالي الشامل في جلسة مغلقة بين الحكومة المالية و ممثلي الجماعات السياسية–العسكرية لمنطقة شمال مالي التي انضمت إلى مشار المفاوضات بقيادة الجزائر.

22 يناير 2015: اجتماع تشاوري يضم ممثلي فريق الوساطة و حركات شمال مالي و الحكومة المالية و بعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (مينوسما) يعقد بالجزائر العاصمة.

07 فبراير 2015: وزير الشؤون الخارجية رمطان لعمامرة يترأس باسم الجزائر اجتماعا تقييميا لفريق وساطة الحوار المالي.

11 فبراير 2015: اجتماع بين الحكومة المالية و فريق الوساطة الدولية للحوار المالي يعقد بالجزائر العاصمة تحت رئاسة وزير الشؤون الخارجية رمطان لعمامرة والوزير الاول المالي موديبو كايتا.

16 فبراير 2015: الجولة الخامسة من الحوار المالي الشامل تبدأ بالجزائر العاصمة بين الحكومة المالية و ممثلي الجماعات السياسية–العسكرية لشمال مالي التي انضمت لمسار المفاوضات تحت قيادة الجزائر.

[1] نفس المرجع السابق

19 فبراير 2015: التوقيع بالجزائر العاصمة على إعلان أطراف مسار السلم للجزائر من قبل مختلف الاطراف المالية تحت إشراف وساطة دولية تقودها الجزائر.

1 مارس 2015: التوقيع على اتفاق السلم و المصالحة تحت قيادة الوساطة الدولية برئاسة الجزائر من قبل ممثل الحكومة المالية و الحركات السياسية–العسكرية لشمال الملتزمة في أرضية الجزائر(الحركة العربية للازواد و التنسيقية من اجل شعب الازواد و تنسيقية الحركات و الجبهات القومية للمقاومة).

3 مارس 2015: مجلس السلم و الأمن للاتحاد الافريقي يجدد دعمه الكامل لاتفاق السلم و المصالحة في مالي المنبثق عن مسار الجزائر مجددا تأكيده على تمسكه بالوحدة و السلامة الترابية و سيادة مالي.

14 مايو 2015: تنسيقية حركات الازواد توقع بالأحرف الأولى على اتفاق السلم و المصالحة بالجزائر العاصمة.[1]

15 مايو 2015: التوقيع الرسمي على اتفاق السلم والمصالحة المنبثق عن مسار الجزائر من قبل الحكومة المالية و الحركات السياسية–العسكرية لشمال مالي.

وفي حوار مع السيد "**شبيحي بوعلام**" **السفير الجزائري في مالي وعضو وفد الوساطة الجزائرية في مالي سابقا** أكد إن الحوار لحل الأزمة في مالي مر بمرحلتين:

- **المرحلة التحضرية:** نظرا لوجود خلافات بين مختلف الفصائل المالية ووجود عدة تصورات ومصالح مختلفة واهتمامات واختلافات قبلية لكل فئة وحتى شخصية في بعض الأحيان، كل هذه الخلافات العميقة دفعت بالوسيط الجزائري لمحاولة لم الشمل حول تصور واحد تحسبا لبدئ المفاوضات الفعلية مع الحكومة المركزية في باماكو، بناءا على ذلك كانت كل الفصائل متواجدة في الجزائر في 16 جانفي 2014 وكانت هناك محاولة للإتفاق حول أرضية مش تركة لبدئ المفاوضات وقد حضرت أربع حركات وهي" **أنصار الدين** "و"**الحركة الوطنية لتحرير الأزواد** "و" **المجلس الأعلى لوحدة الأزواد** "و كذا"**الحركة العربية الأزوادية**"، تم تحضير 16وثيقة لمبادئ عامة كاحترام سيادة مالي و عدم إمكانية طرح فكرة انفصال أي جزء و بنود أخرى، لكن **الحركة الوطنية لتحرير الأزواد** انسحبت في آخر لحظة نظرا لاستغلاله من طرف العديد من الأطراف الدولية فقد ربط اتصالات مع فرنسا والمغرب، هذا الأخير الذي استغل اتصالاته مع القائد **بلال آغ شريف** من أجل تعطيل الوساطة، ومن هنا

[1] نفس المرجع

انشقت مجموعة أخرى عن هذا التنظيم وهي " **الائتلاف الشعبي للأزواد** " ووقعت بقية الأطراف على الوثيقة ، فهذا الفصيل كان يرى أن شمال مالي محتل من قبل دولة مالي و هو الذي أعلن في السابق عن دولة الأزواد ، بعد ذلك أراد الفصيل المنشق عن" **الحركة الوطنية لتحرير الأزواد** "إكمال المسيرة و تحالف مع الحركة العربية لتحرير الأزواد، بعد ذلك توقفت المفاوضات حتى شهر جوان 2014 حي تم جمع الأطراف مرة أخرى و قد كانت ستة فصائل بعد سلسلة الانشقاقات

2014/06/09 وهي و"**الحركة** والتحالفات التي حصلت فوقعت ثلاثة منها على" اتفاق الجزائر "في **العربية الأزوادية المنشقة** " و "**المجلس الأعلى لوحدة الأزواد** " أما المجموعة الثانية فوقعت على نفس و سميت ب"**أرضية الجزائر** "وقد وقعتها "**الحركة العربية الأزوادية** 14 /06/ 2014" الوثيقة تقريبا في و"**تنسيقية الحركات والجبهات القومية للمقاومة** "و "**الائتلاف الشعبي للأزواد** "الذي انشق سابقا عن "**الحركة الوطنية لتحرير الأزواد**"، والملاحظ في هذه المرحلة هو معارضة الأطراف التي وقعت على "**اتفاق الجزائر** "للأطراف التي وقعت على "**أرضية الجزائر** "،وبالمقابل كانت الجزائر تنسق مع الحكومة في مالي منخلال آلية سميت" **باللجنة الثنائية الإستراتيجية لتسيير شمال مالي**"،كذلك و رغبة في حشد الدعم للوساطة تم عقد اجتماعات رفيعة المستوى بين وزراء خارجية دول كل من النيجر، بوركينافاسو، التشاد، موريتانيا،النيجر.

- **مرحلة المفاوضات** :بدأت هذه المرحلة من 16 جويلية 2014 وسميت بالحوار البيني المالي الشامل

الذي أعلنه رسميا وزير الخارجية الجزائري السيد **رمطان لعمامرة** حي اتسع الحوار ليشمل دول الجوار

وأصبحت وساطة دولية بقيادة الجزائر حي شاركت كل من البعثة الأممية المسماة " **المهمة متعددة الأبعاد** والإتحاد "**للأمم المتحدة لاستقرار مالي** الإفريقي ومنظمة التعاون الإسلامي وكان الحوار شاملا متعددالأطراف وثنائي بعد ذلك انضمت فرنسا والولايات المتحدة كشركاء دوليين في الحوار الذي

كان وفق عدة جولات بدءا من تحديد معالم الحوار وإمضاء ورقة طريق وتحديد الخطوط العريضة التي اتفقتعليها الحكومة المالية مع الأطراف ثم وقع بيان لوقف إطلاق النار لأن الواقع الميداني كان مليئا بالصراعات وقد تطلب ذلك الكثير من الجهود من طرف الجزائر خاصة وأن نفس النصوص كانت توقعها الأطراف المتنازعة كل على حدى، وفي17 جانفي 2015 وعلى أساس الملاحظات تم تقديم ورقة منقحة

من طرف وزير الشؤون الخارجية الجزائري تحتوي على ملاحظات الجزائر على المستوى المؤسساتي والسياسي ونظرتها لطبيعة المرحلة القادمة.**(انظر الملحق)**

المطلب الثالث: دور الجزائر على المستوى الثقافي و الديني

إن الصراع على السلطة في مالي نتج عنه اضطرابات أمنية لا تخدم مصلحة أي طرف من الأطراف كما يمكن أن تعصف بمستقبل المنطقة كلها.فالبحث مثلا عن احتواء الطوارق من خلال الطوارق الجزائريين و خاصة الوساطة التي قامت بها الجزائر بين الشمال المالي و السلطة الحاكمة و كذلك في النيجر.

بالإضافة إلى تكوين الإطارات الإفريقية، هي من أبرز المواقف التي اتخذتها الدولة الجزائرية، حيث قامت الجزائر منذ الاستقلال بتكوين العديد من الإطارات الثقافية و الدينية، غير أن هذا التكوين توقف في منتصف الثمانينات ليعود في بداية التسعينات، و قد خسرت الجزائر ورقة جد مهمة جراء انقطاع الاتصال بالإطارات المكونة في الجزائر، وبذلك تحقق مصالح كثيرة بأقل التكاليف كذلك عدم خلق مشاكل للجزائر.[1]

[1] حوارات الإقليمية و العالمية، مرجع سابق،ص512

خلاصة الفصل الثالث:

الجزائـر و بموقعهـا الاسـتراتيجي أصـبحت مطالبـة أكثـر فـأكثر بمراجعـة علاقتهـا مـع دول الجـوار خصوصًا في الجنوب حيث المشاكل و التهديدات التي تعاني منها منطقة السّاحل الإفريقي تتفاقم بشكل سريع و خطير ، فالجزائر اكتفت بإجراءات و حلول ناقصة لا تكفي لوضع حدّ لهذه التهديدات الأمنية خصوصًا مع وجود أطراف أجنبية تعمل على الرفع من مستوى التهديدات في المنطقة لخدمة أجندتها في المنطقة.

إن الجزائر وبحكم موقعها الهام، فهي تعتبر منطقة عبور إلى أوروبا وتحظى بمكانة هامة جدا من قبل القوى الكبرى، ونظرا لهشاشة المؤسسات وضعف فعالية النظام السياسي في مالي وفي منطقة غرب إفريقيا ككل، فهي تخضع لعدة تهديدات متنامية. وعلى اعتبار أنَ من ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية الاعتماد على الطرق السلمية في حل النزاعات وبحكم أن معظم الدول التي تعاني اختلالات هي دول مجاورة لها، هذا الأمر سمح لها بأن تلعب دورا في تسوية حل تلك النزاعات. وأن تكون هي عامل التهدئة والوحدة بين جميع الأطراف المتنازعة وهذا انطلاقا مما تمليه عقيدتها في سياستها الخارجية، وحفاظا على أمنها القومي اعتمدت على عدة استراتيجيات وكللت المقاربة الجزائرية بترحيب إقليمي ودولي على أنها الرائدة في مجال مكافحة الإرهاب في إفريقيا.

الخـــــــــــــــــــــــــاتمة

تبين من خلال الدراسة مجموعة من النتائج:

المقاربة الجزائرية للخروج من الأزمة في مالي الأكثر ملائمة، من خلال التأكيد على أن يكون الماليون المبادرين الأوائل في البحث عن حلول لمشاكلهم. و عليه فان تصور الدبلوماسية الجزائرية يجمع حوله أغلبية القوى الكبرى لوجود مخرج للأزمة في مالي التي تحتل شمالها مجموعات مسلحة.

لكن هذه المقاربة غير كاملة ذلك لأن الأزمة في مالي متعددة الأبعاد (اثنيه و هوياتية، واقتصادية، وسياسية) ولهذا فإن المقاربة الجزائرية عبارة عن حل ظرفي فقط لا يحل الأزمة من جذورها، حيث لا بد على الجزائر أن تتبنى مقاربة تبحث في أسباب الأزمة و حلها من جذورها.

-كما أن ظهور تهديدات جديدة (جريمة منظمة، ارهاب.....الخ) من التهديدات اللاتماثلية تتغذى من النظم السياسية نظرا لما تعانيه من هشاشة.

- إن تهديد أمن مالي وليبيا هو تهديد للأمن القومي الجزائري وفق مفهوم مركب الأمن الإقليمي حسبBarry bouzan

- المقاربة الجزائرية ليست فقط زيادة القوة العسكرية لحماية السيادة الوطنية و تأمين الحدود بل تعمل على حماية العمق الساحلي، وتعزيز التعاون الإقليمي، والاقتصادي، و الاجتماعي.

- كما توجت المقاربة الأمنية الجزائرية بتسوية الأزمة في مالي بإمضاء اتفاق ميثاق السلم المصالحة في 15 ماي 2015

غير أن هذه المقاربة تواجهها عديد التحديات سواء داخلية متمثلة في الأزمة الاقتصادية التي تواجها الجزائر بسبب هبوط أسعار النفط، أو خارجية متمثلة في التعارض وتضارب الدول الكبرى مع التصور الجزائري.

كما أن الباحثين في شأن الأمن الجزائر يرون أن الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في حاجة إلى إعادة قراءة سياسية وأمنية.

المـــــــــــــــــــــــــــــــــراجع

قائمة المــراجع:المصادر الرسمية:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/العدد14 الصادرة في :27جمادى الأولى عام1437ھ الموافق ل:7 مارس سنة2016
2. دستور الجزائر لسنة 1976
3. الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة في 8 ديسمبر1996

1- الكتب:

1. أحمد أحمد خميس هبة الله، **الإرهاب الدولي**، الإسكندرية: الدار الجامعية، ص51 2009
2. بلهول نسيم، محمد السيد ضلع جمال، حوارات الإقليمية و العالمية في منطقة الساحل و الصحراء، دار الحامد للنشر، ط1، 2016
3. بن اشنهو عبد اللطيف، **عصرنة الجزائر : حصيلة و أفاق**، الجزائر : ALPHA DESIAN 2004
4. بوعشة محمد، الدبلوماسية الجزائرية و الأزمة الكبرى في الاستراتيجية الدولية، دار العلم، القاهرة، ط1، 2016،
5. الطاهر ماهر، **العولمة و التحولات المجتمعية في الوطن العربي**، مصر : مكتبة مدبولي، 1999
6. عامر محمد عبد المجيد، **دراسات في الجغرافيا السياسية**، مصر : (د، د، ن) ، 1999
7. عبد الرحمن محمد يعقوب، **التدخل الانساني في العلاقات الدولية**، : مركز الامارات للدراسات والبحوث لاستراتيجية، ابوظبي. 2004
8. عبد المجيد عامر محمد، **دراسات في الجغرافيا السياسية**، مصر : (د، د، ن)، 1999
9. قيرة إسماعيل، **العولمة و موقع الجزائر في النظام العالمي**، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية، ط2, 2006
10. قيرةإسماعيل و آخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009
11. قيرة إسماعيل وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009،
12. الكيلاني هيثم، **مفهوم الأمن الإقليمي العربي ، : دراسة في جانبه السياسي و العسكري**، باريس : مركز الدراسات العربية الأوروبية، 1996،

13. الكيلاني هيثم، **مفهوم الأمن الإقليمي العربي ، : دراسة في جانبه السياسي و العسكري**، باريس : مركز الدراسات العربية الأوروبية، 1996

14. محمد محمود أبو المعالي، **القاعدة وحلفاؤها في الأزوادالنشأة وأسرار التوسع**، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2014

15. مصطفى يوسف اللداوي، **الإرهاب الصهيوني في ظل القانون الدولي**، الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2005

16. النعيمي احمد نوري، **السياسة الخارجية**، عمان : دار زهران للنشر و التوزيع، 2001.

2- المجلات:

1. إبراهيم مادي، "الأزمة السياسية في مالي"،**مجلة آفاق إفريقية**، مجلد10، العدد36، 2012.

2. أحمد عبد الدايم، تاريخ القضية الأزوادية و تطورها، **مجلة قراءات افريقية**، العددالسادس عشر، تاريخ النشر:ابريل جوان 2013

3. مسيح تسعديت الدين ، المقاربة الجزائرية لبناء السلم في الساحل الإفريقي: الرهانات و التحديات.

4. خالد عبد العظم، الجوار المالي"التداعيات الإقليمية لإنفصال أزواد في مالي"، مجلة السياسة الدولية، العدد189، جويلية2012

5. السيد علي ابو فرحة، **مجلة قراءات افريقية**.

6. شمامة خير الدين، "التدخل العسكري الفرنسي بمالي"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، العدد2، 2014.

7. عبد الشافعي عصام، "التداعيات الإقتصادية على القضية المالية"، **مجلة قراءات افريقية**، عدد26، 2013.

8. عبد النور بن عنتر، "الجناح الجنوبي للأمن القومي الجزائري في التسعينات"، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد83.

9. عصام عبد الشافي، التداعيات الاقتصادية على القضية المالية، مجلة قراءات افريقية، العدد السادس عشر، افريل –جوان 2013.

10. ماي إبراهيم،" الأزمة السياسية في مالي"، **دراسات آفاق إفريقية**، 2013،العدد السادس عشر.

11. المجلة الجزائرية للدراسات السياسية.العدد الرابع

12. **مجلة الجيش**، "مع الجزائر تؤمن حدودها البرية الساحل الإفريقي"، العدد 543 ، أكتوبر 2008

13. مجلة المستقبل العربي، **يوميات الوحدة العربية**، العدد: 244، 1999عز الدين بعزيز، **سياسة الجزائر المغاربية : من 1962 . 1995**، رسالة ماجستير، الجزائر : جامعة الجزائر، 1997

14. محمد محمود السرياني، "هجرة قوارب الموت عبر البحر الأبيض المتوسط بين الجنوب و الشمال" **مجلة الأمن والحياة**، العدد257

15. لخضاري منصور ، الامتدادات الجيوسياسية للأمن الوطني في الجزائر، مجلة شؤون الأوسط،، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت، العدد143، 2012

16. شمامة خير الدين، التدخل العسكري الفرنسي بمالي، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد2014،2.

17. عبد الشافعي عصام، التداعيات الإقتصادية على القضية المالية، **مجلة قراءات افريقية**، عدد26، 2013.

3- رسائل جامعية

1- عشور قشي، آليات مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الافريقي، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة الجزائر3، 2012.

2- مرابط رابح، اثر المجموعة العرقية على استقرار الدول دراسة حالة كوسوفو .أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية .جامعة الحاج لخضر .باتنة .الجزائر.ص 143.

3- هناء قاسمي، عبد الرؤوف بن الشيهب، المقترح الجزائري لإدارة الأزمة في مالي في ظل التطورات الراهنة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة قسنطينة2012.

4- تقارير

1. بوحنيه قوي، الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، الدوحة، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، 2012.
2. فريدوم، أنوها، التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في مالي و المخاوف الأمنية المتفاقمة، الدوحة، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، 2013/03/14.
3. ولد إبراهيم الحاج، أزمة شمال مالي، انفجار الداخل و تداعيات الإقليم، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، 12/ 2 /2012.

المراجع بالغة الأجنبية

*1-**Alan Collins**, "state-induced security dilemma: maintaining the tragedy". journal of the Nordic int .studies association. vol 39(1),2004*

2-**Andrew Butfoy**, "*ameliorating the security dilemma, structural and. perceptual approaches to strategicreform", cambera,april1996*

4. ***John M Cotter***; *"cultural Security dilemma and ethnic conflictin in geogia "the journalof conflict stadies ,vol,21,spring1999*
5. ***Nicholas Sambanis*** *"partition as a solution to ethic conflict war" world politics,52,july2002.*
6. ***Robert Jervis***; *"cooperation anedr security dilemma world politics vol,30.2.january 1978.*
7. ***James A. Robinson, " Crisis", in IESS, 168:10-513, p.51.***
8. ***Thomasj.Chritensen****,tc ontemporary security dilemma; deterring a Taiwan conflict" .the Washington quarterly;automn2002.*
9. ***NeophytosG.Loizides****,WhyNationalismSucceedsorFails:ABooleanTest of Major Hypotheses in Greece and Turkey , (1983-2003) . Canadian Political Science Association Annual Conference June 1, 2003*
10. -***XIN Benjian***, *Faculty, Security Dilemma, Balance of Power Vs. US Policy Towards China in the Post-Cold War Era;Luoyang PLA Foreign Language College.*

مصادرالكترونية.

1. حـرب الأزواد، أمريكـا تلعـب مـن وراء السـتار و اليورانيـوم كلمـة السـر فـي الحـرب، بوابـة الوفـد الإلكترونية، 2013/01/22.
2. حمدي عبد الرحمن، فرنسا و إعادة غزو إفريقيا، على الموقع www.aljazeera.com
3. المركـز العربـي للأبحـاث ودراسـة السياسـات، أزمـة مـالي والتـدخل الخـارجي، 10 فيفـري 2013 يـوم الاطـــــــــــلاع-http://www.dohainstitute.org/release/afe68c3a-2d7c-48cf-acab 40491fd0f9ad
4. برقوق محند، الأمن الإنساني ومفارقات العولمة عنوان الوثيقة :
5. boulemkahel.yolasite.com/.../ الأمن%20الإنساني%20و%20مفارقات%20العولمة.doc.
6. خديجة عرفة، مفهوم وقضايا الأمن الإنساني وتحديات الإصلاح في القرن الحادي والعشرين، عنوان الوثيقـــة :boulemkahel.yolasite.com/.../مفهوم%20و%20قضايا%20الأمن%20الإنساني.doc.
7. منى حسن علي، مفهوم الأمن الإنساني، عنوان الوثيقة *sudanpolice.gov.sd/pdf/55555.pdf.*

الفـــــــــهرس

فهرس الأشكال و الجداول

رقـــم الشكل	نوع الشكل	الصفحة
01	خريطة امبراطورية مالي	17
02	الشكل يمثل طول وحدود دولة مالي	18
03	خريطة الموقع الجغرافي لمالي	19
04	خريطة تمثل مناطق تواجد التوارق	30
05	خريطة تبين دولة الأزاواد المستقلة	33
06	خريطة مناطق التمرد في مالي	34
08	جدول يبين مؤشرات النمو في مالي	48
09	خريطة التواجد الإرهابي	67
10	خريطة الهجرة غير الشرعية	73
11	الشكل يبين مصادر التهديد للجزائر	82
12	خريطة طول الحدود والموقع الجغرافي للجزائر	84
13	خريطة توضح مسارات الغاز الطبيعي	90
14	خريطة توضح مسارات الغاز المسال	92

الفهرس

المخلص_____

مقـــدمـــــة:.....03

الفصـــــــــــل الأول: محدّدات الأزمة المالية و أبعادها

المبحث الأول: المحددات البنيوية و السياسية 15

المطلب الأول: الإطار التاريخي و الجغرافي لدولة مالي.....15

المطلب الثاني: التركيبة الاجتماعية.....21

المطلب الثالث:النظام السياسي لدولة مالي.....22

المبحث الثاني: مستويات الأزمة في مالي.....36

المطلب الأول:على المستوى السياسي 36

المطلب الثاني: على المستوى الأمني.....37

المطلب الثالث: على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي.....38

المبحث الثالث: أسباب الأزمة في مالي.....39

المطلب الأول:الأسباب الداخلية 40

المطلب الثاني: الأسباب الخارجية.....43

خلاصة الفصل.....**46**

المبحث الأول:تـــحديـــد الرهـــانـــات.....47

المطلب الأول: تأمين الحدود الجنوبية.....47

المطلب الثاني:تأمين المنشأت الغازية و الطاقوية.....48

المطلب الثالث: تأمين الاستقرار الداخلي.....48

المبحث الثاني:تـــحديـــدالتـــحـديـات.....49

المطلب الأول:تحديات داخلية.....49

المطلب الثاني: تحديات إقليمية.....51

المطلب الثالث:التحديات الدولية.....54

المبحث الثالث: انعكاسات الأزمة المالية على الأمن الجزائري.....66

المطلب الأول: الانعكاسات الأمنية و العسكرية.....66

المطلب الثاني: الانعكاسات السياسية الاجتماعي.....71

المطلب الثالث: الانعكاسات الاقتصادية.....76

خلاصة الفصل.....79

الفصـــــــل الثالث: المقـــــــــاربة الجزائرية لحل الأزمة في مالي

المبحث الأول:محددات السياسة الخارجية الجزائرية.....80

المطلب الأول:المحددات الداخلية.....80

المطلب الثاني:المحددات الخارجية.....94

المبحث الثاني: منطلقات السياسة الجزائرية في تسوية الأزمة في مالي.....97

المطلب الأول: احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار.....97

المطلب الثاني: التعاون بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.....98

المطلب الثالث:حل النزاعات بالطرق السلمية.....99

المبحث الثالث:ادوار سياسة الجزائر الخارجية لحل الأزمة المالية.....100

المطلب الأول: دور الجزائر على المستوى السياسي و الدبلوماسي.....100

المطلب الثاني:دور الجزائر على المستوى الأمني و العسكري.....104

المطلب الثالث: دور الجزائر على المستوى الثقافي و الديني.....115

خلاصة الفصل.....116

الخاتمة.....117

الملاحق.....118

المـــــــــــــــلاحق

مقابلة مع السفير الجزائري في مالي وعضو وفد الوساطة الجزائرية في مالي سابقا (22-02-2016)

السؤال رقم :01ما الذي يجعل منطقة الساحل الإفريقي تكتسي أهمية كبرى لدى الجزائر؟

الإجابة :تعد منطقة الساحل تحت المجهر لأسباب عديدة، أولها تواجد جماعات إرهابية نشطة في المنطقة

وترابط نشاطها بنشاطات أخرى كالجريمة المنظمة والإتجار بالمخدرات والأسلحة وغيرها، كما أن الأزمة في

مالي جلبت لها أهمية كبرى من خلال تأثيرها على مصالح أطراف دولية عديدة.

؟ السؤال رقم 02: ما هي حيثيات أزمة مالي الأخيرة سنة2012

الإجابة :الجماعات الإرهابية تنشط منذ سنوات في مالي و بالضبط في الشمال الذي يشهد تعددا إثنيا وعرقيا كبيرا(التوارق، العرب ، السكان الأصليون وهم السود ا ولذين يتوزعون على في ثلاث مدن كبرى وهي : كيدال –تمبكتو–غاو) وذلك منذ سنة 2000 تقريبا لكن نشاطها ازداد سنة 2012 ، فمنطقة شمال مالي تشهد حراكا سنوات واستغلت مختلف الجماعات ضعف الدولة لإعلان تقسيم مالي ، فحدث انقلاب على الحكومة في باماكو في مارس 2012 ،حي تم الإعلان عن دولة أزواد رسميا ، حي و بعودة

المقاتلين التوارق الذين حاربوا في صفوف القذافي في ليبيا كونوا الحركة الوطنية لتحرير الأزواد، كما كانت

هناك جماعات أخرى في شمال مالي مثل أنصار الدين التي تنادي بتطبيق الشريعة إضافة إلى تنظيم القاعدة

في بلاد المغرب الإسلامي و العديد من الجماعات الإرهابية الأخرى، كما حدثت تحالفات مثل تحالف أنصار الدين مع تنظيم القاعدة، بعد ذلك حاولت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا مساعدة حكومة مالي لإنهاء الأزمة لأن الشمال انفصل في الواقع عن دولة مالي و سيطرت على أجزائه الجماعات المتمردة.

15

السؤال رقم03: ماذا قدم" **اتفاق واغادوغو**"على صعيد حل النزاع في مالي؟

الإجابة :لقد قامت **بوركينافاسو** بدور الوسيط كمحاولة منها لحل النزاع في مالي وجاء" **اتفاق واغادوغو**" في جوان 2013 كثمرة لهذه الجهود حي تم الاتفاق على إقامة انتخابات تشريعية ورئاسية وكذا عقد مفاوضات لتحديد مستقبل شمال مالي، لكن الاتفاق لم ينفذ كاملا، حي أقيمت انتخابات رئاسية شرعية و حصل الرئيس الجديد على دعم دولي كبير ثم أقيمت انتخابات تشريعية و لكن المفاوضات حول مصير

شمال مالي لم تسر في الطريق الصحيح ، وبحكم تمكن المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا اقتصاديا

وعسكريا فقد اقترحت تشكيل قوة إقليمية لمحاربة الجماعات الإرهابية في شمال مالي و تحريره بعد سيطرتها

عليه، ولعدم قدرة المنظمة على التدخل تولت فرنسا العملية من خلال ما سمي" عملية سارفال "و تمكنت من إزاحة الجماعات المسلحة من الشمال وقد اعتمدت على مبررات عديدة للتدخل كان من بينها أن "**جماعة أنصار الدين** "كانت تريد التوسع وصولا للعاصمة **باماكو** وذلك بعد مهاجمة مدينة" **كونا** "، بعد التدخل تفرقت المجموعات المسلحة مع العلم أن المفاوضات كانت قد توقفت منذ مدة.

السؤال رقم:04 ما هي مراحل الوساطة الجزائرية التي انطلقت في 2013 لحل النزاع في مالي؟

الإجابة :لقد توقفت المفاوضات حول تحديد مصير شمال مالي بعد انتخاب رئيس جديد لمالي، وفي زيارة للجزائر طلب الرئيس المالي الجديد الوساطة من الجزائر في جانفي 2013 ، والحقيقة أن الاهتمام الجزائري بمالي نابع من كونها ضمن الحزام الأمني للجزائر ولطبيعة الحدود المشتركة بين البلدين، وقد كانت حادثة الاعتداء على منشأة **تيقنتورين** امتدادا لما يجري في ليبيا ومالي والمنطقة ككل.

لقد تميزت الوساطة الجزائرية التي انطلقت رسميا في جانفي 2014 بمرورها بمرحلتين أساسيتين وهما:

أ-**المرحلة التحضيرية** :نظرا لوجود خلافات بين مختلف الفصائل المالية ووجود عدة تصورات ومصالح مختلفة

واهتمامات واختلافات قبلية لكل فئة وحتى شخصية في بعض الأحيان، كل هذه الخلافات العميقة دفعت بالوسيط الجزائري لمحاولة لم الشمل حول تصور واحد تحسبا لبدئ المفاوضات الفعلية مع الحكومة المركزية في

باماكو، بناءا على ذلك كانت كل الفصائل متواجدة في الجزائر في 16 جانفي 2014 وكانت هناك محاولة

للإتفاق حول أرضية مش تركة لبدئ المفاوضات وقد حضرت أربع حركات وهي" **أنصار الدين** "و"**الحركة الوطنية لتحرير الأزواد** "و" **المجلس الأعلى لوحدة الأزواد** "و كذا"**الحركة العربية الأزوادية**"، تم تحضير 16وثيقة لمبادئ عامة كاحترام سيادة مالي و عدم إمكانية طرح فكرة انفصال أي جزء و بنود أخرى، لكن **الحركة الوطنية لتحرير الأزواد** انسحبت في آخر لحظة نظرا لاستغلاله من طرف العديد من الأطراف الدولية فقد ربط اتصالات مع فرنسا والمغرب، هذا الأخير الذي استغل اتصالاته مع القائد **بلال آغ شريف** من أجل تعطيل الوساطة، ومن هنا انشقت مجموعة أخرى عن هذا التنظيم وهي " **الإئتلاف الشعبي للأزواد** " ووقعت بقية الأطراف على الوثيقة ، فهذا الفصيل كان يرى أن شمال مالي محتل من قبل دولة مالي و هو الذي أعلن في السابق عن دولة الأزواد ، بعد ذلك أراد الفصيل المنشق عن" **الحركة الوطنية لتحرير الأزواد** "إكمال المسيرة و تحالف مع الحركة العربية لتحرير الأزواد، بعد ذلك توقفت

المفاوضات حتى شهر جوان 2014 حي تم جمع الأطراف مرة أخرى و قد كانت ستة فصائل بعد سلسلة الإنشقاقات

2014وهي و"**الحركة** /06/ والتحالفات التي حصلت فوقعت ثلاثة منها على" اتفاق الجزائر "في09 **العربية الأزوادية المنشقة** " و "**المجلس الأعلى لوحدة الأزواد** " أما المجموعة الثانية فوقعت على نفس 2014و سميت ب"**أرضية الجزائر** "وقد وقعتها "**الحركة العربية الأزوادية** /06/ " الوثيقة تقريبا في14 و"**تنسيقية الحركات والجبهات القومية للمقاومة** "و "**الإئتلاف الشعي للأزواد** "الذي انشق سابقا عن "**الحركة الوطنية لتحرير الأزواد**"، والملاحظ في هذه المرحلة هو معارضة الأطراف التي وقعت على "**اتفاق الجزائر** "للأطراف التي وقعت على "**أرضية الجزائر** "،وبالمقابل كانت الجزائر تنسق مع الحكومة في مالي من

خلال آلية سميت" **باللجنة الثنائية الإستراتيجية لتسيير شمال مالي**"،كذلك و رغبة في حشد الدعم للوساطة

تم عقد اجتماعات رفيعة المستوى بين وزراء خارجية دول كل من النيجر، بوركينافاسو، التشاد، موريتانيا، النيجر.

ب-مرحلة المفاوضات :بدأت هذه المرحلة من 16 جويلية 2014 وسميت بالحوار البيني المالي الشامل الذي أعلنه رسميا وزير الخارجية الجزائري السيد **رمطان لعمامرة** حي اتسع الحوار ليشمل دول الجوار وأصبحت وساطة دولية بقيادة الجزائر حي شاركت كل من البعثة الأممية المسماة " **المهمة متعددة الأبعاد** والإتحاد "**للأمم المتحدة لاستقرار مالي** الإفريقي ومنظمة التعاون الإسلامي وكان الحوار شاملا متعددالأطراف وثنائي بعد ذلك انضمت فرنسا والولايات المتحدة كشركاء دوليين في الحوار الذي

كان وفق عدة جولات بدءا من تحديد معالم الحوار وإمضاء ورقة طريق وتحديد الخطوط العريضة التي اتفقتعليها الحكومة المالية مع الأطراف ثم وقع بيان لوقف إطلاق النار لأن الواقع الميداني كان مليئا بالصراعات

وقد تطلب ذلك الكثير من الجهود من طرف الجزائر خاصة وأن نفس النصوص كانت توقعها الأطراف المتنازعة كل على حدى، وفي17 جانفي 2015 وعلى أساس الملاحظات تم تقديم ورقة منقحة من طرف وزيرالشؤون الخارجية الجزائري تحتوي على ملاحظات الجزائر على المستوى المؤسساتي والسياسي ونظرتها لطبيعة المرحلة القادمة.

السؤال رقم05: ما هي أهم المحاور التي جاءت بها هذه الورقة؟ وهل لاقت قبول الأطراف في الأزمة المالية؟

الإجابة :لقد صيغت هذه الورقة على أساس أربعة محاور أساسية وهي:

- المحور المؤسساتي والسياسي .
- المحور العسكري والأمني .

- محور متعلق بالتنمية الاقتصادية والإجتماعية والمتعددة الجوانب .

محور حول العدالة الانتقالية(المصالحة الوطنية–تسيير اللاجئين.....)

كذلك كانت هناك نقطة متابعة تنفيذ الاتفاق من خلال إنشاء لجنة متابعة مكونة من جميع أطراف الاتفاق سوءا ما تعلق باتفاق الجزائر أو بأرضية الجزائر.

2015في الجزائر من طرف جميع الأطراف المالية والدولية، ومكان 03/01/ في وقع الاتفاق بالأحرف الأولى

التوقيع كان محل خلاف بين الفصائل المالية المتنازعة لكن الجزائر اتفقت مع مالي على أن التوقيع النهائي يكون

في مالي وذلك ما حصل في الواقع، وقع الأطراف الموقعون على" أرضية الجزائر "والحكومة المالية على الاتفاق

2015وقعت" **تنسيقية الحركات الأزوادية** "الذي أصبح يمثل فصيلا 2015 /06/ ويوم /06/ 20 يوم 20

انشق عن" **تنسيقية الحركات و الجبهات القومية للمقاومة** "وع ودة" **الإئتلاف الشعي للأزواد** "إلى الأصل أي

2015إلى غاية اليوم، تلا /06/ إلى"**الحركة الوطنية لتحرير الأزواد** "، فأصبح الاتفاق ساري المفعول منذ20

ذلك اجتماع لمختلف الحركات في شمال مالي وبالضبط في مدينة" **أنفيس** "في سبتمبر 2015 دون تدخل

الجزائر.

السؤال رقم6 كيف سارت عملية متابعة تنفيذ الاتفاق؟

18

الإجابة :كان من المقرر حسب الاتفاق أن تتم عملية متابعة عملية تنفيذ بنوده من قبل جميع الأطراف التيدخلت في عملية الوساطة منذ بدايتها وحتى نهايتها إضافة إلى ممثلين عن الدول الدائمة في مجلس الأمن، فتحولت الفرق الموضوعاتية التي كانت في إطار محاور الوساطة إلى لجان متابعة موضوعاتية، أسندت لكل منها مهمة معينة، فمثلا الجزائر رفقة الإتحاد الأوروبي ترأست اللجنة الموضوعاتية للتنمية، ورفقة الأمم المتحدة تولت الجزائر مهمة متابعة الأمن والمسائل العسكرية وأسندت المهام الأخرى لأطراف أخرى ، لحد الآن اجتمعت اللجان المكلفة بالمتابعة ستة مرات في" **باماكو** "بمالي كانت آخرها في بداية شهر فيفري الحالي، والتي لوحظ فيها وجود تقدم ميداني ملحوظ لكن غير كافي مقارنة بالمدة الزمنية المحددة ولذلك تمت المطالبة بالعمل أكثر وبفعالية أكبر وذلك لتحقيق ما خطط له في إطار المرحلة

الانتقالية التي حددت بأربعة 24 شهرا منذ بدء سريان الاتفاق من خلال تجسيد النقاط المتفق عليها وفي تاريخها المحدد.

السؤال رقم07: ما هو موقف الأطراف الدولية من عملية الوساطة الجزائرية لحل النزاع في مالي بشكل عام؟

الإجابة :الوساطة الجزائرية لم تلق تأييدا كبيرا في بدايتها ولكن بتطور عملية سير المفاوضات تغيرت نظرة بعض الأطراف مثل فرنسا، بوركينافاسو بحكم أنها قامت بمبادرة لم تنجح تماما في حل النزاع، وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية، لكن الجزائر عملت على توسيع الوساطة لتشمل دول الجوار والإتحاد الأوربي ومجلس الأمن وغ يرهما،حتى أن هناك دولا أخرى أرادت الانضمام مثل كندا، بلجيكا، ألمانيا...، كذلك قبل توقيع الاتفاق في جوان2015كان هناك تردد من طرف حكومة مالي و الحركات المتصارعة، فعمل الوسيط الجزائري على طرح ورقة الاتفاق وفق صيغة" خذ أو اترك"، وبعد ذلك لاقى الإتفاق قبولا وإشادة واسعتين من جميع الأطراف بما فيها المنظمات الدولية ، وعلى سبيل الاستثناء أصدر المغرب الأقصى بيانا حول عدم الاعتراف بالاتفاق، فالموقف المغربي كان واضحا منذ البداية خاصة عند اتصاله ب"**بلال آغ شريف** "قائد" **الحركة ال وطنية لتحرير الأزواد.**"

السؤال رقم : 08 ما هي أهم النقاط الإيجابية التي حققها الوسيط الجزائري؟

الإجابة :من المؤكد أن عملية الوساطة حققت نتائج ميدانية لها تأثير على مستقبل مالي ككل وعموما يمكن

إبراز هذه النقاط في الآتي:

إنهاء الصراع والاقتتال على الأرض عدا بعض الأعمال المعزولة .

التوقيع على الاتفاق من طرف جميع الأطراف المشاركة في مسار الجزائر للوساطة .

19

خلق تقارب ونوع من الثقة بين المجموعات المتصارعة ووجود قابلية للإجتماع وتبادل الآراء، حتى أن الحكومة في" **باماكو** "أصبحت متخوفة من التقارب بين حركات الشمال وتوقيعها على بيانات وإعلانات مشتركة.

طرح فكرة إنشاء" صندوق للمانحين "لإعادة إعمار ومساعدة مالي وإنشاء صندوق للتنمية خاص بشمال مالي وذلك رغبة في إيصال أكبر قدر من المساعدات إلى شمال مالي الذي لطالما حرم من برامج التنمية المختلفة ومشاركة سكان الشمال في تسيير ومراقبة الأموال التي تصلهم.

05 /2015/10 عقد مؤتمر بباريس في من أجل تجسيد مشروع إنشاء الصندوق الذي يعد في طور الإنجاز بحسب الالتزامات التي قدمتها د ول عديدة.

لكن رغم كل هذا يبقى التحدي الأكبر هو كيفية الحد من النشاطات الإرهابية في مالي وتأمين مسار تجسيد الاتفاق ككل، هذا إضافة إلى بعض الصعوبات الداخلية.